

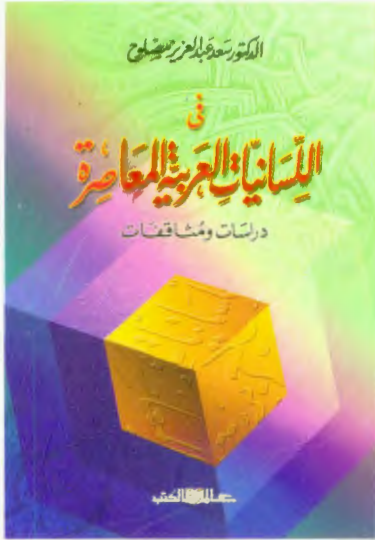
الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح

في
اللِّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرِ

دراسات ومُشاقفات



عالم الكتب



هذا الكتاب

ينتظم هذا الكتاب عدداً من الدراسات والمثاقفات ، هي ثمرة مراجعة بصيرة لمنجزات اللسانيات العربية المعاصرة ، منذ ستينات القرن الماضي إلى مطلع القرن الحادى والعشرين .

ويصدر الكتاب عن رصد وتشخيص لما ألم بالجسد العلمى من عوارض الوهن ، وعقيدة راسخة بأن الحوار الأمين الذى لا يتهيب لوامع الأسماء ، أو يستخفى بالحق ، أو يتقحم على قضايا الخلاف بغير علم ولا هدى هو السبيل الفرد لاستبانة المقاصد ، وجلاء الغوامض ، ومن ثم يتعرف طلاب الحقيقة واقع العلم وأفاق تطوره ، ويضعون به العربية وقضايا ثقافتها وخصائصها فى السياق العلمى المعاصر.

الناشر

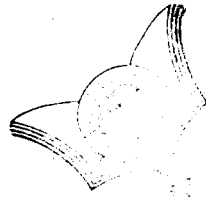
دراسات وثقافات
في اللسانيات العربية المعاصرة

الدكتور عبد العزيز مصلح

٥٥٠
٤٥٠

٢٣٤٩٢٦

اسكن نشد



١٣٧٥
مكتبة جامعة القاهرة

فِي اللِّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ

دراسات ومُشاققات

مصلوح، سعد عبدالعزيز .

في اللسانيات العربية المعاصرة :

دراسات ومناقشات / سعد عبدالعزيز مصلولح .- القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٤.

٢٩٢ ص : ايض، جداول ؛ ٢٥ سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية : (ص ٢٤٤ - ٢٤٧)

تدمك : ٩٧٧-٢٣٢-٤٠٩-١

اللغة العربية - مجموعات

٤١٠،٨

عالم الكتب

نشر. توزيع . طباعة

❖ الإدارة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : 3924626

فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 3926401 - 3959534

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى

1425 هـ -- 2004 م

❖ رقم الإيداع 13051 / 2004

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N

977- 232-409-1

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

٢٣٤٩٢

فِي اللِّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرِ

دراسات ومُشاقفات

الدكتور
سعد عبد العزيز مصباح

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الحفيظ تروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَاتِحَةُ كُلِّ خَيْرٍ
وَتَمَامُ كُلِّ نِعْمَةٍ

هي الأشجار، في صمتِ إلينا
تُقدِّمُ أكلها حُلْوَ المذاقِ
وبعضُ الطَّيرِ تسلبُها جناها
وتُسْرِفُ في التَّصايحِ والنُّعاقِ

عبدالعزیز مصلوح

إلى الأعزاء

علي عشري زايد
علي البطل
عبد الواحد علام

في جوار ربّ كريم

أُولَئِكَ خِلَانُ الصِّفَاءِ رَزَقْتَهُمْ وَمَا الْكَفُّ إِلَّا إِضْبَعُ ثُمَّ إِضْبَعُ

سعد مصلوح

المحتوى

الموضوع	الصفحة
فاتحة الكتاب	١١ - ١٤
دراسات	١٥ - ٢٦٦
المبحث الأول : اللسانيات العربية المعاصرة والتراث :	
حصّادُ الخمسين	١٧ - ٣٨
المبحث الثاني : العربية ولهجاتها	
لـ «عبدالرحمن أيوب»	٣٩ - ٥٢
المبحث الثالث : استثمار الفوضى	
دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد ٥٣ - ٩٠	
المبحث الرابع : المنهج الصّوتي للبنية العربية	
رؤية جديدة في الصرف العربي	
لـ «عبدالصبور شاهين»	٩١ - ١٢٦
المبحث الخامس : المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة	
لـ «صلاح الدين صالح حسنين»	١٢٧ - ١٧٠
المبحث السادس : في صوتيات العربية	
لـ «محيي الدين رمضان»	١٧١ - ٢٠٠
المبحث السابع : المذهب النحوي عند تمام حسان	
من نحو الجُملة إلى نحو النّص	٢٠١ - ٢٤٨

المبحث الثامن : معجم القراءات

ل «عبد اللطيف محمد الخطيب» ٢٤٩ - ٢٦٦

٢٦٧ - ٢٩٢

مناقشات

المناقشة الأولى : اللغة والتطور والمنهج المعياري

تعقيب على بحث

ل «صلاح الدين صالح حسنين» ٢٦٧ - ٢٧٦

المناقشة الثانية : كلمة بين يدي معجم سمات الشخصية

ل «أحمد عبد الخالق» ٢٧٧ - ٢٨٢

المناقشة الثالثة : المعجمات العربية وموقعها

بين المعجمات العالمية

تعقيب على بحث

ل «محمود فهمي حجازي» ٢٨٣ - ٢٩٢

فاتحة الكتاب

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ!

وبعد؛

فَيَجِيءُ كِتَابِي هَذَا تَمَاماً عَلَى كِتَابِ سَبَقَ، أَغْنِي كِتَابِي «فِي النِّقْدِ اللِّسَانِيِّ»، لِيَكُونَ حِكَايَةً حَالِ لِسِينٍ مِنَ الْعَمْرِ الْمَغْرِبِيِّ، لَمْ أَقْنَعُ فِيهَا بِأَنْ أَكُونَ مُتَابِعاً حَرِيصاً عَلَى قِرَاءَةِ مَا تَنْفُضُهُ الْمَطَابِعُ فِي حُجُورِنَا مِنْ نَتَاجِ فِي عِلْمِ اللِّسَانِ؛ بَلْ زِدْتُ عَلَى ذَلِكَ تَقْيِيدَ الْمَلَا حِظِّ بِالتَّيْيِدِ أَوْ التَّفْنِيدِ، وَمُعَالَجَةَ الْمَسَائِلِ بِالتَّشْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ، وَتَصْوِيبَ مَا بَدَأَ لِي فِيهِ مِنْهَا بَدَاءً. وَكُنْتُ مِنْذُ سِنِّ الطَّلَبِ الْأَوَّلِ شَدِيدَ الْحِفَايَةِ بِتَتَبُعِ الدَّورِيَّاتِ الْمُتَخَصَّصَةِ فِي اللِّسَانِيِّنَ: الْإِنْجِلِيزِيِّ وَالرُّوسِيِّ. وَرَأَعْنِي مَا كَانَتْ تَخْطِي بِهِ مَرَاجِعَاتُ الْكُتُبِ مِنْ فَائِقِ الْعِنَايَةِ؛ إِذْ يُسْهِمُ فِيهَا الرَّاسِخُونَ فِي كُلِّ بَابَةٍ مِنْ بَابَاتِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَكُنْتُ أَجِدُ أَثَرَ ذَلِكَ حَمِيداً فِيمَا أَعْقِلُ مِنْ فِكْرٍ، وَمَا أَقُومُ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ، وَأَغْزُو إِلَى ذَلِكَ سِرَّ الْحَيَوِيَّةِ وَالْعُنْفَوَانِ فِيمَا يَكْتُبُونَ وَيَنْقُدُونَ. وَكَمْ وَدِدْتُ - وَمَا تُغْنِي الْوَدَادَةُ - أَنْ يُقَيِّضَ اللَّهُ لَنَا سِيَاقاً عِلْمِيّاً رَصِيناً كَهَذَا السِّيَاقِ، وَمَا أَكْثَرَ مَا يَرَاوِدُنَا فِي حَيَاتِنَا الْأَكَادِيمِيَّةِ مِمَّا يَمُتُّ بِأَوْثَقِ الْأَسْبَابِ إِلَى «حَبْذَا» وَ«عَسَى»، ثُمَّ يَصِيرُ بَعْدَ الْإِيَّاسِ حَصِيراً فِي قُبُودِ مِنْ «لَوْ» وَ«لَيْتَ». وَإِنِّي لِأَحْسَبُهُ مِنْ فُرُوضِ الْأَغْيَانِ الْقَاضِيَةِ بِعَدَمِ كِثْمَانِ الْعِلْمِ أَنْ يُذْلِيَ أَهْلُهُ دِلَاءَهُمْ بِالْجَدَلِ الْمُتَنَجِّجِ وَالْمَرَاجَعَةِ لِمَا تَتَدَاوَلُهُ السُّوقُ الْبَحْثِيَّةُ مِنْ مُصَنَّفَاتٍ، وَلَقَدْ أَخَذْتُ نَفْسِي بِالْمُبَادَرَةِ إِلَى إِيْجَابِ الْوَاجِبِ، فَكَانَتْ هَذِهِ

الْفُصُولُ الَّتِي تَفَرَّقُ نَشْرُهَا فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، لَتَأْتِلَفَ فِي هَذَا الْكِتَابِ
مَجْمُوعَةٌ بَيْنَ دِفْتَيْنِ.

وَإِذَا كَانَتِ الْمُرَاجَعَةُ وَاجِبَةً لِمَا تُخْرِجُهُ قَرَائِحُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ،
فَإِنَّهَا - بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى - أَوْجَبُ فِي زَمَانٍ يُكَابِدُ فِيهِ الْعِلْمُ مِنَ الْأَسْقَامِ مَا
يَسْتَعْصِي تَشْخِصُهُ، وَيَعَزُّ عَلَى الْمُتَطَبِّبِينَ دَوَائُهُ؛ إِذْ اسْتَبْدَلَ كَثِيرٌ مِنَ
الْمُنْتَهِبِينَ إِلَى الدَّرْسِ اللَّسَانِيِّ بِالرِّثِثِ الْاسْتَعْجَالِ وَالْأَسْتِزْسَالِ، وَبِالتَّجْوِيدِ
وَالِإِتْقَانِ سُوءَ الْاهْتِيَالِ، وَهَجَرُوا الْمُثَاقِفَةَ إِلَى الْوِجَادَةِ (وَكَانَ سَلْفُنَا الْعَظِيمُ
يَعْتُونُ بِالْأَوَّلَى مُجَالَسَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَحَاوَرَتَهُمْ، وَبِالثَّانِيَةِ قَوْلَ الْقَائِلِ:
وَجَذْتُ فِي كِتَابٍ فُلَانٍ كَذًا وَكَذَا). وَكَانَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ مَا تَتَلَفُظُهُ الْمَطَابِعُ
مِنْ كَسِيدِ الْبِضَاعَةِ، وَبَغْضِهِ مِمَّا لَا يَصَحُّ نِسْبَتُهُ إِلَى الدَّرْسِ اللَّسَانِيِّ الْعِجَازُ
إِلَّا عَلَى نَحْوِ مَا يُقَالُ لِلْغَرَابِ أَبُو الْبَيْضَاءِ، وَلِلْدَيْغِ سَلِيمٌ. وَأَذْكَرُ فِي الْمَقَامِ
مَا يَصْنَفُ لِيَكُونَ أَطْرُوحَاتٍ يَتَقَدَّمُ بِهَا أَصْحَابُهَا لِتُنِيلَ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى؛ فَإِنْ
كَثِيرًا مِنْهَا هُوَ ثَمَرَةٌ مُرَّةٌ لِلتَّفَحُّمِ وَتَسُورِ الْمَحَارِبِ مِنْ غَيْرِ الْعَارِفِينَ،
وَلِرَخَاوَةِ الْإِشْرَافِ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ. وَلَا عَجَبٌ - إِذَنْ - أَنْ تَرَى
الْأَعْرَجَ بَيْنَ السَّوَابِقِ وَالْمُصْلِينَ، أَمَّا الْمَتَلَبِّثُونَ الْمُتَقَنُّونَ، فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ
وَلَا هُمْ يَنْقُذُونَ.

وَلَا زَيْبٌ عِنْدِي أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاقِعُونَ عَلَى مِثْلِ مَا وَقَعْتُ؛ مِنْ
أُمُورِ اسْتِقَامَ فِيهَا الدَّلِيلُ، وَأُمُورِ حَالَتْ إِلَى غَيْرِ مَقَارِهَا، وَرَسُومِ زَاغَتْ عَنْ
صَحِيحِ جِهَاتِهَا؛ فَهَذِهِ الْهَمُومُ قَسَائِمُ بَيْنِنَا جَمِيعًا، نَتَذَاقُ مَرَارَتَهَا
وَحَلَاوَتَهَا. وَلَا أَذْرِي - وَلَسْتُ إِخَالَ أَدْرِي - مَا الَّذِي يُمَسِّكُ الْأَقْلَامَ،

وَيَنْقُلُ الْأَلْسَنَةَ؟ وَمَا لَنَا أَلَّا نَذُلَّ أَبْنَاءَنَا وَشُدَّةَ الْبَاجِحِينَ فِينَا عَلَى مَعَالِمِ الطَّرِيقِ،
وَأَنْ نَنْصِمَ خُطَوَاتِهِمْ مِنَ التِّيهِ فِي مَهَامِهِ لَا يَكَادُ يَرِيحُ الضَّارِبُ فِي مَجَاهِلِهَا إِلَّا
قَضَرَ الصَّلَاةَ.

وَيَعْدُ، فَلَقَدْ رُوِيَ فِي الْمَأْثُورِ أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَزَّ - إِنَّمَا يَتَّبِعُ النَّاسَ عَلَى
نِيَّاتِهِمْ. وَإِذَا كَانَتْ إِرَادَةُ الْإِصْلَاحِ نِيَّةً كَمِينًا فِي كُلِّ نَفْسٍ، كُفُونُ إِرَادَةِ
الْاِسْتِطَالَةِ وَالْمُخَادَشَةِ وَالتَّغْيِيرِ فِي وُجُوهِ النَّاسِ، فَاللَّهُ وَخَذَهُ يَعْلَمُ أَيُّ ذَلِكَ
مَنِي قَدْ كَانَ.

نَسْأَلُ اللَّهَ أَلَّا يَقْبِضَنَا إِلَيْهِ حَتَّى يَذْهَبَ التُّوَانِي كَمَا ذَهَبَ الْجِدُّ، وَيَبُورَ
النُّقْصُ كَمَا بَارَ الْفَضْلُ، وَلَهُ - سُبْحَانَهُ - الْحَمْدُ وَالثَّنَاءُ الْجَمِيلُ؛ وَمِنْهُ
الْعِصْمَةُ، وَعَلَيْهِ التَّوَكُّلُ، وَبِهِ الْمُسْتَغَاثُ، وَإِلَيْهِ الْمَأْبُ.

كتبه

سعد عبدالعزيز مصلوح

الكويت في غرة جمادى الأولى ١٤٢٥ للهجرة
التاسع عشر من يونيو ٢٠٠٤ للميلاد

دراسات

المبحث الأول

اللّسانيّات العربيّة المعاصرة والتراث :

حصّاد الخمسين^(*)

(*) ورقة بحثية قرئت في الندوة العلمية الدولية الثانية التي أقامتها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس تحت عنوان: «الأصيل والدخيل في التراث العربي الإسلامي»
٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨ .

المبحث الأول

اللسانيات العربية المعاصرة والتراث :

حصاد الخمسين

٠/٠ فاتحة

تنطلق هذه الورقة من مقولة تحاول إثبات صدقها؛ وهي أن قرابة نصف قرن أو يزيد من عمر اللسانيات العربية المعاصرة لم تستطع أن تحقق لها ما كان معقوداً عليها من آمال، سواء في:

(١) سعيها اللاهث لاستيعاب المنجز الغربي،

أو في (٢) جدّها مع التراث،

أو في (٣) إثبات جدواها لتحقيق ما يناط بها من أهداف، أو حلّ ما تُنبئ لحله من مشكلات.

ومن خلال تشخيص الورقة لواقع اللسانيات العربية درساً وتدرّساً، تتّعيّن الورقة أيضاً تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الدرس اللساني، غير واقفة به عند حدود الحرفة اللسانية، بل متجاوزة ذلك إلى تقديم تصور لسُهمة اللسانيات في تشكيل السياق الثقافي الأكبر، والتماس الوسائل المُعينة على مغالبة الكوابح المقيدة لدورها المرتقب.

وصنّداً إلى الغاية من هذا الحديث نعالج فيما يأتي أموراً:

أولها : واقع الدرس اللساني.

وثانيها : اللسانيات المعاصرة والتراث.

وثالثها : اللسانيات العربية وتحديات الغد .

ثم كلمة خاتمة : نوجز فيها خلاصة ما سقناه ، وحاصل ما نتغياه .

٠/١ واقع الدرس اللساني

يتطلب تشخيص واقع الدرس اللساني مهاداً تاريخياً يرجع بالأمور إلى أصولها ، وهو أمر يصعب الإحاطة به في هذه الورقة . بيد أن النموذج المصري لنشأة العلاقة بين الباحث المصري واللسانيات المعاصرة ربما كان نموذجاً نمطياً صالحاً لضرب المثال .

انعقدت صلة الجامعات المصرية بالدرس اللساني الحديث منذ مطالع الأربعينيات . أما الشخصية الرئيسة التي كانت مفتاحاً لهذه الصلة فهو جون روبرت فيرث J. R. Firth (١٨٩٠ - ١٩٦٠) الذي كان أستاذاً لللسانيات العامة في جامعة لندن ما بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٦٠ .

وعلى يد هذا العالم وتلامذته في مصر بدأ التيار اللساني الأساسي ، يمدد رافد يتسلل على استحياء من اللسانيات الفرنسية ممثلة في جوزيف فندريس وأنطوان ميه . واتخذت اللسانيات الأمريكية سبيلها بآخرة من الزمان من خلال المتابعة والجهد الذاتي لتلامذة فيرث ، ثم على يد المبعوثين العائدين من أمريكا في الستينيات ، ومعظمهم من أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات المصرية . أما الحركة اللسانية الناشطة فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية فلم يكن لها إذ ذاك صدى .

وعلى ما في هذه البدايات من إيجابيات الالتحام بالفكر اللساني الإنساني فقد اتسمت بسمات لا تخلو من بعض ظواهر السلب منها :

(١) انغلاق البداية على اتجاه بعينه هو مدرسة لندن التي كانت - ولا تزال - في تجلياتها المعاصرة - نغمة واحدة في سيمفونية لسانية معقدة التركيب، ربما اشتملت في بعض تكويناتها على مظاهر تخالف ونشاز؛ لَتَعَدُّ مراكز عزفها وانتشارها في مساحة واسعة من العالم المتقدم.

(٢) قطيعة راسخة - كانت ولا تزال - بين الباحثين اللسانيين في أقسام اللغة العربية ونظرائهم في أقسام اللغات الأجنبية، لاسيما الإنجليزية. أما المشتغلون باللسانيات العربية فقد دخلوا في حال دفاع عن ذواتهم وعما حصلوا من معارف جديدة، وكان همهم أن يفسحوا لهذا الجديد مكاناً في سياق ثقافي وأكاديمي غير مُوات. ثم إنهم أخذوا في مجادلة التراث بالتي هي أحسن تارة، وبغيرها تارات. أما اللسانيون في أقسام اللغة الإنجليزية فكان أمرهم عجباً؛ إذ كانت أطروحاتهم عربية المادة غريبة اللسان، ثم إنهم - حين عادوا - استغرقهم هموم المهنة فكانت دراساتهم غريبة المادة واللسان، ثم ارتد كثير منهم إلى معالجة قضايا العربية باللسان الأجنبي. غير أن أكثرهم - على كل حال - كان ضعيف الصلة بفقه العربية ومشكلاتها، غير معنيٍّ بما يدور من معارك علمية بين أنصار القديم والجديد، ولا يزال أثرهم في تشكيل قسَمات الخريطة اللسانية العربية غير محسوس؛ لا نستثني منهم إلا أقل القليل.

ومع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر في أواخر الخمسينيات وسنوات العقد السادس شهدت الجامعات والمؤسسات

الأكاديمية تضيقاً شديداً على الابتعاث بلغ بها شفا الاختناق، واستأثرت التخصصات العلمية البحث وأقسام اللغات الأجنبية بما أتيح منه على قلته. وفي هذا المناخ نشأ جيل من الباحثين اللسانيين انقطعت بهم سبل الاتصال بمصادر المعرفة اللسانية في الخارج. ولم يكن ثمة مخرج من هذا المضيق إلا بالأخذ عن الجيل الأول من رواد البحث اللساني، مع ندرة المُترجم إلى العربية، وقصور كثير من طلاب العلم عن الوصول بإتقان الإنجليزية حذاً يسر لهم الإفادة المباشرة من الأصول.

وثمة ظاهرة جديرة بالتسجيل، فالتأمل لتناج جيل الرواد في مصر - على أهميته البالغة في تطور معرفتنا باللسانيات المعاصرة - ربما خرج بتصوّر غير صحيح تنمّاه في اللسانيات الحديثة واتجاه مدرسة لندن والوصفية الأمريكية كما عرفت على يد بلومفيلد وجليسون وهوكيت وبلوخ وتراجر، وبذلك لم يستطع هذا التناج أن يُجَلِّي الخريطة المعقدة للمدارس اللسانية؛ وكانت كتب الرواد التي وصلتنا ببعض هذه المدارس حجاباً بين جيلنا وسائر المدارس اللسانية الأخرى. وهكذا انطلق كثير من أبناء هذا الجيل المنقطع عن اللسانيات الجديدة في مصادرها الأصلية يرصعون في ثقة واثقة أغلفة كتبهم وأطروحاتهم بعنوانات من قبيل: «كذا في ضوء علم اللغة الحديث»، حتى إذا فتشت في أكثرها لم تجد إلا طائفة من المقولات تلقاها أصحابها بالقبول، وعدوها مسلمات أو مصادرات علمية لا تقبل الجدل لانتماها إلى ما يسمى بعلم اللغة الحديث، على حين أن جمهرتها من الخلافات المتنازع عليها بين المذاهب اللسانية المختلفة.

أذكر أنه قد وقع لي في عام ١٩٦٦ مقال بالإنجليزية ترجمت عنوانه تفصّحاً إلى: «المذهب الوصفي يتوارى بالحجاب». كانت هذه هي المرة

الأولى التي أطلع فيها اسمي تشومسكي وهاريس بعد مرور سنوات عشر على صدور كتاب أولهما عن «التراكيب النحوية»، فذهبت منزعجاً إلى بعض أساتذتي أعرض عليه المقال، وقد كان للوصفية عندي آنذاك قداسة العقيدة العلمية، فهَوَّن عليَّ الأمر، وثبتني على ما كنت عليه، فما قرأته - في رأيه - ليس إلا فقاعات وصرعات تظهر من حين إلى حين، غير أن القلق لم يزايلني، وعرفت فيما بعد أن قد كان لقلقي ذاك ألف مسوغ ومسوغ.

وعلى الرغم من الانفراجة التي شهدتها أواخر الستينيات وما تلاها في أمر الابتعاث فقد آل الأمر إلى وضع ظَهَرَ فيه إلى جانب جيل الرواد طائفتان: أولاهما من المبتعثين الذين آثروا أن تكون أطروحاتهم تقليدية ولكنهم عُدوا من اللسانيين الخُلص. وكانت الأخرى من الباحثين الذين لم تتصل أسبابهم بالفكر اللساني العالمي اتصالاً مباشراً. ثم ارتقى هؤلاء وهؤلاء في درجات السلم الأكاديمي، فاكتسبوا بذلك حق الإشراف والتوجيه، فنشأ واقع لساني جديد لا تزال آثاره ممتدة باقية، وكان من ثمراته أمور منها:

(١) انصراف جانب كبير من الجهد البحثي لقضايا النحو وفقه اللغة؛ وهو توجه لا غبار عليه في ذاته، بل إن الحاجة إلى معالجته من المنظور اللساني جدُّ ملحّة. غير أنه لما كان الطموح مجاوزاً للإمكان في كثير من الأحيان، انتهى الأمر إلى الاستعانة بالطلاء اللساني لترويج القديم في غلاف جديد.

(٢) الفهم المشوش والمحرف للمفاهيم اللسانية الحديثة، ومن ثم الخطأ في إقحامها على بنية العربية بالتطبيق الآلي الذي يغفل خصوصتها، ويحشرها حشراً في قوالب مفهومية سابقة التجهيز. وليس التماسُ

الدليل على ذلك بالأمر العسير، فأنت واجد في كتب ودراساتٍ لأعلام من المنتسبين إلى اللسانيات المعاصرة أخطاءً مفهوميةً وتطبيقية في مصطلحات لسانية أساسية؛ كالفونيم، والمورفيم، والمقطع، والنبر وما إلى ذلك، ولا فرق في ذلك بين قضايا التحليل الصوتي، وتحليل الصيغ والمشتقات وجموع التكسير، وبناء الجملة.

(٣) أدى الخلط السابق وغيره إلى استباحة غير اللسانيين لحدود التخصص اللساني على نحو لا تسنده الأهلية ولا الكفاءة؛ إذ تورطوا في الفهم الغالط للمفاهيم اللسانية، وقاموا بتهجير المصطلح اللساني من سياقه العلمي وأسكنوه غير مساكنه، وأقاموا على الفهم الغالط قضايا عريضة، وصنفوا أبحاثاً ذوات عدد وحجم. واعتبر ذلك في مصطلحات كالكم والنبر والمقطع والفونيم والإيقاع، وفيما كابדתه هذه المفاهيم في مهجرها القسري لدى بعض النقاد من الوحشة وسوء المنقلب.

(٤) لم تعد استباحة حدود التخصص وقفاً على غير اللسانيين؛ إذ استشرت العدوى في صفوف أهل التخصص والمنتسبين إليه، فانساحت أقلام كثير منهم في كل شعبة من شعبه وإن لم يكن لهم صذر علم بها، ومن أمثلة ذلك «علم الصوتيات» الذي صارت أرضه جلاً لغير أولي الاختصاص به؛ ومرد ذلك في الغالب إلى تلبية ضرورات التدريس الجامعي. ولم تكن العاقبة محمودة في كل حال، حتى اضطررنا ذات بحثٍ إلى التنبيه لخطورة هذا المركب في عرض نقدي لبعض ما ألف في هذا العلم من مقررات يجري تدريسها للطلاب فقلنا:

«إن الكتاب مطبوع، وكاتبه أستاذ جامعي، والمكتبات إنما تقتني الكتب بعناوينها وألقاب مؤلفيها من غير فحص سابق يمتاز به الصحيح من السقيم، وأيدي الطلاب تمتد إليها طمعاً في الفائدة. وقد يفتقد كثير منهم من يقود خطاه على الطريق، ويجنبه مواطن الزلل فيأخذ ما بها من أخطاء مأخذ الحقائق المفروغ من صحتها. وهنا تنتقض على العالم والمتعلم كليهما غايته من الدرس والتحصيل، فتكون القارعة».

وما كان هذا القول منا إلا لأن هذا المقرر الجامعي قد ضم بين دفتيه أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبدهياته مما لا يعزب بعضه عن علم النجباء من الطلاب، بله الأساتذة المختصين.

(٥) تكابد اللسانيات المعاصرة في كثير من أقطار العرب أزمة ناشئة عن توسع كمي في إنشاء الجامعات لا يواكبه إعداد جيد لأولي الاختصاص من طلائع الباحثين، وهم المستقبل العلمي لهذه الجامعات. وآفة الآفات في هذا المقام هي الإشراف العلمي؛ إذ ينذر أن يعتذر أستاذ عن الإشراف مراعاة لحرمة تخصص لا يضرب فيه بسهم. وكثيراً ما يُطلب إلى الباحث في الدراسات العليا بعد تسجيل موضوعه أن يأتي بالأطروحة كاملة دفعة واحدة لتعرض على المشرف العرضة الأخيرة، وبعدها يكون المهرجان والمناقشة. ووجدنا - في حالات يخطئها العدّ - قاعات لمناقشة الأطروحات تزينها طاقات الورود وافتات التهئة قبل أن يجلس الباحث إلى أساتذته، ويستبين موقعه من الرفض أو القبول.

(٦) لما كانت حيازة الدرجات العلمية شرط وجود وبقاء لم يبق أمام شباب الباحثين - والحال هذه - إلا الاحتيال لأموهم؛ فكانت كثرة كثيرة من

الأطروحات والبحوث العلمية اللسانية التي تمخضت عنها أقسام اللغة العربية وكلياتها تدور في فلك الاستنساخ، وتراوح خطواتها في المكان، وتجمع بين دفتيها سَمَن الحجم ونحافة الجدوى.

لقد أضحى اختيار الموضوع تحكمه عقلية «السوق» بحثاً عما هو رائج ومطلوب، كما أضحت مناقلة الموضوعات تجري بالعدوى والمحاكاة، وهكذا أصبحت التوليدية والبنوية والأسلوبية ولسانيات النص وغيرها عنوانات محببة يتصدى لها باحثون متحمسون يدفعهم الطموح، ويقعد بهم العجز.

(٧) تسعى اللسانيات العربية المعاصرة سعياً لاهثاً لاستيعاب المنجز اللساني العالمي. بيد أنه سعيٌ تَعَقِلُ خُطواته كوابحُ الأوضاع المؤسسية، ويحول بين الإفادة منه نقص الإحاطة بالتراث اللغوي العربي، ووقوفها موقف التقليد والاتباع محضاً. هذا، على حين تنطوي بنية العربية على طائفة من الخصوصات المائزة في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية. ونحسب أن اعتبار هذه الموائز واستيعابها في التحليل اللساني يمكن أن ينتج ألواناً من التكييف والتعديل في إجراءات التحليل؛ بل يمكن أن يكون جلاؤه واستيعابه إسهاماً متميزاً في مسار الفكر اللساني الإنساني. غير أن ذلك لم يكن، بل ضد ذلك كان؛ إذ أهدرت موائز العربية في سبيل إثبات صدق المنظور الغربي في التحليل وجوامعه الكلية.

(٨) غياب الحسبة العلمية، وأمن النقد، وتوقع المجاملة، وخلط الذاتي بالموضوعي، واستثمار تقنيات صناعة النجوم، كل أولئك أدواء قلماً يسلم منها مجتمع أكاديمي في ثقافتنا العربية المعاصرة، وليس

مجتمع اللسانيين بدعاً من المجتمعات في هذا المقام.

(٩) الترجمات التي صدرت لأعمال لسانية غربية حكمها في كثير من الأحيان طابع الاصطفاء أو المصادفة أو إثارة ما هو سهل، كما أن كثيراً منها يكابد مشقة السيطرة على الفكرة في أصولها، وإحكام العبارة عنها في صياغتها العربية. ولعل منا كثيرين خاضوا هذه التجربة المدهشة، وهي أن يقرأ النص مترجماً إلى العربية فلا يفهم عنها، حتى إذا رجع إلى الأصل الأجنبي وجد الفكرة ساطعة سطوع الشمس في الصيف القانظ.

(١٠) كثير من التصانيف اللسانية التي وضعها اللسانيون - حقيقة أو حكماً - هي ترجمة أشبه بتأليف، أو تأليف أشبه بترجمة. وفي مثل هذه الأعمال إثم كبير ومنافع للناس، بيد أن إثمها أكبر من نفعها؛ لما تنطوي عليه في الغالب من تعفية على الأصول وتشويه لها، ومن عقد الصلة بين الأفكار لأدنى ملابسة، واستفزاز لها من سياقها العلمي والثقافي على نحو يجعلها غير منتجة أو فاعلة، ومن تلفيق ظاهر في أكثر الأحيان بين معطيات العلم الوافد والعلم الموروث.

(١١) ظلت اللسانيات علماً غريباً على جمهرة المثقفين على الرغم من اشتغال المكتبة اللسانية العربية على عدد كبير من «المقدمات» أو «المداخل» التي كان الظن بها أن تيسر اللسانيات للفهم والإفادة. غير أننا وجدنا أكثرها لا يكاد يمتاز بفضله من بعض، فجاء المحتوى العلمي فيها ملكاً مشاعاً بين كاتبها، وانتفت مظاهر التفرد والخصوصية. والحال عندنا غير الحال في «المقدمات» و«المداخل» الغربية، حيث نلاحظ

المتابعة الدائمة لتطور العلم، وتنوع الغايات المبتغاة من التأليف، والصياغة المنتجة لحقائق العلم، وتعدد الانتماءات المذهبية، حتى إنا وجدنا من هذه «المداخل» كتباً أعدت لتكون «مدخلاً» إلى «المداخل»، أو مقدمة للمقدمات.

تلكم هي أظهر مظاهر السلب في الواقع اللساني. فماذا عن موقف اللسانيات العربية من التراث اللغوي، الذي هو من أعظم منجزات الحضارة العربية الإسلامية، بل من أعظم منجزات العقل في تاريخه الممتد عبر الزمان والمكان.

٢/٠ اللسانيات العربية المعاصرة والتراث

كان الظن باللسانيات المعاصرة بما هي علم وافد أن يزيدنا علماً بترائنا اللغوي، وأن يزودنا بتقنيات منهجية ضابطة تُعيننا على الكشف والتحليل. ومن الطبيعي أن يكون التراث هو ميدان المعركة الأول بين حاملي العلم الوافد والذين يعدون أنفسهم سدنة التراث وحماته. كما أن هذا الميدان كان هو الميدان الوحيد الذي يمكن فيه لللسانيات الحديثة أن تثبت جَدَّها في حل الإشكالات، وتفسير الغوامض، والتماس العلل لكل ما قصرت وسائل البحث التقليدية عن القيام به.

وليس بالشيء القليل ما قام به الرواد اللسانيون الأوائل في هذه السبيل، فلقد وُضِعَ النحو العربي التقليدي موضع المساءلة الجادة، وتُفِضَ الغبار عن كنوز من الملاحظ والمقولات والتحليلات في كتب التراث القديم عالجت اللغة صوتاً وصرفاً وتركيباً ودلالة وبياناً، وآتى ذلك كلّه أكله عند بعضهم في صورة مشروعات علمية متكاملة تشكلت سماتها بالمزاوجة بين العلم الأصيل والعلم الوافد. بيد أننا إذا جاوزنا جيل الرواد بحديثنا طالعنا

صورة متداخلة الخطوط والألوان، لا تكاد تستبين ملامحها للمتأمل، واستعلنت مظاهر السلب التي بسطنا القول فيها لتُدخل ضرورياً من الخلط والفساد على إيجابيات التلاقح والمثاقفة بين اللسانيات والتراث، ولا بد لهذا القول من بيان نسوقه على سنة الاختصار.

لا ريب أن التراث والمعاصرة من المفاهيم المشكلة التي لا تُسلم نفسها للتحديد في يسر وإسماح. وإذا صلح معيار الزمان لوضع بداية معروفة تؤرخ لانعقاد العلاقة بين المعاصرين والعلم الوافد فإن هذا المعيار لا يصلح بحال لأن يكون مستندنا في تعريف التراث، ذلك أن التراث ليس مظلوماً بالزمان الماضي، ولكنه فاعلية مستمرة تتصل بالماضي بأوثق الأسباب، وتسهم في تشكيل ملامح الحاضر، بل إن طائفة لا يستهان بها من بني قومنا تريد له أن يكون المرجعية المعتبرة في صياغة المستقبل.

لذلك ربما كان من الأوفق أن نميز بين وجهتين في النظر للتراث؛ أما إحداهما فالنظر إليه متجلياً في العربية بما هي مادة موضوعة للدرس، ووعاء للمنجز الثقافي العربي الإسلامي منذ النشأة المجهولة للغة إلى الظرف التاريخي المعاصر. وأما الأخرى فالنظر إليه متجلياً في المنجز اللساني الذي تحقق على يد أعلام يحتلون مكاناً متميزاً في تاريخ الفكر اللساني الإنساني، من أمثال الخليل وسيبويه وابن جني والجرجاني والسكاكي. والآن، ما القول في حصاد الخمسين من عمر اللسانيات العربية المعاصرة من حيث علاقتها بالتراث متجلياً في هذين المجليين؟

الظاهر أن نجاح اللسانيات العربية المعاصرة في معالجة المجال المعرفي للتراث هو - على ما شابه ويشوبه من ضروب القصور والتقصير - أكثر جهارة واستعلاناً؛ فلقد شملت المراجعة اللسانية المكتبة الصوتية والقراءات القرآنية

والنشاط المعجمي، كما جرى استنطاق كثير من نصوص «الكتاب» و«المقتضب» و«سر الصناعة» و«الخصائص» و«دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» و«مفتاح العلوم» و«رسائل ابن سينا» و«الفارابي» وغير هؤلاء وأولئك من عيون التراث. أما مظاهر القصور والتقصير فمردها إلى سلبات الواقع اللساني المعاصر؛ ذلك أن هذه المعالجات تنازعتها توجهات متفاوت حظوظها من القصد أو الغلو:

فأحد هذه التوجهات يتغياً بجهد إثبات السبق لعلماء العرب القدامى على اللسانين المعاصرين في كل ما جاءوا به، حتى أصبح الفكر اللساني المعاصر عنده من قبيل تحصيل الحاصل، أو قل إنه حاشية محدثة على متن قديم.

وثان: يدرك ما بين العلم الوافد والعلم القديم من وجوه الاشتراك ووجوه المباينة، غير أنه واقف عند حدود الرصد والتقويم، يسلك بذلك مسلكاً توفيقياً بين القبيلين، مسلّم في الآن نفسه بنقاط الخلاف التي تتأبى على التسوية أو تستعصي على التفسير.

وثالث: يجهر بإعلان ما سمي بالقطيعة المعرفية بين هذا وذاك، جاعلاً من دراسة هذا التراث هواية مُحفّية لمن شاء أن يتجول في أودية التاريخ. وينبغي - عند هذا الفريق - أن تمتد القطيعة لكل مظاهر العلاقة بالقديم بما في ذلك نظام الكتابة.

أما التوجه الرابع والأخير: فيعمد إلى المعرفة اللسانية القديمة فيدرسها بالشرط الزماني والثقافي لعصرها، عارفاً ما لها من أهمية خاصة، بما هي نتاج قوم هم من أعرف الناس بأسرار العربية وخصائص بنيتها. ويرى أن المعالجة الاختزالية المبتسرة لهذا الجهد ينافي جوهر العلم. ويستوي في النعت بالاختزالية والابتسار توجهاتٌ عدةٌ تتباعد فيما بينها تباعداً يبلغ

أحياناً مبلغ التناقض؛ فالذي يضيف على التراث من الاعتبار ما يلغي به كل قيمة للإنجاز المعاصر مثله مثل القائل بالقطيعة المعرفية سواء بسواء، فكلاهما ساقط في شرك الإذعان والرفض باعتبارين مختلفين، وهما لذلك جديران بالإعراض، وأما التوجه المسالم للتراث الواقف عند حدود الرصد والتقويم والتعاطف فهو - عند أصحاب هذا التوجه الأخير - جدير بالتعديل. ومدار التعديل هو على إيجابية الموقف من العلم القديم، وتحقيق التواصل بينه وبين العلم الوافد. ولا يكون التواصل إلا بتوزيع الأدوار بينهما على جهة التكامل والتفاعل؛ إذ يعتد بالقديم كاشفاً عن الخصوصية، ومتبعاً دؤوباً شديد التحصيل والتفصيل للبنى الظاهرة والباطنة، وواضعاً للمصطلحية المسمية لأدق الأوصاف والنعوت. أما العلم الوافد فعليه عبء التدقيق والإضافة في مجال المصطلح، والابتكار في تقنيات المعالجة، وتوسيع آفاق النظرة لاستكشاف النظم والعلائق المستكنة وراء السطح الظاهر، وتحقيق المواءمة بين وسائل البحث وما يجد من وظائف، واستبصار الحل لما يظهر من مشكلات. وكلا العلمين القديم والوافد في هذه الشراكة مفيد ومستفيد؛ إذ يكيف كلاهما أخاه ويرفده، وينتفع به ألواناً من الانتفاع المتجدد إلى غير ما نهاية.

وسؤالنا الآن: ترى ما مساحة كل من هذه التوجهات الأربعة في الخريطة المعرفية المعاصرة؟ أخشى أن أقول: إن هذا التوجه الرابع الأخير الذي هو أجداها بلا جدال إنما يتبذ من هذه الخريطة مكاناً قصياً؛ ذلك أنه توجه كثير التكاليف، يقتضي معرفة جيدة بالجديد، وذائقة حسنة في القديم، وبصراً نافذاً إلى ما وراء السطح الظاهر، وهو لا يسلم نفسه لكل من أراغ بُغْد الصَّيْت وحُسْنِ الأحداث بلا كلفة أو مؤونة.

اقترحنا فيما سبق التمييز بين وجهتين في النظر للتراث؛ إحداهما تَجَلِّيه في المنجز المعرفي اللساني؛ وقد عالجنه فيما سلف، والأخرى تَجَلِّيه في مادة العربية؛ أي بما هي نظام تواصلية معتر به عن مناشط الإنسان العربي المسلم ومنجزاته العقلية والإبداعية، وهو ما نأخذ في بيانه الآن.

من عجب أن اللسانيات العربية المعاصرة تنظر إلى الوجهتين نظرة يصح في وصفها أنها حواء. فإذا كان المنجز المعرفي قد حظي بلون من ألوان العناية فإن وظائف العربية الإبداعية والعقلية وتجليات استعمالها لغة دين وججاج وجدل وتاريخ وإبداع فني وطب ورياضيات وغير ذلك لم تحظ من الدرس اللساني المعاصر إلا بأقل القليل. من هنا لَمَّا يكتب للعربية تاريخ لساني. وظلت العربية - وهي من أطول لغات الأرض عمراً، ومن أعرقها ثقافة وأعظمها تأثيراً - لغة مجهولة التاريخ. وذلكم هو أحد التحديات الكبرى التي يطرحها الغد أمام المشتغلين بعلوم اللسان من أبناء العربية. وتلكم التحديات هي موضوع ما يلي من حديث.

٠/٣ تحديات الغد

للغد تحدياته الكبرى التي لا بد من مواجهتها واجتيازها إذا شئنا أن يكون لنا مكان على الخريطة العلمية في هذا العصر. فماذا أعدنا له، وكرّ السنين يلاحقنا ويدعنا دعاً وهو يَلْجُ بنا في قرن جديد؟

نحسب أن استراتيجيات العمل اللساني العربي لم يصبها تغيير؛ فلقد ظلت هي:

(١) السعي اللاهث لاستيعاب المنجز الغربي.

(٢) الجدل مع التراث.

(٣) إثبات جدها في تحقيق الأهداف وحل المشكلات.

ولقد رأينا في عرضنا لحصاد نصف قرن من عمر هذه اللسانيات أن الخطوات التي قطعت على هذه الدروب الثلاثة شابهها كثير من ألوان التعثر والوهن والتشتت. وليست اللسانيات في ذلك إلا وجوداً صغيراً تتجلى فيه كل خصائص الوجود العربي الأكبر. ويقتضينا الإنصاف أن نقرر تفاوت حظوظ أقطار العرب المختلفة في هذا المقام من العيوب والمزايا، ومن تبادل الأدوار تقدماً وتأخراً.

وإذا كانت الاستراتيجيات ثابتة، وجب البحث عن الوسائل المعينة على تحقيقها. ولا يكون ذلك إلا بأمرين مجتمعين:

الأول : تجاوز سلبات الواقع اللساني.

الآخر : تحديد المشروعات التي هي في حاجة إلى إنجاز، والمشكلات التي هي في حاجة إلى حل.

فأما الطريق إلى تجاوز سلبات الواقع اللساني فإنه معروف بمفهوم المخالفة لما سبق تقريره؛ ومفهوم المخالفة - كما يعرفه الأصوليون - هو ثبوت الحكم في المسكوت عنه على خلاف الحكم في المنطوق به. وسنأتي إلى سوقها على سنة الاختصار في كلمة الختام.

وأما عن المشروعات والمشكلات التي تنتظر الإنجاز والحلول فثمة تحديات معرفية تمثل المشروعات اللسانية القومية الكبرى التي عجزت المؤسسات الأكاديمية من جامعات ومجامع وجمعيات عن التضافر للقيام بها، وهي:

- ١ - إنجاز الأطلس اللساني العربي .
- ٢ - إنجاز المعجم التاريخي .
- ٣ - التأريخ لظواهر العربية وتتبع مسارات تطورها في الزمان والمكان .
- ٤ - المشروع القومي لترجمة مصادر الفكر اللساني المعاصر وإصداراته المتميزة ، والتعريف بالتراث اللساني العربي للناطقين بغير هذا اللسان .
- ٥ - المشروع المصطلحي اللساني العربي استيعاباً وضبطاً وتوحيداً وتقييماً .
- ٦ - دراسة فصحي العصر في تنوعاتها القطرية والاجتماعية والمقاماتية «البراغماتية» .

وإذا وجب أن تكون هذه المشروعات الكبرى مجالاً لتضافر المؤسسات الأكاديمية بحكم حاجته إلى التخطيط والتمويل وكفاءة التنفيذ فإن من الحق أيضاً أن يقال إنه في كثير من جوانبه مجال مفتوح لإسهام الباحثين من خلال أطروحاتهم وبحوثهم . ولنضرب مثلاً مشروع التأريخ لظواهر العربية وتتبع مسارات تطورها في الزمان والمكان . لقد انحصرت الأطروحات والبحوث في وادٍ ضيق مهما بدا رحباً ، أعني به النتاج المعرفي اللساني ، حيث وقف المرء العظام كالخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم سداً عالياً ، وواسطة بين اللغة والباحث المعاصر لا يسهل تجاوزها . وهكذا ظل الباحث المعاصر موزعاً بين التباهي بما أنجز الأسلاف ، وإقامة الصلح المعقول أو اللامعقول بين مقالات القدماء وكشوف المحدثين ، ومباحث الرصد والتقويم والترجيح بين الآراء . وانظر تجد كنزاً ما له من نفاذ من مادة العربية ، قرأناً كريماً ونصوصاً إبداعية وعلمية تستغرق مناقشة الإنسان العربي المسلم على اختلافها وتنوعها - لا يزال كلها أو جلها -

خارج دائرة الفحص اللساني . هذا، على حين يتوارد الباحثون على الآبار
التزيحة، ويتزاحمون على الدروب المأنوسة، ويودون أن غير ذات الشوكة
تكون لهم.

غير أن المجال الأرحب لجهود الباحثين والمدارس اللسانية - إن كان ثمة
مدارس - هو المشكلات اللسانية التي تنتظر الحلول . وتنظم هذه المشكلات
في عدد من حقول الدرس اللساني أهمها مجال الترجمة والمعجمية
والمصطلحية والدراسات التقابلية وتحليل الخطاب ومقاماتية اللغة واللغة
الفنية، وجغرافية اللغة والازدواج اللساني وغير ذلك . ومن المهم هنا أن
نشير إلى حقيقة ذات خطر؛ هي أن ضمان المعالجة العلمية لهذه القضايا
مشروط بتجاوز مظاهر السلب التي أسلفنا بيانها، ذلك أن العنوان مجرداً
ليس ضامناً لجدية ما يندرج تحته من حديث، كما أن شرف الموضوع
ليس ضماناً لعلمية المعالجة.

٠/٤ كلمة خاتمة

نجمل في هذه الخاتمة ما سبق أن عالجنه تفصيلاً فنقول:

أولاً : إن تشخيصنا لواقع البحث اللساني العربي أفضى بنا إلى الكشف عن
مظاهر سلب حالت بين اللسانيات العربية وتحقيق ما كان معقوداً
عليها من الآمال؛ ولعل أظهر مظاهر السلب تتمثل في:

(١) غياب الإعداد الجيد للباحث بوقوف معارفه وخبراته عند حدود
ما صنف بالعربية وما ترجم إليها، من غير اتصال مباشر
بمصادر المعرفة اللسانية الإنسانية.

(٢) كثير من المصنفات اللسانية في العربية - من نتاج ما بعد الجيل الرائد الأول خاصة - كانت تأليفاً أشبه بالترجمة أو ترجمة أشبه بالتأليف، وهذا مدعاة لسوء الفهم وسوء الإفهام.

(٣) كثير من المترجمات يكابد مشقة السيطرة على الفكرة في أصولها، وإحكام العبارة عنها في صياغتها العربية، وبعضها كان مرتعاً للأغاليط وسذاجة التعليق.

(٤) وجود قطيعة راسخة بين المشتغلين بعلوم اللسان في أقسام اللغة العربية وأقسام اللغات الأجنبية في جامعات العرب.

(٥) استباحة غير اللسانيين لحرمة اللسانيات، ثم استباحة نفر من اللسانيين أو المنتسبين إلى اللسانيات لحرمت التخصصات الدقيقة.

(٦) التوسع الكمي في إنشاء الجامعات من غير أن يواكبه إعداد جيد لهيئة التدريس.

(٧) استرخاء قبضة الإشراف العلمي إلى حدٍّ أوقعه في شرك الشكليات.

(٨) غياب الحسبة العلمية، وأمن النقد، وهيمنة المجاملة.

ثانياً : (١) أثمرت هذه السلبيات ثمرتها المرة في معالجة اللسانيات العربية المعاصرة لكثير من قضايا التراث؛ فوجدنا منها دراسات مستسلمة للتراث، وأخرى مسالمة له، وثالثة زارية عليه، ورابعة متحاورة معه.

(٢) كان للسانيات المعاصرة إسهام في دراسة التاج المعرفي التراثي في علوم اللسان. أما مادة اللغة نفسها فلم تحظ بما هي حقيقة به من العناية.

ثالثاً : لم تثبت جدوى اللسانيات المعاصرة في التصدي للمشروعات اللسانية القومية الكبرى، فدخلنا إلى القرن الحادي والعشرين ومعنا هموم النشأة الأولى التي كانت قبل نصف قرن أو يزيد. وهذا البحث يتغيا فيما يتغيا تبصيراً بالسلييات الواجب تجاوزها، وتنبيهاً إلى المجالات والدروب المرتجى سلوكها، وتقويماً أراده البحث أن يكون موضوعياً - ولعله هكذا كان - للدور المرتقب الذي ينتظر اللسانيات في تشكيل ملامح الغد العلمي والفكري لثقافتنا العربية الإسلامية.

هذا، وإنني وإن كنت تركت التمثيل لما أقول فإن الأسباب لا تخفى على لبيب. غير أنني زعيم بأن القارئ المتتبع لأدبيات البحث اللساني المعاصر في العربية لن يقرأ كتاباً أو أطروحة أو دراسة في هذا الباب من العلم إلا وهو مستطيع أن يُنزل مقروءه منزلته مما ذكرت في هذه الورقة قريباً أو بعداً، واتفاقاً أو افتراقاً، وثقلاً في الميزان أو خفة.

* * *

المبحث الثاني

العربية ولهجاتها

لعبدالرحمن أيوب:

عرض وتقويم

نشر أول مرة في مجلة «المجلة»، القاهرة، يونيو ١٩٦٩

المبحث الثاني

العربية ولهجاتها

لعبدالرحمن أيوب(*)

عرض وتقويم

ما زالت الدراسات اللغوية العربية تنفّس تحت رُكام من المُسلّمات والمُصادرات لا يقبل مُعتنقوها بشأنها جدلاً ولا نقاشاً؛ بل إنهم، إذ ينافحون عنها، يعمدون إلى إقحام أسلحة ذات حساسية خاصة كالدين والقومية، يستخدمونها في صدّ تيار التجديد في الدراسات اللغوية، ومن بينها الدراسة العلمية لللهجات العربية قديمها وحديثها. وهم إذا تسامحوا في دراسة اللهجات العربية القديمة لأسباب دينية خاصة، فإن دراسة اللهجات العربية الحديثة عندهم هي الكفر أو ما يشبه الكفر؛ إذ هي - على حد فهمهم - ترفع من شأن اللهجات، وتزيد من حدة الفواصل بين البلاد المُتكلّمة بالعربية، وتسيء إلى لغة القرآن الكريم؛ إذ تساوي بينها وبين اللهجات العامة التي ابتذلها الاستعمال اليومي، والتي هي ضربٌ من ضُروب الانحطاط والفساد أصاب اللغة الفصحى؛ ومن ثم لا يستحقّ عناء البحث والدراسة. وهذه الأفكار لا تفرض سلطانها على جمهرة من المثقفين فحسب، بل إنها ما زالت راسخة في أذهان عدد من المُختصّين

(*) معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة، عدد الصفحات: ١٠٩ صفحات،

في دراسة اللغة العربية، حتى صاروا يَصُدُّون عنها فيما يخرجونه من بحوث ودراسات.

ويتقدّم هذا البحث في ذكاء جَسور إلى هذه المنطقة المحفوفة بالأخطار، المزروعة بالألغام؛ يستفتح حواراً علمياً يتَغَيّا به بيان ما في هذه الأفكار من خلط ويُعد من الصواب، وليَجْعَل كثيراً من هذه المُسَلِّمات أموراً لا تستعصى على النقاش، بل إنها في أكثر الأحيان لا تثبت للنقاش. وليُثَبِّت - منهجاً وتطبيقاً - أن دراسة اللهجات العربية الحديثة ضرورة لا مفر منها لدراسة تاريخ اللغة القومية، وأنها جديرة بأن تغيّر كثيراً من المعلومات، بل أن تُقَلِّب بعض المفاهيم التي استقرّت في أذهاننا عنها رأساً على عقب. وهنا تكمن خطورة هذا البحث في الفلسفة التي قام عليها، والمنهج الذي اتّبعه، والقضايا التي أثارها. وسُنْحاول في هذا العَرَض التحليلي أن نُبرز الخُطوط العريضة في كُلِّ جانب من هذه الجوانب الثلاثة.

يبدأ البحث بدراسة تستهدف بيان فرق ما بين النطق والتدوين؛ فاللغة نطق، والكتابة تمثيل ثانوي للغة. واستخدام اللغة أوغل في القِدَم التاريخي من اختراع الكتابة. والنظم الكتابية تشترك كلها في خاصية القصور عن تمثيل النطق تمثيلاً كاملاً ودقيقاً. ولكن الكتابة قد اكتسبت قيمة اجتماعية عالية نظراً لارتباطها بتسجيل مستويات راقية من الاستعمال اللغوي جعل البعض يتصوّر «أن مقياس الصواب اللغوي هو اللَّفْظ المُدَوَّن أو القاعدة المكتوبة. ومن هنا ينظرون إلى الاستعمال اللغوي الواقعي باعتباره نشاطاً ينبغي أن يُزاول في ضوء ما ورثناه من نصوص مدونة» (ص ٥). وتمثل هذه المقولة جوهر الفلسفة التي يؤمن بها الدارسون التقليديون للغة، وربما كانت

المدخل إلى القضية الرئيسة التي قام الكتاب كُلّه لمناقشتها وإظهار جوانب الخطأ فيها، ومن ثم فإن البحث يناقش هذه المقولة، ويظهر خصائص النظم الكتابية - بما فيها النظام الكتابي العربي - وما تعانيه من نقص وقصور عن تمثيل النطق التمثيل الكامل الدقيق، وهو بذلك يمهد للحاجة إلى طريقة في الكتابة العربية تستخدم في أغراض الدراسة العلمية للغة. وتستثمر ثراء النظام الكتابي العربي - بالحرفيمات^(١) graphemes والحروف allographs - في تخصيص شكل كتابي خاص لكل قيمة صوتية معينة، مُستهديةً في ذلك بنظرية الجمعية الصوتية الدولية التي ظهرت ثمرتها فيما يُعرف بالجدول الصوتي الدولي. وهذه الفكرة هي أحد الإسهامات المهمة التي قدّمها المؤلف للدراسات اللغوية العربية. وقد سبق له أن عرضها في كتابه «محاضرات في علم اللغة»^(٢) ولكنها بدت في البحث الذي بين أيدينا أكثر نضجاً وقابلية للتنفيذ، بعد أن تناول بالتعديل بعض الرموز المقترحة، وفي أصوات الحركات خاصة. وقد استخدمتها بالفعل بعض الرسائل الجامعية استخداماً ناجحاً. والبحث يعرض هذه الرموز من خلال وصف نطقي للأصوات العربية. ومع أن هذا الوصف ليس جديداً على بعض المختصين في الدراسات اللغوية، وقد سبق للمؤلف أن قدّمه بطريقة وافية مفصلة في كتابه «أصوات اللغة»^(٣) - فإن عذره من الوضوح بمكان، فهو يقدم كتابه - من ناحية - لجمهور المثقفين والمختصين التقليديين، وكثير منهم لا يألّف هذا النوع من الدراسة، وبعضهم لا يطبق قراءة دراسة أكاديمية مرهقة ككتاب «أصوات اللغة»، وهو - من جهة أخرى - يعرض من خلال هذا الوصف نظريته الخاصة في الرموز الصوتية العربية، وقد كان لا بد من هذا المدخل (ص ص ٥ - ٢٢) بين يدي تلك القضايا الخطيرة التي يثيرها الكتاب.

وتقوم نظرية هذا البحث على الأسس المنهجية الآتية :

١ - أن اللغة نظام صوتي تعبيرى عرفى . ونحن وإن كنا نحصر على تحديد الأبعاد المكانية والزمانية والاجتماعية ، والفصل بينها عند دراسة لغة ما - فإن مفهوم اللغة بمعنى المادة اللغوية يتسع ليشمل كل ما قاله أو يقوله أو سيقوله أي فرد من أفراد جماعة لغوية ما .

٢ - بناء على الحقيقة السابقة تُعدُّ اللهجات العربية قديمها وحديثها على اختلاف الأزمنة والأمكنة جزءاً من صميم المادة اللغوية العربية .

٣ - أن اللغة الأدبية ليست إلا مستوى من مستويات اللغة العربية تضافرت مجموعة من الظروف على أن تجعل منه مستوى راقياً يتطلع أفراد الجماعة اللغوية إلى إجادته ، ولكن هذا الرقي اعتبار اجتماعي محض ، ولذا فإن اللغة الأدبية ، بما هي نظام تعبيرى ، إنما تمتاز عن سواها في الكم لا الكيف .

٤ - أن للهجات الأخرى قديمها وحديثها قواعد ومجازات وكنيات لا تقل تعقيداً عن قواعد اللغة الأدبية ، على غير ما يظن بعضهم من أن القواعد ميزة تنفرد بها اللغة الأدبية .

٥ - أن التدوين الذي تنفرد به - غالباً - اللغة الأدبية يضفي عليها نوعاً من الاصطناع يقف حائلاً دون جريان نزعات التطور اللغوي بمثل السرعة والقوة التي يصل إليها في اللهجات الدارجة ، ومن ثم تكون الضرورة قاطعة في أن نجتمع في دراستنا لتطور اللغة القومية بين ملاحظة العناصر الثابتة في اللغة الأدبية المدونة ، ومظاهر التغير السريع المتشعب في مختلف اللهجات الدارجة .

وهذه الأسس المنهجية لا يخترعها البحث اختراعاً ، وهي ليست من قبيل المصادر المنهجية المفروضة ، ولكننا نستطيع أن نلتمس جزئياتها مفرقة في

مصنفات الدراسات اللغوية الحديثة. والجديد حقاً في هذا المنهج هو تجميع هذه الجزئيات، وتشكيل بناء منهجي متماسك منها، وتوظيف هذا البناء المنهجي في دراسة العربية ولهجاتها. وهكذا حدد البحث مفهوم اللغة تحديداً دقيقاً، وخلص مفهوم اللهجة مما عُلّق به من أفكار لا علمية كانت تعدّها نوعاً من الفساد العشوائي الذي يعرض للغة، ووضع العلاقة بين العربية ولهجاتها في موضعها الصحيح.

ونظراً لأن التراث اللغوي العربي - فيما تلا عصر الاحتجاج - لم يحتفل كثيراً باللهجات العربية القديمة، ولم يسجل ظواهرها تسجيلاً دقيقاً يُعين الباحث الحديث على دراسة التطور اللغوي للغة العربية - فإن الاعتماد على اللهجات الحديثة أصبح ضرورة لا مفر منها؛ وما نملكه الآن من وسائل جمع المادة اللغوية وتقنيات التسجيل والتحليل يتيح لنا فرصة لم نتح لأسلافنا من علماء العربية.

وقد أثبت تقدم علم اللغة التاريخي كما يقول بلومفيلد Bloomfield «أن اللغة الفصحى ليست أقدم أشكال الكلام، ولكنها لهجة نهضت من بين لهجات محلية تحت ظروف تاريخية خاصة»^(٤). فاللهجات إذن يمكن أن تحتفظ بظاهرة هي أقدم تاريخياً من الظاهرة المقابلة التي تتبناها الفصحى أو اللغة الأدبية؛ كما أن اللغة الأدبية بحكم احتكاكها الثقافي باللغات الأخرى أكثر عرضة للاقتراض والتأثير والتأثر، ومن ثم كانت اللهجات العربية الحديثة، «المستودع الذي ترسبت فيه ظواهر لغوية كثيرة انقرضت من الاستعمال الأدبي، وقد يكون بعض هذه الظواهر باقياً من بعض اللهجات الجاهلية أو الإسلامية. وقد يكون فصيحاً ندر استعماله» (ص ٣٥)؛ ولذا ليس من العجيب أن تكون هذه اللهجات طريقنا الأساسي للاهتمام إلى معرفة ظواهر التطور اللغوي

في العربية ومساراته المختلفة . وحاصل هذا كله : تصحيح للفكرة الشائعة عن اللهجات ، وتركيز لفكرة تكامل المادة اللغوية بين العربية ولهجاتها بحيث يعتمد التحليل والتفسير لأية ظاهرة من ظواهر الفصحى أو إحدى لهجاتها على الصور المختلفة التي تبدو بها هذه الظاهرة في اللهجات العربية الأخرى .

وتمثل فكرة تكامل المادة اللغوية بين العربية ولهجاتها ووجوب قيام الدراسات اللغوية التاريخية على أساسها - عَصَبَ هذا البحث . والبحث كله مُمَحَضٌ للتدليل على ما يمكن أن تثمره الدراسة التي تتبنى هذه الفكرة . وبهذا المعنى تكون دراسة اللهجات الحديثة هي أكبر خدمة يمكن أن نؤديها للغتنا القومية . ولنتتبع آثار هذا الأساس النظري في القضايا والفروض التي أثارها البحث حول مفردات اللغة وقواعدها، وأصواتها .

يتجلى أثر هذا التكامل في مجال مفردات اللغة على الظواهر الآتية :

١ - وجود مفردات فصحي لا تزال تستعمل في اللهجات العامية بلا تغيير يذكر .

٢ - وجود مفردات في اللهجات العربية الحديثة يرجح أن بعضها انحدر إليها من اللهجة اليمنية القديمة رأساً، شأنها في ذلك شأن اللغة الفصحى في أخذها عن اللهجة اليمنية .

٣ - وجود مفردات لا يمكن تفسير بعض غموضها الدلالي أو التاريخي أو التصريفي إلا بالرجوع إلى عدد من اللهجات .

٤ - وجود مفردات يمكن تفسيرها في ضوء التراكم النحوي الفصحى .

٥ - ظاهرة الاقتراض .

وقد أمكن بناءً على فكرة التكامل مثلاً:

- ١ - تفسير التعبير المصري الغامض «شُرْم بُرْم» بالعبرة الشائعة في لهجة كركوك بالعراق: «الثوب مُشْرَم مُبْرَم» بمعنى ممزق.
 - ٢ - إثبات التكامل التصريفي بين صيغة اسم المفعول «مُزْبَلَح» في العبرة المصرية «ده واد مزبلح» وبين الفعل «زبلح» في العبرة الجزائرية: «أنت بتزبلعني؟» بمعنى «هل أنت تفشني؟».
 - ٣ - إثبات التكامل التصريفي بين العربية ولهجاتها؛ إذ يمكن القول بأن كلمة «عطاء» التي اعتبرها النحاة اسم مصدر لأن مصدر «أعطى» هو «إعطاء» - هذه الكلمة ليست إلا مصدراً للفعل المجرد^(٥) «الذي انقرض من الاستعمال الفصيح وبقي هو أو تصريفاته في اللهجات» في عبارة مثل «سبحان العاطي الوهاب»، واسم العلم «عبدالعاطي». (وفي لهجتي الخاصة - قرية منسفيس بمحافظة المنيا - يقال: «عطاء بونية» بمعنى لكمة يَجْمَع يديه، و«عطاء لَمَّا رضاه» وتستعمل عادة في التعبير عن التوبيخ والتفريع).
 - ٤ - تفسير الكلمة المصرية «بتاع» في العبرة «الكتاب بتاعي» بما يناظرها في لهجة الأردن وفلسطين وهي العبرة «الكتاب تبعي»، وتكون الكلمة المصرية قلباً مكانياً للكلمة الفصيحة.
- وفي مجال قواعد اللغة يشير البحث قضايا على جانب عظيم من الخطورة؛ فهو يدل على أساس من فكرة التكامل بين العربية ولهجاتها على القضايا الآتية:
- ١ - أن فكرة التعريف والموصولية كانتا في الأصل شيئاً واحداً يعني التعريف بمعناه العام، وأن أدواته «أل» كانت تدخل على الأسماء، والأفعال،

والجار والمجرور، والظرف. وأن تخصيص «أل» بالتعريف ونشأة فكرة الموصولية وارتباطها بالمركب «الذي» قد حدث في مرحلة تالية.

٢ - أن العربية الفصحى قد مزجت في الاستعمال بين كاف الخطاب - وكانت تستعمل في اللهجة الحميرية في جميع المواقع رفعاً ونصباً وجزاً - وبين تاء الخطاب، ثم حدث تخصيص للكاف بحالتي النصب والجر، وللتاء بحالة الرفع.

٣ - أن تطوّر أفعال الاستمرار والحركة (كان وأخواتها) قد بدأ في الفصحى بتجريدها من دلالة الحدث واختصاصها بدلالة الزمن، وأن «كان» التامة بقية من الاستعمال القديم الدال على الحدث والزمان جميعاً. وقد صار هذا التطوّر في اللهجتين المصرية والعراقية شوطاً آخر في المسار نفسه بالتخلص تماماً من «كان» التامة. وأن أفعال الحركة في اللهجة المصرية على الأقل - على تفاوت بينها - بدأت تفقد دلالة الحدث وتخصص في دلالة الزمن.

٤ - أن النواسخ الحرفية «إن وأخواتها» في الفصحى كانت في الأصل أفعالاً. وأن أصل «لعل» بالرجوع إلى مجموعة من اللهجات القديمة والحديثة هو «لأن»، وأصل «ليت» هو «رأيت». مع استنباط الأصل الفعلي للمادة (ع.ن.ن.)^(٦)، ورصد تحولها في العبرية القديمة إلى ما يمكن أن يسمى بفعل مساعد إلى أن تطورت في العربية الفصحى فصارت حروفاً، وبقيت فيها خصائص تشير إلى الأصل القديم.

ويتضح من التدليل الذكي على هذه القضايا الخطيرة أن مسارات التطوّر في العربية الفصحى ولهجاتها متكامل أحياناً، وتتوازي أحياناً. وقد كانت فكرة تكامل المادة اللغوية أساس البرهنة عليها.

وفي مجال الأصوات اقتصر البحث على مثال واحد هو ظاهرة «التفخيم». وقد أثبت أن اللهجتين المصرية والعراقية قد خالفتا العربية الفصحى في ربط التفخيم بالصاد والضاد والطاء والظاء دون السين والذال والتاء والذال. وأن التفخيم بعد أن كان في الفصحى صوتياً جزئياً segmental phoneme صار في هاتين اللهجتين صوتياً مستعرضاً suprasegmental phoneme. وعليه فإن تحليل التفخيم في الفصحى على أساس الساكن المفخم emphatic-C analysis يمكن أن يتغير في هاتين اللهجتين إلى تحليل على أساس الحركة المفخمة emphatic-V analysis^(٧).

هذا، وإن كان الباحث يلاحظ أن اللهجتين لم تسيرا في الشوط إلى نهايته بدليل احتفاظهما بثلاث درجات من التفخيم بالنسبة للأزواج المفخمة في الفصحى في مثل:

ترقيق:	دمه	بمعنى: الدم الذي في عروقه.
ترقيق مفخم:	دامه	بمعنى: هي أمه.
مفخم:	ضمّه	بمعنى: جذبه إليه.

وينتهي البحث بإيراد طائفة من الإعلانات القضائية في صحف بغداد مقارنة بمثيلاتها من الجمل المصرية للتدليل على نوع الاختلافات في استعمال اللهجات لمفردات تنتمي إلى أصل مشترك، ولتحديد أنماط هذا الاختلاف. ويوجز المؤلف في الخاتمة هدفه من البحث، ويركز مرة أخرى فكرة المنهج والتطبيق في البحث.

ويتضح من هذا العرض التحليلي أن هذا البحث يقدم أساساً منهجياً نظرياً للدراسة اللغوية التاريخية في مجال العربية ولهجاتها، كما يقدم تطبيقاً ممتازاً لهذا الأساس المنهجي على مجموعة من الفروض والقضايا التي تبدو للنظرة

الأولى غريبة أو أذخّل في باب المحال، وتبدو بعد البرهنة معقولة أو قابلة للنقاش؛ وذلك لأن بناء البرهان فيه يقوم على جمع فئات المعطيات وجزئياتها المفارقة وتأليفها لتكون نسقاً مائلاً. فمن نظر إليها متفرقة لم يتصوّر كيف يكون منها هذا النسق الواضح المعالم؛ ولذا فإن المتعة الذهنية في قراءة البحث لا تقل ولا تنفك بحال عن الإفادة العلمية. والقارئ حيال هذه الفروض والقضايا لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن يسلم له بالبرهان؛ وإذن فقد سلمت للبحث فروضه وقضاياها، وإما أن يتوقّف في قبوله بالرّفص أو التعديل بناء على توافر مادة أخرى لم يعتبرها الباحث، وحينئذ فلا مفر للقارئ من استخدام منهج الباحث في مناقشة هذه القضايا والفروض. وهذا هو أقصى ما يؤمل من نجاح لبحث علمي يتبنى منهجاً معيناً ويدعو له.

ولعلّ أكبر فضيلة لهذا البحث أنه يجسد الحاجة إلى جمع جغرافي مستوعب للهجات العربية الحديثة، وهو بذلك - على صغر حجمه - يمكن أن يكون مصدراً لعدد كبير من الدراسات اللغوية القيّمة. كما أنه - نظرية وتطبيقاً - أساس ركيز لمدرسة من مدارس توطين الثقافة اللغوية في مجال الدراسات اللغوية العربية. والبحث بذلك خطوة ذات خطر للإسهام في تحقيق هذا التطور المأمول الذي يتوقف عليه مستقبل علم اللغة العام، ألا وهو توطين هذا العلم تخليصاً له من طابع التحيز الذي تتسم به بعض أفكاره؛ نظراً لنشأته في حضن العقلات واللغات الأوروبية.

* * *

الحواشي والمراجع

- (١) يتكون المصطلح حرفيم من الكلمة العربية حرف + اللاحقة الأوروبية eme في مثل فونيم. ويعني الحرفيم الشكل الكتابي المجرد للحرف مثل (ن)، أما الحروف فتعني تنوعات هذا الشكل في المواقع المختلفة مثل (ن) و(ن).
- (٢) مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦.
- (٣) الطبعة الثانية، مطبعة الكيلاني، القاهرة ١٩٦٨.
- (٤) Language, London, 1950, p. 321.
- (٥) يستند هذا الفرض إلى أن من المنطقي أن تكون الصيغة المجردة أسبق تاريخياً من الصيغة المزيدة.
- (٦) مع اقتناعنا بوجهة نظر البحث في قضية الأصل الفعلي للنواسخ الحرفية لا يفوتنا أن نذكر أن للنحاة رأياً آخر في البيت الذي ورد في هامش ص ٨٦ وهو «إن هند المليحة الحسناء» بنصب المليحة والحسناء صفة لهند. . فليست «إن» هنا بمعنى «انظر»، ولكنها فعل أمر من «وأي»، وقد اتصلت به نون التوكيد الثقيلة و«وأي» بمعنى «وعد»، قال صاحب اللسان: «وأصل الوأي: الوعد الذي يوثقه الرجل في نفسه ويعزم على الوفاء به» وعلى أي حال فإن البحث لم يعتمد في البرهنة على هذا البيت اعتماداً أساسياً بدليل إيراده في الهامش.
- (٧) كانت هذه النظرية أساساً للبحث الذي كتبه والتر لين W. Lehn في مجلة Emphasis in Language, vol. 39, No. I, January - March 1963. بعنوان: Cairo Arabic، وكان الدكتور أيوب أسبق إلى كشف هذه الفكرة وإرسائها قبل أن ينشر لين بحثه بسبع سنوات تقريباً، وذلك في ملازم مطبوعة؛ واعترف لين بأن الدكتور أيوب ساعده مساعدة قيمة، وإن لم يقرر أنه أخذ عنه النظرية والأمثلة. وقد أقرني الدكتور أيوب على هذه الملاحظة، وذكر لي أنه قرأ معه هذه المذكرات في أثناء زيارته للقاهرة في الفترة التي أعد فيها مادة البحث.

المبحث الثالث

استثمار الفوضى

دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد

- بحث قُدّم إلى أعمال الندوة التمهيدية لمؤتمر التعريب الخامس، جامعة الجزائر،
نوفمبر ١٩٨٣

المبحث الثالث

استثمار الفوضى

دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد

٠/٠ فاتحة

المشروع المُقَدَّم إنجاز كبير طال انتظار المُشتغلين بالدراسات اللسانية له . وهو محاولة جادة لتجميع الجهود وتنسيقها ، والإفادة من تنوع الاجتهادات واختلافها في تشكيل مُعْجَمٍ مُوَحَّد يسترشد به الدارسون ، ويرفع عن أعناقهم إصر التردد والحيرة إزاء تسمية ما يواجههم من مفاهيم وتصورات ومناهج ، ويجمعهم على لغة مشتركة تيسر لهم سُبُلَ التفاهم بعد أن وَقَفَ هذا التنوع - في كثير من الأحيان - عائقاً لا يُسْتَهان به في وجه حركية التطور بهذا المجال ذي الخطر من مجالات المعرفة في بلاد العرب مشرقاً ومغرباً .

ولا شك أن جدية المحاولة تغري بجدية القراءة ، بل إن من الإنصاف لكل جهد مبذول أن يجد عيناً بصيرة وأذناً سمیعة تشاركه المحاولة ، وتفتح في المسألة الواحدة أبواباً من المناقشة المثمرة ، لا شك في جدواها لإنضاج المشروع ، وجعله في صورة أقرب ما تكون إلى الكمال المنشود .

وتتظم المَلاحَظ الواردة على هذا المشروع في عدّة مسائل على الوجه الآتي :

(١) منطلقات أساسية للمَلاحَظ الواردة على المشروع .

(٢) مصطلحات يُقترح إضافتها .

- (٣) مقترحات بشأن المصطلحات التي وردت في المشروع بلا تعريب، أو نُقلت بحروفها الأجنبية.
- (٤) أبدال أخرى لمقترحات وردت بالمشروع.
- (٥) تصحيح لبعض المكافئات العربية التي لا تتفق تماماً مع المصطلحات المعربة.
- (٦) حديث حول إيجاد علاقة منتظمة بين المصطلحات المختلفة في المجال الواحد.
- (٧) محاولة التماس الجواب عن السؤال: هل يمكن استثمار تعدد الاجتهادات في تدقيق المفاهيم المتداخلة، وتحرير المصطلحات المقترحة لتسميتها؟
- ونأخذ الآن في الوفاء بهذه النقاط السبع في الفقرات الآتية على الترتيب:

١/٠ منطلقات أساسية للملاحظة

- تقوم هذه الملاحظة على عدد من المنطلقات يمكن إيجازها فيما يأتي:
- (١) تحقيق التوازن بين مجالات البحث اللساني المتعددة. وفي هذا الصدد لُوحظ أنَّ علم الأصوات التجريبي وعلم الأسلوب، لاسيما الفرع الإحصائي منه لم يحظيا بعناية كافية، على حين حظيت المستويات الصرفية والنحوية والدلالية باهتمام ظهر أثره واضحاً في عدد المصطلحات التي اختصت بها.
- وتحاول الدراسة الإسهام في تحقيق التوازن بما تورده في الفقرة ٢/٠ تحت عنوان: «مصطلحات يقترح إضافتها».
- (٢) محاولة إيجاد علاقة منتظمة بين المصطلحات المختلفة في الباب

الواحد، بحيث يتخطى المشروع مرحلة تعريب مصطلح بمصطلح إلى إيجاد منظومات مصطلحية. وقد تصلح هذه الطريقة أساساً فيما بعد لسكّ ما قد يَجْدُ في هذا المجال من مصطلحات، وتشكل ملامح فلسفة عامة، يسترشد بها الدارسون فيما يواجههم من مشكلات المصطلح التي لم يعرض لها المشروع.

(٣) كانت الترجمات المقترحة للمصطلحات اللسانية قد تنوعت، بل تضاربت أحياناً. وانطلقت في تنوعها هذا من اجتهادات فردية أو مدرسية أو إقليمية، جعلت من العسير على القارئ العربي في المشرق والمغرب أن يُتابع نتاج أخيه متابعة تخلو من العناء والمشقة، وصار من الصّعب عليه اختراق حاجز لغة البحث للوصول إلى المضمون المراد. وتطمح هذه الدراسة إلى الإفادة من هذا التنوع، وإلى استثمار محنة المعاناة العربية مع المصطلح المعرّب بتحويلها إلى ذخيرة ورصيد يمكن اللجوء إليهما لفكّ الاشتباك بين المفاهيم المتداخلة من جهة، واختصاص كل منها بمصطلح مُحدّد.

وقد أفردت الفقرة السابعة من هذا التقرير لإيضاح المقصود من هذا الأمر.

٠/٢ مصطلحات يقترح إضافتها

وتشمل مصطلحات في علم الأصوات والأسلوب (لاسيما الفرع الإحصائي) ممّا يتضمنه المشروع. ويجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة (١٤٠ مصطلحاً) هي ما أمكن جمعه من مصادر محدودة، وثمة غيرها كثير مما يمكن إلحاقه بالّ نص المقترح:

1. acoustic power القوة الأكوستية
2. amplitude sections شرائح اتساع الذبذبة
(في التحليل الطيفي والذبذبي)
3. arytenoid cartilage الغضروف الهرمي
4. band width عرض الحزمة الصوتية
عرض نطاق الموجات
5. breathy speech كلام نَفْسي
6. bronchi الشُعَب الهوائية
7. bundles of isoglosses نقاط الجذب (أو التجمع) في الحدود اللهجية ،
نقاط الحدود اللهجية المتجاذبة
8. categorical rule قاعدة وجوبية
9. cricoid cartilage الغضروف الحلقي
10. cross affiliation انتماء اجتماعي متقاطع (متعدد)، (متعارض)
11. complex harmonic wave موجة توافقية حركية
12. compression ضغط
13. content analysis تحليل المضمون
14. continuum كم متصل (كتابي أو صوتي)
15. cumulative curve منحني التراكم (في الأسلوبيات الإحصائية
واللسانيات الكمية)
16. damped filter مرشح مضمحل
17. damping curve منحني الاضمحلال
18. decremental curve منحني التناقص
(في الأسلوبيات الإحصائية واللسانيات الكمية)
19. diaphragm حجاب حاجز
20. disputed authorship تحقيق نسبة النص إلى المؤلف

21. distributionalists التوزيعيون (أصحاب اتجاه في التحليل الصوتي في مقابل الطبيعيين)

22. dynamic stylistics الأسلوبيات التطورية

23. ear drum طبلة الأذن

24. electro-myography الراسم العضلي

25. emotional function وظيفة انفعالية

26. epiglottis لسان المزمار

27. Eustachian tube قناة استاخيرو

28. explicit comparison مقابل مقارنة صريحة (في مقابل):
مقارنة ضمنية (implicit comparison - الأسلوبيات)

29. extensity : استمرارية (زمنية):
(duration : (بدليل:

30. external ear أُذُن خارجية

31. fascicles of isoglosses نقط الجذب (في الحدود اللهجية)

32. filter مُرْشَح

33. filtering ترشيح

34. forced vibration اهتزاز قسري (اضطراري)

35. formant transition حزمة انتقالية

36. free vibration اهتزاز حُرّ

7. genuine dialogue الحوار الطبيعي

8. glottograph الراسم الحنجري

9. grammatical model الطراز القواعدي (النحوي)

0. grammatical stylistics الأساليب النحوية

1. **group affiliation** (فى اللسانيات الاجتماعية) **انتماء اجتماعى متجانس**

42. half-powerpoints نقطتا منتصف القوة
43. harmonic analysis تحليل توافقي
44. hypopharynx البلعوم السفلي
45. implicit comparison مقارنة ضمنية (في مقابل :
مقارنة صريحة explicit comparison - الأسلوبيات)
46. inaudible sound wave موجات صوتية غير مسموعة
47. in phase waves موجات متحدة الطور
48. intonograph الراسم النغمي
49. joints of the larynx مفاصل الحنجرة
50. juncture grapheme حرفيم المفصل (مثل البياض المتروك بين كلمتين
للتمييز بين : عضنا الدهر بنا به - ليت ما حل بنا به)
51. laryngeal cartilages غضاريف الحنجرة
52. limits of tolerance حدود السماح
(margins of security الحدود المسموح بها (بديل :
53. line spectrum الطيف العمودي
54. literary discourse خطاب أدبي
55. literary style أسلوب أدبي
56. longitudinal wave موجة طولية
57. mesopharynx البلعوم الأوسط
58. middle ear أذن وسطى
59. modulator variable oscillator جسم متنوع الذبذبات
60. muscles of the larynx عضلات الحنجرة
61. myelastic aero-dynamic نظرية المرونة العضلية وديناميكية الهواء
(في تفسير الجهر).

62. narrative writing كتابة سردية
63. narrow band حزمة موجية ضيقة
64. natural frequency تردد طبيعي
65. neuro-muscular theory (في تفسير الجهر) النظرية العصبية - العضلية
66. neutral expression تعبير محايد
- styleless expression تعبير غير متأصلب
67. non repetitive wave موجة غير منتظمة
- aperiodic wave
68. non resonance place theory نظرية المكان غير الرنيني
69. nosopharynx البلعوم الأنفي
70. octave طبقة صوتية (في السلم الموسيقي)
71. out of phase waves موجات متخالفة الطور
72. over-all ratio النسبة الكلية (في الأسلوبيات الإحصائية واللسانيات الكمية)
73. pass-band of the filter نطاق تمرير المرشح
74. pattern play-back قارئ الرسم الطيفي
75. phonemic deviations انحرافات صوتية
- (allophones)
76. physicalists الطبيعيون (أصحاب اتجاه في التحليل الصوتي)
- (distributionalists) (في مقابل : التوزيعيين)
77. poetic diction معجم شعري
78. practical width of the filter العرض العملي للمرشح
79. pragmatic stylistic selection اختيار أسلوب مقامي
80. prestylistic expression تعبير ما قبل التأصلب

81. probabilistic rule	قاعدة احتمالية (اختيارية)
82. psycho-acoustic curve	المنحنى النفسي - الفيزيقي
83. rarefaction	تخلخل
84. rectangular wave	موجة صوتية مستطيلة
85. reinforcement	تقوية
86. repetitive wave (periodic wave	موجة منتظمة (بديل :
87. resonance band = resonance bar	حزمة رنين قضيب رنين
88. resonance place theory	نظرية مكان الرنين (في السمع)
89. resonant frequency	تردد الرنين
90. respiratory cycle	دورة التنفس
91. reverbration	ترجيع (صدى echo)
92. scientific style	أسلوب علمي
93. sentence grammar	نحو الجملة
94. sentence length	طول الجملة
95. simple harmonic wave	موجة توافقية بسيطة
96. sine wave	موجة جيبية
97. sliding legato	صوت انزلاقي متصل
98. sound intensity	شدة الصوت
99. sound pressure	ضغط الصوت
100. spectrophone	الصوت الطيفي
101. spectrum curve	المنحنى الطيفي
102. speech strecher	جهاز مَطل الكلام

103. square wave	موجة صوتية مربعة
104. staccato sound	صوت متقطع
105. stage whisper	الوشوشة المسرحية
106. static stylistics	الأسلوبيات الاستاتيكية
synchronic =	الأسلوبيات التزامنية
107. structural behaviorism	السلوكية البنيوية
108. stylistic (choice) selection	اختيار أسلوب
109. stylistic departure	مفارقة أسلوبية
110. stylistic deviation	انحراف أسلوب
111. stylistic marker	سمة أسلوبية
112. stylistic trait	خاصة أسلوبية
113. stylistic fingerprint	بصمة أسلوبية
114. stylization	التشكيل الأسلوب
115. stylized expression	تعبير متأصل
116. sustained sound	صوت ثابت
117. sympathetic vibration	الاهتزاز التآثري
(free vibration	(انظر :
118. telephone theory	نظرية الهاتف (نظريات السمع)
119. text grammar	نحو النص، (في مقابل :
(sentence grammar	نحو الجملة
120. theoretical width of the filter	العرض النظري للمرشح
121. thyroid cartilage	الغضروف الدرقي
122. transverse wave	موجة مستعرضة
123. type-token ratio	نسبة الأحداث إلى الأنماط

124. ultra sonic	موجات ما فوق السمع
125. undamped filter	مرشح غير مضمحل
126. unique deviation	انحراف متفرد (أسلوب)
127. velocity	سرعة الصوت
128. verb-adjective ratio	نسبة الفعل إلى الصفة
(معامل بوزيمان لقياس انفعالية الأسلوب)	
129. vibratory cycle	الدورة الاهتزازية للحنجرة
130. vocabulary diversification	تنوع المفردات
131. vocabulary richness	الثروة اللفظية
132. vocabulary size	حجم المفردات
133. vocal apparatus	جهاز النطق
134. vowel area	منطقة الصوتيات
135. wave length	طول الموجة
136. wave motion	حركة موجية
137. wave profile	شكل الموجة
138. wave shape	شكل الموجة
139. wide band	حزمة موجية واسعة

٣/٠ مقترحات بشأن مصطلحات وردت في المشروع بغير تعريب، أو نقلت بحروفها الأجنبية (وقد وضع الرقم المسلسل الوارد بالنص قرين المصطلح الخاص به).

12. abusive language لغة السباب:
نقل الدلالة بغرض السب والتحقير
63. adverbial conjunction رابط ظرفي
(ظرف يربط بين العبارات)
64. adverbialisation تحول ظرفي
(كاستخدام المركب الجزي «في الصباح» بدلاً من: صباحاً، في الجملة «سافرت في الصباح»).
67. adversative conjunction ربط استدراكي
(مثل: «الجو ممطر لكنه جميل»).
70. affinity قرابة لغوية
92. akueme الخاصية التنغيمية الصغرى
(لتمييز لغة الفرد)
95. algebric linguistics اللسانيات الصورية
97. alienism (١) كلمة مقترضة.
(٢) كلمة أجنبية
144. anagram جناس بالقلب
154. anaphoric reference حالة مرجعية
159. anarthia الحبسة العصبية
164. annomination التلاعب بالألفاظ
173. anthroponymy علم أسماء الأعلام
191. aphasia الحبسة النحوية

210. approximant	(صوت) انطلاقي غير محتك
214. archaeography	دراسة النقوش القديمة
264. audiogram	رسم السمع (قياساً على رسم القلب)
266. audiology	السمعيات
267. audiometer	مقياس السمع
257. augmentative	سابقة تفيد التكبير (في اللاتينية)
278. Austronesian linguistics	الدراسة اللسانية للغات الملايو وجزر بوليتريا
331. bloomfieldianism	اللسانيات الوصفية مدرسة بلومفيلد اللسانية
849. double comparison	أسلوب تفضيل مزدوج (من درجتين وهو غير صحيح نحوياً في الإنجليزية)
861. dummy element	عنصر التأويل النحوي (التقدير)
928. etymological doublet	مزدوج اشتقاقي (لفظان مختلفان في المعنى متحدان في الأصل)
1072. front mutation	تغير الصوائت بالمجاورة
1214. group genitive	مجموعة كلمات في موقع المضاف إليه
1293. hyponym	ماصداقات دلالية
1294. hyponymy	علاقة الكلمات بماصداقاتها
1359. indefinite declension	تصريف تنكيري (دلالة الصيغة على التنكير)
1431. intension versus extention	التحديد التصوري للمعنى في مقابل التحديد العيني
1904. neo-Firthian linguistics	مدرسة فيرث اللسانية الجديدة
2160. phatic communication	عبارات الإيلاف

٤/٠ نورد في الجدول الآتية أبدأً من عندنا لمقترحات وردت بالمعجم اللساني الموحد. وقد اعتمدنا الرقم المسلسل في المعجم بوضعه قرين كل مصطلح وارد به والبديل المقترح له في هذا البحث.

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
5	قطع - متوقف - منقطعة	فجائي - مباغت
17	قبول - قبولية	جواز
18	مقبول	جائز
33	عضو الإنتاج الفعال	الناطق العامل
34	active articulator	التجويف العامل
72	active cavity	زيادة
73	affixation	تقطيع ملتبس (خاطي)
86	affix clipping	التمتعة
	agrammatism	(جاء في المخصص، هو الكلام لا نظام له)
100	alliteration	جناس البداية
129	ambiguity	لبس
157	anaptyctic vocoid	حركة مجنبية
158	anaptyxis	اجتلاب الحركة

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
160 anastroph	تقديم وتأخير في كلمات الجملة	القلب المحرف
167 anomalous	مشذوذ	شاذ
177 antigrammatical	تركيب لا نحوي	تركيب ممتنع
189 aphesis	إسقاط بدئي	الخروم
298 aphony	تغيير أصوات اللين	إبدال الحركات
aposiopesis	إسقاط نطقي - إسقاط الجزء الأخير من النطق	القطعة
236 artificial speech	تركيب الكلام، تأليف كلامي	كلام مخلق
247 associative group	مجموعة ترابط	مجموعة مستدعاة
249 associative field	حقل ترابط	مجال استدعائي
298 base component	مؤلف الأساس	مكون أساسي
299 base compound	مركب الأساس	مركب مزيجي
309 bilabial	شفوي	شففاني
311 bilateral	جانبي، ذو جانبيين	جانباني
bound accent	نبر مقيد	ارتكاز مشروط
(انظر أيضاً المصطلحات 342, 344, 345) cacuninal	نطقي متنى	التوائي = ارتدادي
369		

المكانف: المقترح	المكانف: بالمشروع	المصطلح	
سمات التجاويف	ملايح الأصوات الجوزية	cavity features	399
احتكاك تجويفي	احتكاك جوفي	cavity friction	499
سمة فارقة	مليح مميز	characteristic feature	419
علم خواص الكلام	دراسة مميزات الكلام	characterology of speech	420
ارتكاز درجة الصوت	نبرة طبقة الصوت	chromatic accent	428
الاسم المحدود	اسم الصنف	class noun	442
الاسم المتمكن	علامة العبارة	clause marker	446
دالة العبارة	عينة العبارة	clause pattern	447
النموذج البنوي للعبارة	صوت قطعة... إلخ.	click	450
صوت شفطي	قطعة لفظ مبتور	clipped	452
مرخم	كلمات الصدف المغلق	closed cochlea	456
كلمات وظيفية	قائمة منقطة	closed list	459
قائمة ثابتة العناصر	نمط مغلق	closed set	461
منظومة ثابتة العناصر	عقود	cluster	471
سلسلة	مزج صوتي	coalescence	472
(١) مزج صوتي			
(٢) تعدد الوصف			

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
480 cognate language	لغة مشابهة	لغة من ذوات القربى
482 cognate word	كلمة مشابهة	كلمات متشابهة الأصل
485 cognitive meaning	معنى إدراكي	معنى مدرك
486 cognitive reality	واقعية إدراكية	حقيقة مدركة
491 collation	تجميع مقابلة	جميع لغوي
498 colouring	تأثير جرس الصوائت	تلوين الرنين
522 comparativism	مقارنة	مدرسة المقارنات اللغوية
534 complete verb	فعل كامل	(في القرن التاسع عشر)
540 complex stop	ساكن (صامت) مركب	فعل متصرف
544 component	عنصر	ساكن انفجاري مزدوج الفقل
547 composition	تكوين الكلمات ، تداخل الكلمات	مكون
563 conceptual theory of meaning	نظرية التصور المعنوي	رصف الكلمات
570 conditional clause	جبهة شرطية	النظرية التصورية للمعنى
577 confirmatory interrogative	استفهام تيثبي	عبارة شرطية (الجزء المشترك على
586 connotation	ظلال دلالية بالمفهوم	الأداة من جهة الشرط)
		استفهام تفريري
		الدلالة المؤرلة

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
593 consonance	تجانس صوتي	تجانس الصوامت
596 consonant cluster	عقود الصوامت	سلسلة الصوامت
625 continuant	استمراري، تنادي مطرد	انطلاقي
626 continuant vs non continuant	استمراري في مقابل غير استمراري	انطلاقي في مقابل احتياسي
637 convergence	التلاقي (في اللغات أو اللهجات)	حوار لغوي أو لهجي
638 convergence area	منطقة التلاقي	منطقة الجوار اللغوي
644 coordination	ربط متناسق	ربط نسقي
645 coordinative construction	تنسيق الربط المتناسق (مثل العطف)	عطف النسق
646 coordinator	رابط تناسقي	رابط نسقي
653 correlation	تناظر	تلازم
654 correlative words	كلمات الربط المتناظرة	روابط متلازمة
673 damping	تخفيف (ل موجات الصوت)	اضمحلال
681 decibel	وحدة وضوح وقع الصوت	وحدة القياس الإدراكي للملو (ديسيل)
687 dedialectilization	توحيد لغوي	تفسيح
688 deep grammar	نحو عميق	نحو البنية الباطنة
710 demography	إحصائيات لسانية	ديموجرافيا لسانية
716 denotation	معنى حقيقي	دلالة صريحة

المصطلح	المكانى: بالمشروع	المكانى: المقترح
721 depalatization	حذف التحنيك	زوال التحنيك
751 determinative pronoun	ضمير محدد	اسم إشارة
756 deviance	شذوذ	(١) شذوذ
757		(٢) انحراف (أسلوبى)
758 devoicing	إهماس	تهيس
756 diachronic/synchronic	تاريخى... تطوري... إلخ.	زمانى/آنى
759 dialect area	مساحة امتداد اللهجة	منطقة لهجية
803 director	عنصر أولى	عنصر البدء
808 disambiguation	إزالة الغموض	أمن اللبس
807 discontinuity	انقطاع	الفصل بين المتلازمات بأجنبى
812 discovery procedure	أجزاء الكشف	إجراء استطلاعى
815 disjunction	ربط خلافى	ربط إضرابى (استدراكى)
826 distinctive features	ملامح مميزة	سمات فارقة
827, 825		
841 dorsal	طبقى، خلفى	خلفى
842 dorso-alveolar	طبقى لثوى	خلفى - لثوى
843 - 845		

المصطلح	المكان في المشروع	المكان في المقترح
848 double bar juncture	وقفة عمود مزدوج	وقفة النغمة الصاعدة (ذات الفاصلين)
851 double cross juncture	وقفة الصليب المزدوج	وقفة النغمة الهابطة
854 double vowel	صانت استمراري	حركة طويلة
856 drift	اتجاه للتطور اللغوي	اتجاه للتغير اللغوي
859 dualist theory of meaning	نظرية ثنائية (دلائية)	النظرية الثنائية في دراسة المعنى
864 dynamic accent	نبر حركي	ارتكاز ديناميكي
(أيضاً 955) dynamic linguistics	علم اللغة الحركي	اللسانيات الديناميكية
865 egressive	خارجي	طرد
871	في مقابل click	
(أيضاً: 1398 - 1400 - 2891)	ارتفاع	(أيضاً: 1334, 1335)
874 elevation	ارتفاع	ارتفاع دلائي
877 allipsis	حذف إيجازي	إيجاز الحذف
900 undophasia	نطق غير مسموع كلام باطني	نطق ضمني / نطق بالقوة
(أيضاً: 1454)		
907 esophageal cavity	جوف بلعومي	تجويف بلعومي
913 epigraphy	دراسة النقوش	دراسة النقوش البارزة

المكانى المقترح	المكانى بالمشروع	المصطلح	
الفاظ مشتركة الاصول ضمير للمتكلمين لا يشمل المخاطب جملة خبرية (قبل الحكم بالصدق أو الكذب)	مشتركات لفظية صيغة المتكلم وحده جملة وجودية	etymological cognates exclusive first person existential sentence	927 942 945
نطق ظاهر أو نطق بالفعل ملتقى حركتين مقطعتين تنوع لهجي كتابي تلاش مؤذ إلى الصمت أصوات العمق	نطق مسموع التقاء خارجي الصائتين صيغة مكتوبة للهجة تلاش أصوات حلقية (بالمعنى العام) حقل	exophasia external hiatus eye dialect fading faucal sounds field	950 969 976 979 990 995
مجال ضمير الملكية المتصل طلاقة لغوية عنصر مجلب لسد المعز في الجدول التعريفى تنوعات حرة	صيغة أولى للملكية فصاحة عنصر محروم من التعريف معايير حرة	first possessive fluency forlorn element free variants	(أيضاً: 999) 1013 1026 1034 1060

المكانى المقترح	المكانى بالمشروع	المصطلح
حمولة وظيفية وظائف درجة الصوت	عطاء وظيفي وظائف طبقة الصوت	functional load functions of pitch 1085 1098
تصنيف سلالي	تصنيف وراثي	genealogical classification 1113 (أيضاً: 1099)
ترميزين التغير اللغوي باستخدام الإحصاء	تاريخ لغوي إحصائي	glotto chronology 1158
منطقة انتقالية طريقة «القواعد من الترجمة».	منطقة تدرجية طريقة النحور والترجمة في تعليم اللغات الأجنبية	graded area grammar translation method 1167 1172
علم الخطوط ضرائر الشعر	خطاطية إجازات شعرية	grammatology grammetrics 1193 1195
حذف بعض السماتلاث في الخط	حذف صوتي (في الكتابة)	haplography 1223
حذف التخفيف في النطق	حذف صوتي (في النطق)	hapology 1224
كلمات الاستماعة (في البيان والتبيين)	صيغة تردد	hesitation form 1237
الفروق اللغوية	عدم الانطباق	incongruity 1352
التفصيل بالأدنى	مقارنة واطية	inferior comparison 1382

المكانى المقترح	المكانى بالمشروع	المصطلح
تسريح فوري	إطلاق آني	instantaneous release 1418
ظرف مؤكد	ظرف التقرية أو التفعيم	intensifier 1424
ضمير مؤكد عائد إلى مذكور	ضمير تأكيدى (انكاسي)	intensive pronoun 1430
الإفحام طلباً للحنه	إفحام	intrusion 1483
اشتقاق مقلوب	اشتقاق عكسي	inverse derivation (1484)
خط الحدود الالهجية	خط فاصل للهجاء	isogloss 1488
خط الحدود المعجمي	اسولكس (أو خط فاصل للكلمات، للهجاء)	isolex 1501
ساكن وقفي	صامت	isolex 15
الاستبدال الهرمي	لامبداسية	(15, 14, 19, 18, 1512 - 1509 - 3 - 1502)
عائق اتصالى	عائق لغوي	kinetic consonant 1547
طبقات اللغة	مستويات اللغة	lombdacism
كلية لسانية	قاعدة لغوية عالية	language barrier 1562
طرد الباب أو طرد القاعدة	تنظيم (على أساس القياس)	language strata 1573
واضح المعجم	معجم	language universal 1575
		levelling 1601
		lexicographer 1611

المكانى المقترح	المكانى بالمشروع	المصطلح	
تنميط لساني	تصنيف لنوي	linguistic typology	1665
احتكاك موضعي	احتكاك مركزي/محلي	local friction	1685
مجال اللبس	مجال الأمن	margin of security	1725
اسم أمومي	اسم مشتق من اسم الأم	matronymic	1736
تجزئة خاطئة	تحليل تخميني	metanalysis	1761
اختلاط اللغات	خلط اللغات	mixing of languages	1785
صيغة فكاهية منحوتة	صيغة فكاهية	mock form	1788
طريقة الكلام	صيغة الكلام	mode of discourse	1796
تعريف البلعوم الأنفي	تعريف الحلق الأنفي	nasal pharynx	1883
حقيقي التذكير والثانيث	جنس طبيعي	natural gender	1894
اهتزاز غير منتظم	ذبذبة غير منتظمة	non-periodic vibration	1951
كلمة ذات فحوى	كلمة معبرة	notional word	(72 - 3170)
قائمة غير محددة العناصر	قائمة مفتوحة	open list	1967
الشكل الخارجي للغة (الصوتي)	صيغة خارجية	outer form	2047
(١) ظلال المعنى	ظلال المعنى	over tone	2054
(٢) موجة صوتية توافقية			

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
2057 palaeography	دراسة النقوش القديمة	دراسة النقوش القديمة المساء
2065 palato-alveolar	حنكي لثوي	لثوي مفور
2068 palindrome	لفظة تقرأ طروداً وعكساً	ما لا يستحيل بالانعكاس
2091 paronymasia	تجنيس فكاهي	تلاعب بالألفاظ
2118 patronymic	اسم منسوب إلى الأب	اسم أبوي
2133 pejorative	انحطاطي	تحقيري
2144 peripheral vowel	صائت هامشي	صائت طرفي (بعيدة عن مركز منطقة الحركات)
2235 phylogeny	نسالة	لسانيات تاريخية
2282 post-alveolar	لثوي خلفي	لثوي متأخر
(أيضاً: 2284 - 87) post-determiner	ما بعد أداة التعريف	ما بين أداة التعريف والمعروف
(2283) prepositional group	مجموعة صرفية	شبه جملة (جار ومجتور)
(2314) relative pitch	طبقة صوت نسبية	درجة صوت نسبية
2480 release	إطلاق - انطلاق الهواء	تسريح - انفجار
2491		

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
2493 relic area	منطقة لغوية محافظة	منطقة مخلفات لغوية
2498 repertory	ذخيرة	رصيد الرموز في الشفرة
2535 rheme	جبر	محمول
2537 rhetorical figure	صيغة بلاغية	فن بلاغي
2624 semantic pair	زوج دلالي	ثنائية دلالية
2700 simple stop	صوت انسدادى بسيط	صوت احتشامي بسيط
2706 simultaneous interpreting	ترجمة متزامنة	ترجمة فورية
2711 sinusoidal	موجة صوتية جيوية	موجة صوتية جيوية
2738 sonagraph	جهاز رسم الأظاف	مطاف
(2753 - 69)		
2744 sonorization	إجهار	نجههر
2798 spoken language	لغة محكية	لغة منطوقة
2911 surface structure	بنية سطحية	بنية ظاهرة
2994 tag question	سؤال ذيلي	سؤال تذييلي
2998 tapped flapped	راء منقورة	راء لمسية
3016 terminal contour	نمط تنعيم نهائي	نمط تنعيم للوقف
(3017 - 3019)		

المصطلح	المكافئ بالمشروع	المكافئ المقترح
terminology thesurus unique continuent universal velic closure vocal folds vowel harmony	علم المصطلحات - المصطلحية مكتر مكون فريد عمومي / عالمي غلق طبقي أوتار تناسق الصوتيات	المصطلحيات ذخيرة معجمية مكون فرد جامع / كلي إغلاق طبقي ثنيات صوتية توافق الصوتيات
3020 3035 3117 3118 3121 3181 3204		

٥/٠ تصحيح لبعض المكافئات العربية التي لا تتفق تماماً مع الأصول الأجنبية

وفيما يأتي أهم الملاحظ في هذا المقام:

- (١) المصطلح **cononical form 373** ومكافئه في المشروع «صيغة معيارية». والأولى أن يترجم «شكل لغوي شائع» لأن الشكل أعم من الصيغة. وهذا المصطلح يستخدم على مستوى الأصوات والمقاطع؛ والمقصود هنا الشيوخ وليس المعيارية.
- (٢) المصطلح **cavity features 399** ومكافئه في المشروع «ملامح الأصوات الجوفية». وهذا المكافئ غامض. والمقصود بالمصطلح اختلاف سمات الأصوات باختلاف سمات التجاويف. ونقترح بدلاً له هو: «سمات التجاويف» و«سمات تجويفية».
- (٣) المصطلح **centering diphthong 412** حيث ورد في مكافئه «صائت مركب». ووصف «مركب» هنا ليس دقيقاً؛ لأن الصائت الثلاثي **triphthong** هو مركب أيضاً، بل أمعن في التركيب. والأولى أن يقال صائت «مزدوج» وصائت «ثلاثي»... إلخ. وتكون كل هذه الأنواع واقعة تحت الوصف بالمركب **complex vowel**، وإذا أخذنا بهذا الاقتراح وجب إعادة النظر في كل المصطلحات التي اشتملت على هذا الوصف، وعددها أحد عشر مصطلحاً.

(٤) في المصطلح السابق 412 سبقت الإشارة إلى أن كلمة **form** ترجمت إلى «صيغة» مطلقاً حيثما وردت في مصطلحات المشروع. والأولى وجوب التمييز بين استخدام كلمة **form** على المستوى الصرفي، وهنا يمكن أن تعني «صيغة»، واستخدامها بمعنى شكل لغوي يشمل الأصوات والصرف والتركيب والمعجم والدلالة. ويستوجب ذلك إعادة النظر في جميع هذه المصطلحات وفرزها في ضوء هذا التمييز. (قارن المصطلح **form 1035** ومكافئه «صيغة» بالمصطلح **formal 1036** ومكافئه شكلي، صوري، والمصطلح **grammatical 1182 form** ومكافئه: صيغة نحوية..). وقد بلغت عدّة هذه المصطلحات اثنين وستين مصطلحاً.

(٥) المصطلحان **colligation 493** و **collocation 494** وضع لهما مكافئ واحد هو «مصاحبة لفظية». على حين أن الفرق بينهما كبير، فالأول يعني المصاحبة النحوية؛ كمصاحبة النعت للمنعوت والمضاف للمضاف إليه.. إلخ. والثاني يعني المصاحبة في الاستخدام المعجمي؛ والصواب التمييز بينهما.

(٦) المصطلح **common noun 511** ورد في أحد المكافئين تعريفه بالنكرة. ولا دخل للتعريف أو التنكير في عمومية هذا النوع من الأسماء.

(٧) المصطلح **consecutive interpreting 590** جاء في مكافئه كلمة «ترجمة» فقط والمكافئ غير دقيق، والأولى أن يُقال «ترجمة تتبعية». ويصدق هذا على المصطلح **consecutive transcription 591** الذي نقترح له المكافئ: «كتابة تتبعية».

(٨) المصطلحان 597, consonant mutation 598, consonant shift وضع
لهما مكافئ واحد هو: «تحويل الصوامت»، وبينهما فرق؛ فالأول
تحويل «بالمماثلة»، والثاني تحويل «تاريخي».

(٩) المصطلحان 701, deictic function 702, deictic word ترجمتا على
الترتيب بوظيفة الإشارة وباسم الإشارة، وهي ترجمة تضيق من
معناها. والأوّلَى أن يُترجما إلى «وظيفة التعيين» و«كلمة التعيين»،
فقد يحدث تعيين المقصود بالإشارة أو بالضمائر الشخصية أو
بالأسماء الموصولة... إلخ.

(١٠) المصطلح 777 diaphone جاء في مكافئه: دايافون (تنوعات لنطق
الفونيم).

والمكافئ غير دقيق. والأوّلَى أن يُقال تنوعات لهجية لنطق فونيم واحد
على مستوى اللغة الأدبية أو المشتركة، كتتنوعات الجيم المنتشرة في
اللهجات العربية.

(١١) المصطلح 816 disjunctive (sound) جاء مكافئه: «حركة الوصل».
وليس شرطاً؛ فقد يكون الوصل بالساكن (الصامت) وليس الحركة
فقط.

(١٢) المصطلح 908 epanalepsis جاء مكافئه: «تكرار كلمة أو كلمات (من
أجل التفعيم)»، والصواب أن يترجم إلى «التوكيد اللفظي».

(١٣) المصطلح 1260 hold جاء مكافئه «وقفة». وهو تعريب غامض.
والأوّلَى أن يُقال: «الوقفة خلال النطق بالصامت الانفجاري».
وينسحب هذا على المصطلح 1261.

(١٤) المصطلح 1297 *hypothetical clause*، جاء في مكافئه: «عبارة مقدرة» وهي ترجمة غير دقيقة. والأوّل أن تترجم: بالعارة الشرطية، وهي جزء الجملة التابع المشتمل على أداة الشرط.

(١٥) المصطلح 1365 *index*، جاء مكافئه: فهرست - قائمة كتب - كشاف. وهذه المكافئات ليست مفاهيم لغوية للمصطلح، وهي ذات أهمية ثانوية بالنسبة للمقام.

ويستخدم هذا المصطلح ليعني أحد معنيين:
(١) خواص الحدث اللغوي المكتوب أو المنطوق المتعلقة بالمقام.

(٢) نسبة بين بعض عناصر اللغة يستخدمها الباحث لقياس سمات لغوية معينة.
وهذان المعنيان أوّل بالتص عليها.

(١٦) المصطلح 1474 *intonation formant*، جاء مكافئه: «مكون موجي للتنغيم».

وهي ترجمة بعيدة من الصواب، فهذا المصطلح مصطلح صرفي وليس أكوستيكا، ولا صلة له بالمكون الموجي. والمقصود به هو «المورفيم التنغيمي»، ومكافئه: دلالة التنغيم على الاستفهام في غياب أداة الاستفهام.

وهو مطابق للمصطلح 1476 *intonation morpheme*.

(١٧) المصطلح 1550 *kymograph*، جاء مكافئه في عدة بدائل:

كيمو كراف (مرسام الذبذبات الصوتية)
جهاز الكيموجراف

الكايغراف (آلة تسجيل اهتزازات الأوتار الصوتية).

باستثناء نقل اسم الجهاز بحروفه نجد استخدام عبارة «الذبذبات الصوتية» غير دقيقة، لأن الجهاز يسجل اهتزازات مجموع الهواء في أثناء النطق. وهو في صورته التقليدية جهاز كهربى يخدم على مستوى علم الأصوات النطقي، أما مصطلح الذبذبة فهو مصطلح أكوستيكي يستخدم في المجال الفيزيقي.

كذلك يمكن للجهاز أن يسجل اهتزازات أخرى غير اهتزازات الأوتار الصوتية.

ويمكن ترجمة المصطلح بالمكافئ «راسم الاهتزازات الهوائية».

(١٨) المصطلح open approximant 2013، جاء في مكافئه «صائت مفتوح غير احتكاكي». وليس حتماً هنا أن يكون هذا الصوت صائتاً؛ فقد يكون ساكناً انطلاقاً غير محتك كاللام مثلاً. والأولى أن يكون المكافئ «صوت انطلاقي غير محتك».

(١٩) المصطلح poetics 2257، جاء في مكافئه «دراسة لغوية للشعر - فن الشعر» وهذا المفهوم هو الذي كان شائعاً من قبل لهذا المصطلح. أما الآن فقد أصبح يعني عند كثير من اللسانيين والنقاد: دراسة لسانية للنص الأدبي ولغة الأدب شعراً كانت أو نثراً، وقد شاعت ترجمته إلى «الشعرية».

(٢٠) المصطلح register 2471، جاء في مكافئه «لهجة خاصة» والمكافئ صحيح. ولكن يجب أن يضاف إلى ذلك معنى آخر وهو نوع الجهر voice quality أو ما يسمى بتلوين الصوائت colouring.

(٢١) المصطلح threshold of hearing 3040، جاء في مكافئه «الحد الأعلى للسمع». غير أن عكس ذلك تماماً هو الصحيح، فالمصطلح يعني «الحد الأدنى للسمع»؛ أي أقل اتّسع للذبذبة يمكن للأذن البشرية سماعه في تردد معيّن، ويعرف في كثير من المصنفات «عتبة السمع».

(٢٢) المصطلح trill 3095، جاء في مكافئه «صائت مكرر». وهو أمر مستحيل فيزيقياً، والصحيح: «صامت مكرر».

٦/٠ حول إيجاد علاقة نظامية بين المصطلحات المختلفة في المجال الواحد

ربما يكون من الأفضل في مجال اقتراح مكافئات عربية للمصطلحات الأجنبية عدم الاكتفاء بتتبع المصطلحات واحداً واحداً، وحل مشكلة كل منها فرداً، بل علينا أن نتجاوز هذه المرحلة لنواكب الطريقة التي تُسك بها هذه المصطلحات في لغاتها الأصلية. والهدف من ذلك أن تكون طريقة التعريب ذات طابع «توليدي» قادر على إنتاج عدد لا نهاية له من المصطلحات المعربة، وبذلك نكون قد زوّدنا المعرفة بألية قادرة على مواجهة الجديد. وأيسر نظرة إلى المنظومات الآتية من المصطلحات الأجنبية تبين لنا العلاقة المنتظمة الرابطة بين عناصرها ولتقارن مثلاً:

phonology, phonemics, phoneme, allophone, phone,
morphology, morphemics, morpheme, allomorph, morph
graphology, graphemics, grapheme, allograph, graph.

وهكذا... ونبدأ هنا من محاولة وضعت أسسها في كتاب شيخنا عبدالرحمن أيوب «اللغة والتطور» القاهرة، ١٩٦٨ لنطورها في بعض

التفصيلات، مُقترَجينَ في ضوءها بديلاً لترجمة المنظومات الثلاث السابقة.
فلننظر المنظومة المصطلحية في القائمة الآتية:

(١)	صوت	بديل صوتي	صوتيم	الصوتيميات	صوتولوجي
	↓	↓	↓	↓	↓
	phone	allophone,	phoneme,	phonemics,	phonology,
(٢)	صرف،	بديل صرفي	صرفيم	الصرفيميات	صرفولوجي
	↓	↓	↓	↓	↓
	morph	allomorph,	morpheme,	morphemics,	morphology,
(٣)	حرف	بديل حرفي	حرفيم	الحرفيميات	حرفولوجي
	↓	↓	↓	↓	↓
	graph	allograph,	grapheme,	graphemics,	graphology,

وهكذا يمكن تعريب

لفظيم	lexeme
نحويم	tagmeme
دلالميم (معنيم)	sememe

ويمكن لهذه الطريقة ترجمة المصطلحات المركبة مثل:
morphophoneme إلى صرفصوتيم، وهكذا...

وفي تصوّرنا أن هذا البديل أفضل من نقل المصطلح بصورته الأوروبية إلى الحروف العربية، أو ترجمته ترجمة قد تطول ولا تبين.
وإذا وجد هذا الاقتراح سبيلاً إلى المناقشة فإننا نستطيع بتبنيه اعتماد طريقة «توليدية» في تعريب المصطلحات تمكّننا من اقتراح بدائل ميسرة لعدد من المصطلحات الواردة بالمشروع لا تقل عدتها عن مئتي مصطلح.

٧/ هل يمكن استثمار تعدد الاجتهادات في تدقيق المفاهيم المتداخلة وتحرير المصطلحات المقترحة لتسميتها؟

سبقت الإشارة إلى ما أحدثه تعدد وجوه التعريب للمصطلح الواحد في الوطن العربي من بلبلة واضطراب، وإلى ما تطرحه هذه المشكلة على المشتغلين بدراسة اللغة من واجب يقتضي منهم السير في طريق التوحيد أو التنسيق في استخدام المصطلح.

وقد ذكرنا فيما سلف من هذا البحث أن من الممكن محاولة استثمار هذا الخلاف بأنفع الوسائل وأجداها لتدقيق المفاهيم المتداخلة، وتحرير المكافئات العربية على نحو منضبط ودقيق. ونضرب المثال هنا بعدد من الثنائيات الاصطلاحية التي اشتمل عليها هذا المشروع لبيان الكيفية التي يمكن أن تتحقق بها هذه الفكرة:

(١) ثنائية (لغة - لسان)

معلوم أن الترجمة الشائعة للمصطلحين *linguistics* و *linguistic* في المشرق العربي هو لغويات (أو علم اللغة)، ولغوي؛ على الترتيب. على حين يشيع في المغرب العربي - ربما بتأثير مقدمة ابن خلدون - تعريبه إلى لسانيات (أو ألسنيات)، ولساني (أو ألسني). ومن الممكن استخدام هذين الاجتهادين - في رأينا - للتمييز ما بين مفهوم «لغوي» حين تكون نسباً إلى ظاهرة اللغة، و«لساني» حين تكون نسباً إلى العلم الذي يدرس اللغة. ومثال ذلك المصطلحان *linguistic change* و *linguistic analysis*، فهما يترجمان في الغالب إما إلى «تغير لساني» و«تحليل ألسني» أو إلى «تغير لغوي» و«تحليل لغوي». ويتلخص الاقتراح في قصر استخدام

المصطلحين «لغة» و«لغوي» على ما يكون متعلقاً بمادة الدراسة، والمصطلح «لساني» أو «اللسني» على ما يكون متعلقاً بالعلم والمنهج. ويكون لدينا في هذه الحال منظومة تدل بمجرد استعمالها على المقصود منه، (ومثاله: ترجمة المصطلحين السابقين إلى «تغير لغوي» و«تحليل لساني»)، وإذا أخذ بهذا الاقتراح فإن إمكاننا إزالة التداخل، واستعمال مصطلحين متميزين لمفهومين متميزين، وسيقع تحت طائلة الفرز والتصنيف طبقاً لهذا الاقتراح عدد كبير من المصطلحات الواردة في المشروع يجاوز عدده ثلاث مئة مصطلح.

٢) الثنائيتان (ساكن - حركة) و(صامت - صائت):

يتضح من المكافئات العربية التي تضمنها المشروع أن هاتين الثنائيتين تستخدمان على سبيل الترادف، ولا يقوم إشار إحداهما على الأخرى بالنسبة لتعريب المصطلح المعين على قاعدة واضحة.

ومن المعروف أن ما يسمى بالحركات أو الصوائت مجهورة بحكم ماهيتها، وأن هذه الصفة ملازمة لها إذا كانت المعالجة على المستوى الصوتي (الفوناتيكي). يَبْدُ أن النظم المختلفة للغات لا تستبعد وجود حركة مهموسة (أو صائت مهموس) إذا كان مع تحققه بصفة الهمس يقوم داخل نظامها بوظيفة الحركات. ومن هنا كثيراً ما يتناقض الوصف الصوتي (الفوناتيكي) مع الوصف الصوتيمي (الفونيمي). وقد ظهر أثر ذلك في بعض المصطلحات الواردة بالمشروع منها على سبيل المثال المصطلح:

voiceless vowel 3195 , whispered vowel 3225

والملاحظ أن أكثر المصنفات الأوروبية في مجموعها تميز تميزاً مبنياً بين

مفهوم كل من :

vowel / vocoid

consonant / contoid

بحيث يرتبط استخدام الثنائيتين vowel / consonant بالمستوى الصوتي (وإن كانت تستخدم على المستوى الصوتي عند أمن اللبس)، ويقتصر استخدام الثنائيتين vocoid / contoid على المستوى الصوتي (الفوناتيكي) فقط.

ويمكن استثمار هذا التميز بتخصيص منظومة محددة لكل مستوى من هذين المستويين، بحيث يصبح مجرد استخدامه علامة واضحة محددة للمستوى المراد تحليله، وبهذا يرتفع الاضطراب الملاحظ في تعريف مصطلحات مثل : المصطلح 3920 syllabic contoid (ويقاله في المشروع : صامت مقطعي)، والمصطلح 3919 syllabic consonant (له المكافئ نفسه في المشروع). ويتجاوز عدد المكافئات العربية التي يمكن أن يصيها التعديل - بناء على هذا المقترح - مئتي مقابل.

هذا، ونود أن نسجل في الختام تقديرنا لهذا الجهد المخلص الذي أغرى ويغري بمتابعة مخصصة ترتفع إلى مستواه الجاد، وتسهم مثل ما أسهم في هذه المهمة الجليلة خدمة للغتنا العربية، ووصلا لمعارفنا بمعارف العصر.

* * *

المبحث الرابع

المنهج الصّوتي للبنية العربيّة

رؤية جديدة في الصرف العربي

لعبدالصبور شاهين:

نقد وتقويم

نشر أول مرة في: المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي

للغة العربية - الخرطوم، مج ٢، ع ٢، يونيو ١٩٨٤

المبحث الرابع
المنهج الصّوتي للبنية العربيّة
رؤية جديدة في الصرف العربي(*)

لـعـبـدـالصـبـور شـاهـين
نـقـد و تـقـوـيم

٠/٠ فاتحة

أحسب أنه لا شيء يسعد المشتغل بالعلم كأن يجد لكلماته وآرائه صدى، وأنه لا أقتل له من أن تذهب صيحته أدراج الرياح. وكم من كتب قيمة جيكت حولها مؤامرات الصمت، فلم تظفر من معاصريها بما هي جديرة به من عناية.

وهذا الكتاب أهل ولا شك لأن يكون موضع النظر؛ هو أهل لذلك أولاً بحكم انتماء مؤلفه إلى المجال الجامعي الأكاديمي، وهو أهل لذلك ثانياً بحكم موضوعه الذي يقع في الصميم من مشكلات لغتنا العربية الشريفة، وبحكم ما يحمله في عنوانه من إشارة واضحة تستيقظ النظر إلى أنه «رؤية جديدة في الصرف العربي». والرؤية الجديدة هي في جوهرها مواجهة بالتحليل والتغيير - تعديلاً أو عدولاً - لرؤية قديمة وعرف علمي قار. ومن ثم حمل الكتاب الطابع الغالب على كتب المعارك العلمية، ووقف موقفاً ممتاز فيه من المجددين والمقلدين على سواء؛ فمحاولات التجديد في ميدان النحو لم تقدم - في رأيه - حتى الآن:

(*) مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٧، ٢١٦ صفحة.

«سوى بضعة أمثلة، أو بضعة مصطلحات، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية، أو كتباً على ورق صقيل. أما المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح، إن وجد، فذلك شيء لم يظهر بعد» (ص ٧).

ولم يسلم المتشبهون بالقديم - كما يسميهم المؤلف - من نقد ساخر شبه فيه القديم «بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب، ويوشك أن يتهاوى من أول لمسة» (ص ٧). وهكذا أهدرت في رأيه «وظيفة البحث العلمي بين قصور المجددين وقصور المتمسكين» (ص ٧).

هل لنا أن نستنبط - بمفهوم المخالفة - أن هذا الكتاب محاولة للوصول إلى المنهج المتكامل الذي يبرأ من قصور المجددين، ويطوع جمود المقلدين؟. نعم، بل ذلكم هو صريح قول المؤلف حين قال:

«لقد أسفر المنهج الذي أقدمه اليوم إلى قراء العربية عن نتائج كثيرة تغير بها مفاهيم كثيرة، وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل،» (ص ١٧).

بل إن المؤلف لا يرى في مناجزته أنصار القديم اجتهداً في مسائل خلافة، ولكنه قضية صواب وخطأ، وذلك إذ يقول:

«إن المعاناة في سبيل الصواب أفضل من النوم على أشواك الخطأ» (ص ١٧). ويتساءل في إنكار: «ماذا ستقول الأجيال القادمة عنا حين تجدنا مقلدين للسلف حتى في الخطأ؟ بل حين تجدنا قد اعتنقنا هذا الخطأ مذنباً ندود عنه؟» (ص ٢٦).

ومن حق المؤلف علينا - نحن قراء العربية الذين قصد إليهم بخطابه - أن

نحفل بالكتاب وما حوى من قضايا. ومن حقنا أيضاً أن يكون لنا في كل ذلك وجهة نظر. لاسيما حين نجد المؤلف يستنهض همّة الغيورين على اللغة والتراث راجياً أن يشير المنهج حفيظتهم «فيتجهوا إليه بما يملكون من نقد بناء يُقَوِّم معوّجه ويقترحوا ما يرون من تعديل أو إضافة في التحليل أو في التصور».

وأشهد أن هذا «المنهج» أثار حفيظتي بالفعل، وليس حسناً أن تذهب هذه الدعوة الكريمة بدداً دونما جواب. ومن ثم فقد عمدت إلى بعض ما عنّ لي من ملاحظ لأجعله تحت بصر مؤلف الكتاب وقرائه، لعله ولعلمهم واجدون فيها ما يقع في دائرة النقد البناء الذي يُقَوِّم المعوّج ويسدّ الخلل. وحتى لا تتفرّق بنا السُّبل في تتبّع هذه الملاحظ، وهي من الكثرة كمّاً، ومن التنوّع كيفاً بما يصعب معه أن نأتي عليها جميعاً، رأينا أن نسلّك أهمّها في مجموعات أربع: خصصنا أولاً لنقد ما لحظناه من خلط ظاهر ينتشر في الكتاب كله بين المادة والتفعيد، وناقشنا في الثانية ما ساقه المؤلف بين يدي بحثه من «معطيات صوتية حديثة»، وجعلنا الثالثة لنقد الأساس الذي قام عليه هذا «المنهج الصوتي». أما المجموعة الرابعة فقد سيقّت مثلاً لما يعالجه المؤلف من قضايا صوتية ليفسّر بها مشكلات الصرف العربي، واخترنا لذلك مناقشة تفسيره المقطعي لبعض اللواحق الصرفية. ونأخذ الآن في سرد هذه المجموعات الأربع.

١/٠ حول الخلط بين المادة والتفعيد

١/١ لا يختلف اثنان على أن عنوان الكتاب ينبغي أن يكون دالّاً على ما فيه، بأن يلخص في إيجاز مبين لب المشكلة التي يعالجها. وإذا كان هذا هو

المألوف والمتوقع من عنوان الكتاب أيّاً ما كان، فهو في البحوث الجامعية أوجب. بيد أنني أعترف بوقوفي طويلاً أمام عنوان هذا الكتاب أقلب فيه النظر، ولا أكاد أستقر في فهمه على حال. ولم يكن بُدّ من تصفحه حتى تستبين معالم الطريق. ولأياً عرفت المقصود، فإذا العنوان لا يدلّ عليه، ولا يهدي إليه.

عنوان الكتاب «المنهج الصوتي للبنية العربية»، وهذا العنوان وحده يشير أكثر من إشكال، فهل ما يتضمنه الكتاب هو «المنهج» أم أنه مجرد «منهج»؟ إن تصدير الكلمة بأداة التعريف فيه جزم من المؤلف بأنه المنهج الذي لا منهج غيره، أو الذي لا خلاف عليه، وذلك غير صحيح بلا ريب، وليس في قدرة إنسان أن يدّعيه، وإلا انتفت الدواعي لمطالبة القراء بإبداء ما لديهم من نقد بناء يقوم ما توقعه المؤلف من مواطن الخلل، ويسهم بالإضافة أو التعديل في علاجها. هذه واحدة؛

وأخرى، أهو منهج للبنية العربية أم لدراسة البنية العربية؟ والفرق بين الأمرين كبير، وانتفاء التمييز بينهما هو خلط ظاهر بين المادة والتقعيد، وعنوان الكتاب على ذلك أبلغ دليل، وإن كان هذا الخلط يتجاوز العنوان إلى تضاعيف الكتاب وتفصيلاته، حيث تداخلت الحدود بين المادة اللغوية من جهة، وضبطها وتفسيرها من جهة أخرى. وبدهي أن المادة اللغوية ظاهرة من ظواهر الاجتماع البشري، أما تقعيدها والتماس الضبط لتنظيمها فهو الأمر الذي يتطلّب منهجاً، والمنهج هو رؤية علمية يطرحها الباحث لتحقيق باستخدامها الغاية من الضبط والتقعيد والتفسير. ومن ثم تصبح عنوانة الكتاب «بالمنهج الصوتي للبنية العربية» أمراً فيه نظر؛ إذ البنية في ذاتها لا منهج لها، وإنما المنهج أداة ووسيلة ورؤية للدارس يستعين بها

على التنظيم والتقيد والتبويب. وليس من النادر أن تتعدد المناهج وتختلف فيما بينها والمادة واحدة. وهذه هي الإنجليزية وقد تعددت أنحاؤها بين المدرسية والوصفية والتوليدية وغير ذلك فما وجدنا من بين أتباع هذه الاتجاهات من يدعي لمنهجه مثل ما ادعاه المؤلف حين وصف منهجه بأنه «الصورة الواقعية لسلوك اللغة». أو أن ينبز منهج غيره بأنه «لا يعبر عن الواقع» (ص ٢٠). ذلك أن الخلاف بين هذه المناهج ليس خلافاً بالخطأ والصواب بقدر ما هو خلاف بين منطلقات وفلسفات واجتهادات، وهي أمور يعد الخلاف حولها من طبائع الفكر البشري. وتظل القاعدة مهما تكن دقتها محاولة لتحليل الواقع وضبطه وتفسيره وليست انعكاساً مرآوياً له.

٢/١ ويتجاوز هذا الخلط بين المادة والتقيد عنوان الكتاب - كما ذكرنا - إلى كثير من مسائل الكتاب. فالمؤلف يشير في المقدمة إلى ظهور اتجاه في تعليم الإنجليزية يتوخى تسمية حروف الهجاء الإنجليزي بأصواتها لا بألقابها «فالرمز h هو (هـ) وليس (اتش) والرمز w هو (و) وليس (دبليو)... إلخ»، ثم يُظهر الحماسة لهذا الاتجاه فيقول معلقاً: «إن هؤلاء المدرسين استطاعوا أن يثبتوا قدرتهم على تغيير الواقع» ويقول: «إن المهم دائماً هو الوصول إلى الحقيقة» (ص ٦). وعلى الرغم من أن المؤلف حين عرض لهذا الاتجاه لم يشر إلى مرجع، ولم يسم عالماً، ولم يذكر أين قرأ ما ساقه من قول - نقول: إن الأمر أهون من ذلك بكثير، وهو لا يستدعي كل هذه الحماسة، فأى واقع تغير؟ وأي حقيقة توصلوا إليها؟ وهل العدول عن تسمية الرمز w من (دبليو) إلى (و) هو وصول لحقيقة الرمز w؟ وهل يتحد الاسم بالمسمى في نظر المؤلف اتحاداً فيزيقياً أنطولوجياً على نحو يصبح إطلاق اسم آخر عليه تحطيماً لجوهر المسمى ومسحاً لواقعه؟ وهل كان

المدرسون من قبل في ضلال مبین حتى اهتدوا إلى هذا الاتجاه الجديد فخرجوا به من الظلمات إلى النور؟.

٠٣/١ وشبيه بذلك ما كان من المؤلف حين مضى يناقش بعض آراء السلف مُفْتَدِئاً إياها على نحو غريب حقاً؛ فهو يسمي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة «الضمائر الحركية»، ولا بأس عليه فيما فعل. ولكن البأس كل البأس هو في تخطيطه القدماء حين قالوا بأنها ضمائر مبنية على السكون، بحجة أن كلمة «الحركية» التي اختارها لمصطلحه تتعارض مع مصطلح السكون الوارد في مصطلح القدماء تعارضاً معجمياً. ويصوغ المؤلف حجته في ذلك بقوله: «إن الحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها» (ص ١٦). ولعل المؤلف معي في أن هذه المعاملة في العبارة التي تذكرنا بالقول الشهير المنسوب إلى الفرزق «أبو أمه حي أبوه يقاربه» لا تخفي وراءها إلا مدلولاً بسيطاً إلى درجة ممعنة في البساطة، ولعله معي في أن التعارض هنا لفظي؛ وينبغي أن يرجع في تحديده إلى مفهوم الحركة والسكن عند القدماء. وإذا جاز له مثل الاعتراض على المصطلح القديم أفلا يجوز للقدماء أو من سار على نهجهم أن يعترضوا على ترجمته لما يسميه الأوروبيون (Consonants) بالصوامت إذ كيف يكون الصوت صامتاً؟ فالصمت نفي للصوت؛ فلي إذن ولأمثالي أن يقولوا: «إن الصوت لا يمكن خلوه في ذاته منه»؛ طرداً للقياس. وأخيراً، أتى للنحاة القدماء أن يعلموا بظهور الغيب أن سيأتي زمان تسمى هذه الضمائر الثلاثة لكتابنا هذا بالضمائر الحركية؟ ألا يحل هذا الإشكال أمثل حل أن نعيد إلى الأذهان مقالة القدماء الشهيرة «لا مشاحة في الاصطلاح».

وإذا كان ذلك صحيحاً - وهو صحيح بلا ريب - بطل أن يكون الخلاف

بين المؤلف وعلماء السلف أو أنصار القديم خلافاً بالخطأ والصواب، ويكون منهجه اجتهاداً منه للبحث عن وسيلة أمثل - من وجهة نظره - لتفسير التحولات التي تطرأ على بنية الكلمة العربية. وحيث لا فضل لمنهج على منهج إلا بإفادته من التقدم العلمي بعامه، وبصلاحيته لمعالجة الظاهرة المدروسة، وباتساق مقولاته في ذاتها، وبقدرته على ضبط المادة اللغوية، وبانحسار دائرة الشذوذ بتطبيقه إلى أضيق مدى ممكن.

وإذن، أيقن للمؤلف - باعتبار ما سبق - أن يختم مقدمة الكتاب بقوله:

«إن محاولة الدفاع عن القديم ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة
محنطة مآلها التحلل، ولسنا - معشر اللغويين - هواة متحفيات،
بل كل همتنا هو اللغة الحية الفصحى من حيث هي استمرار ونظام»
(ص ٢٠).

نزعم أنه لا حق له، فالقديم والحداثة في المنهج شيء، ومادة اللغة الحية الفصحى شيء آخر. وقد تعالج مراحل متقدمة من اللغة بمنهج حديث، وقد تعالج مراحل متأخرة من أطوارها بمنهج قديم. ثم إن المؤلف أرادها كلمات ساخرة حين وصفنا، معشر اللغويين، بأننا لسنا من هواة المتحفيات. فهل تكون مفاجأة له إذا ذكرناه - وما نخاله إلا ناسياً - بأن بعض اللغويين يجدون متعة عقلية وعلمية كبيرة في ممارسة هذه الهواية المتحفية، وإلا أ يكون على المشتغلين باللسانيات المقارنة واللسانيات التاريخية أن يلقوا ببحوثهم في سلال المهملات حتى لا تكون سبة يعيرون بها؟!!

٠/٢ نقد « المعطيات الصوتية الحديثة » في الكتاب

أحسن المؤلف صنفاً؛ إذ قدم لدراسته بحديث عن تحديد المصطلحات وبيان ما يعنيه بها. وقد أعاننا هذا التقديم كثيراً على تبين مواقع الأقدام، وتتبع جذور المشكلات التي عالجها بالبحث.

ولقد تضمن التقديم طائفة من المسائل سماها المؤلف بالمعطيات الصوتية الحديثة، وقام بتطبيقها على أبواب الصرف كلها. ولما كان أكثر هذه المعطيات في حاجة - من وجهة نظرنا - إلى المراجعة فقد رأينا إيراد أهم مسائلها، والتعقيب عليها بما بدا لنا من ملاحظ.

٠١/٢ الكلمة والصوت اللغوي:

يحدد المؤلف العلاقة بين الكلمة والصوت اللغوي قائلاً:

«من المعروف أن الكلمة تنتهي في أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوي». (ص ٢٦).

وسؤالنا الذي نطرحه هنا: هل يمكن أن تنتهي الكلمة في أبسط عناصرها إلى صوت غير لغوي؟ وإذا كان ذلك لا يكون فلم التزيد بإيراد هذا القيد الذي لا داعي له؟ وكأنني بالمؤلف قد فطن إلى إمكان إيراد هذا الاعتراض فهو يستدرك قائلاً:

«ووصف الصوت بأنه لغوي حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان، فما يسمى بمواء القطط ونباح الكلاب وعواء الذئاب وصهيل الخيل ليس من اللغة في شيء، وكذلك ما يصدر عن الأشياء كصرير الأقلام، وخرير الماء وهدير الأمواج وهزيم الرعود». (الموضع نفسه).

يَبْدُ أن استدراك المؤلف هذا في حاجة إلى استدراك، فمجرد ذكر الكلمة في مجال الدرس اللغوي ينفي الحاجة إلى إخراج مواء القطط ونباح الكلاب وخرير الماء وأشباهاها من تعريف الكلمة بمفهوم المصطلح اللغوي. وينطوي احتراز المؤلف على وجه آخر من وجوه القصور، وذلك إذ يقول: «ووصف الصوت بأنه لغوي حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن غير الإنسان»؛ فليس كل ما يصدر عن الإنسان من صوت هو بالضرورة صوت لغوي، وهذا أمر من البدهة بمكان.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الطريقة التي عولج بها مفهوم الكلمة والصوت اللغوي وما شابهها من وجوه القصور تمثل الصبغة العامة لصياغة جميع التعريفات والمقولات اللغوية الواردة في الكتاب؛ إذ يغلب عليها جميعاً طابع العجلة، والاعتماد على الذاكرة، وعدم استشارة المراجع المتخصصة أو المعجمات المعتمدة، وسد فجوات الصياغة بألوان من الظن والتوهم. وذلك ما سيتضح في سائر ما سنعرض له من هذه المعطيات التي تضمنها الكتاب.

٢/٢ الصوامت والحركات

يقول المؤلف في معرض تعريفه لهذين النوعين:

«إن الأصوات التي تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى

نوعين:

- ١ - نوع الصوامت.
- ٢ - نوع الحركات.

ووصف الصوت بأنه صامت يعني أن طبيعته صامتة وهو ما يسمى بالفرنسية Consonne بخلاف وصفه بأنه حركة وهي في الفرنسية Vayelle. (انتهى، ص ٢٦).

ويقوم هذا التعريف في رأينا شاهد عدل على ما سبق أن ذكرناه من سيادة طابع العجلة واستسهال الصعب في شأن التعريف بهذه المعطيات. فهل قصارانا من المعرفة بالصوت الصامت أنه إنما وصف بذلك لأن «طبيعته صامتة»، وأن وصف الصوت بالصامت يخالف «وصفه بأنه حركة»؟ وهل يزداد القارئ معرفة بحدود التمييز بين النوعين إذا قيل له ما قيل؟ وهل الإحالة إلى مصطلحين فرنسيين كافية في رفع الإلباس حول التعريف بأمور أساسية في كتاب يقوم في جوهره على المعالجة الصوتية لمشكلات الصرف العربي؟ وهل كان تعريف الكاتب للصوامت والحركات بالعربية مبيناً حتى يفرع إلى المصطلحات الفرنسية ليزيد الغامض غموضاً؟ وهل كان يشق على الكاتب أن يرجع إلى بعض المراجع أو المعجمات الفرنسية المتخصصة، بل إلى بعض ما كتب بالعربية، ليسوق للقارئ صياغة علمية دقيقة مقنعة؟

٢/٣ عن العلاقة بين الفوناتيک والفونولوجيا

ميّز المؤلف مهمة الدراسة الفوناتيكية من الدراسة الفونولوجية بعبارة غامضة يحسن إيرادها بنصها، وذلك إذ يقول:

«لكي تتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغي أن نتبع عناصر النطق اللغوي؛ ابتداء من الصوت المجرد الذي يقوم بدراسته (علم الأصوات العام) *phonetique generale*، ثم الصوت وخصائصه السياقية، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير يغير من صفاته وإن لم يغير من دلالاته، فتكون مجموعة أشكال الصوت الواحد على اختلاف السياقات واللهجات ما يُعرف بالفونيم *phoneme* أو الوحدة الصوتية، وما ينشأ من اتصال الصوامت (أو

السواكن) بالحركات من نظام مقطعي - كل ذلك داخل في نطاق (علم الأصوات التشكيلي phonologie) (ص ٢٣).

ومناطق الغموض في عبارة المؤلف أنه حدد مهمة الدراسة الفوناتيكية بأنها دراسة «الصوت المجرد». إن الأصوات المجردة هي الوحدات الصوتية المكونة للنظام، وهذه ليست شيئاً آخر سوى الفونيمات. والتجريد معناه الوصول من الكم الفيزيائي المتصل إلى تحديد وحدات النظام. ومن هنا تكون عبارة المؤلف جديرة بأن تنصرف إلى الدرس الفونولوجي (أو الفونيمي) لا إلى الدرس الفوناتيكي. ويلاحظ أيضاً أن هذه العبارة تجعل من تحديد الصوت المجرد نقطة بداية، ثم تنتهي بدراسة الصوت في سياقاته بهدف الوصول إلى تحديد الوحدة الصوتية أو الفونيم. والفونيم لا يعني في نهاية الأمر سوى الصوت المجرد. وهكذا يدخل التحليل في دور، ويكتنف الغموض عبارة المؤلف من جميع جوانبها. وسيكون لذلك ولا شك أثر غير محمود على الإجراءات التحليلية كما سنرى من بعد.

٢/ ٤٠ هل للفونيم دلالة؟

يقول المؤلف في جزء من عبارته السابقة: «إن التأثير السياقي الذي ينشأ عن مجاورة الصوت لغيره يغير من صفاته وإن لم يغير من دلالاته».

في هذه العبارة يثبت المؤلف للفونيم دلالة. وليس القول بوجود دلالة للفونيم أمراً عارضاً في هذا الموضع، بل هو عقيدة يعبر عنها المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب وفي غيره من كتب (انظر: ص ١١، ص ١٣٣).

والزعم بأن للفونيم دلالة خطأ محض، فالاختلاف في الدلالة بين الكلمتين (قال) و(كال) على سبيل المثال لا يمكن أن يسوغ القول بوجود

صلة بين دلالة الأولى وفونيم القاف، ولا بين دلالة الثانية وفونيم الكاف. وإنما الذي يقال هو أن اختلاف دلالة الأولى عن دلالة الثانية مرتبط بتبادل القاف والكاف في موقع واحد مع ثبات باقي الفونيمات المكونة للكلمتين. والفرق بين الأمرين كبير للمتأمل.

٢/٥٥ التقابل الفونيمي في لهجات اللغة العربية

يرى المؤلف رأياً آخر في شأن الفونيم تضمنته العبارة السابقة نفسها لا يخلو من نظر، وذلك قوله: «إن مجموعة أشكال الصوت الواحد تُشكّل على اختلاف السياقات واللهجات ما يعرف بالفونيم». ومناطق الخطأ في هذا القول واضح جلي. فليس حتماً أن تكون مجموعة أشكال الصوت الواحد فونيماً واحداً على مستوى جميع اللهجات في اللغة الواحدة. وليس من النادر أن يحتل الصوت الواحد مواقع مختلفة على خرائط التوزيع الفونيمي في لهجات اللغة الواحدة. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فالتداخل الفونيمي بين الهمزة الأصلية والهمزة المناظرة للقاف في لهجة القاهرة، والتداخل الفونيمي بين الدال الأصلية والدال المناظرة للجيم في بعض لهجات صعيد مصر، وقيام الفونيم /g/ مناظراً للجيم الفصيحة في بعض اللهجات ومناظراً للقاف الفصيحة في بعض، كل أولئك - وغيره كثير - شواهد واضحة الدلالة على أن لهجات اللغة الواحدة لا تتجانس في نظامها الفونيمي غالباً. فهل يمكن مع كل هذه الشواهد أن يقال: «إن مجموعة أشكال الصوت الواحد تشكل على اختلاف السياقات واللهجات ما يُعرف بالفونيم»؟.

٠٦/٢ الجهر والهمس

على الرغم من اشتهاى الفرق بين الجهر والهمس بوصفهما من الخصائص الفارقة المميزة بين أصوات العربية، وعلى الرغم من أن العملية النطقية المنتجة لهذه الظاهرة هي من أوائل ما يدركه الشادون، بَلَّة المتخصصين في علم الأصوات، وعلى الرغم من أن موقع الحركات من تصنيف الأصوات بحسب الجهر والهمس تُعدُّ من المعلوم بالضرورة، نَجِدُ المؤلف يسوق في هذا الباب قولاً لم يقل به أحد من أرباب الصناعة، وذلك إذ يقول: «والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء، على الرغم من دَقَّة ملاحظة الهمس في الحركات».

هل يعني المؤلف أن النطق بالحركة أو الصامت يجمع فيه الجهر والهمس في آن واحد؟. وهذا لا يكون، فالجهر والهمس صفتان محجوبتان بالتبادل، إذ هما لا تصدقان معاً، ولا تكذبان معاً، ولا بد للصوت من إحداهما.

أم تُراه يعني أن من الحركات ما هو مهموس وما هو مجهور كما أن من الصوامت ما هو مجهور وما هو مهموس؟.. وهذا أيضاً لا يكون في العربية بِحَال. ولما كان الكلام مُنْصَباً هنا على العربية - وكان موضوع الكتاب هو «المنهج الصوتي للبنية العربية» - وكانت هذه المعطيات الصوتية مقدمة لمعالجة مسائل الصُّرف العربي - كان القول باجتماع الهمس والجهر في الحركات العربية أمراً عجيباً من العجب.

على أنني كدت ألتمس للمؤلف مَحْمَلاً يحمل به كلامه على وجه من الوجوه؛ ذلك أن من اللغات ما يشتمل على أصوات مهموسة تقوم وظيفياً بدور الحركات، وذلك ملحوظ في اليابانية مثلاً. غير أن المؤلف ضيَّق

على نفسه هذا المخرَج، وجزم جزماً لا رجعة فيه بأنه إنما يصف الحركات بهذا الوصف على المستوى الفوناتيكي لا الوظيفي، وذلك حيث يقول في عبارته نصّاً: «على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات»، وهي عبارة لا يمكن حملها على المستوى الوظيفي؛ إذ إن اتّصاف الحركة بالهمس على مستوى الوظيفة هو مسألة تقعيد وتبويب وليس مسألة ملاحظة نطقية تجريبية. ثم ما شأن اليابانية وأضرابها بالصرف العربي ومشكلاته، والمؤلف يعود في أواخر كتابه لينقّض على نفسه ما سبق أن جزم به فيقول: «إن الحركات أصوات مجهورة» (ص ١٧٢) وقد بدا لي احتمال آخر يُمكن أن تحمل عليه عبارة المؤلف أود أن أبين عنه إبراء للذمة، لكن حظّه من الصواب لن يكون بأوفر من حظ سابقه، فلعل المؤلف حين قال إن: «الجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات» أراد بهذا القول أن يقرر اشتغال الحركات على بعض الاحتكاكات العشوائية التي لا يمكن تجنّبها في أثناء انطلاق الهواء في عملية التصويت داخل قنوات الصوت. وإذا كان ذلك مراداً له فهو على صواب، ذلك أن الحركات وإن كانت من أصوات الرنين، بل هي أوفر الأصوات الرنانة حظاً من الرنين، تشتمل بلا شك على بعض المكونات الاحتكاكية العشوائية التي لا أهمية لها في تشكيل الصوت. يَبْدُ أن هذا التفسير - إذا سلم بصحته - يفضي به إلى مضيق آخر لا يسهل الخروج منه؛ إذ إن هذه الاحتكاكات الناتجة عن مرور الهواء في تجاويف الحَلْقِ والفم لا صلة لها بالعملية النطقية المُنتجة للجهر والهمس في ذاتها؛ فقد يحدث الاحتكاك مصحوباً بالجهر، وقد يحدث متّصفاً بالهمس. وهذه الاحتكاكات العشوائية المصاحبة لنطق الحركات لا ينبغي أن تعد من قبيل الهمس بحال، وإلا انتقض علينا مفهوم الجهر والهمس من أساسه.

وتفضي بنا هذه المناقشات الأخيرة إلى مطالبة بضرورة تدقيق الكثير من التعريفات والمقولات الشائعة في الكتاب عامة، وفي هذه المسألة بخصوصها، فللمؤلف - مثلاً - عبارة تقول: «وقد يتحرك الوتران الصوتيان عند مرور الهواء بهما في صورة ذبذبة تنتج الصوت المجهور، وقد لا يتحرك الوتران فينتج الصوت المهموس» (ص ٢٧). وهذه العبارة بما تشتمل عليه من كلمات معدودات يرد عليها أكثر من ملحظ؛ ذلك أن الهمس لا ينتج بالضرورة من عدم تحرك الوترين الصوتيين كما تنبئ بذلك العبارة، فقد يتحرك الوتران الصوتيان لإنتاج صوت مهموس كالهاء، وقد يتحركان لإنتاج همزة القطع وهي مهموسة كذلك.

كذلك ثمة فرق بين الجهر والصوت المجهور من جهة، وبين الهمس والصوت المهموس من جهة أخرى. وتحرك الوترين الصوتيين في صورة ذبذبة ينتج الجهر الخالص، وعدم تذبذبهما ينتج الهمس الخالص، أما الصوت المجهور فيحتاج - بالإضافة إلى تذبذب الوترين الصوتيين - إلى التدخل من التجايف العليا. وكذلك يحتاج الصوت المهموس - بالإضافة إلى عدم تذبذب الوترين الصوتيين - إلى التدخل من التجايف العليا، وآية ذلك أنه إذا لم يتحرك الوتران الصوتيان بالذبذبة، ولم يحدث التدخل في التجايف العليا - فإن الناتج لن يكون صوتاً مهموساً، بل لن يكون صوتاً على الإطلاق؛ وحيثذا ليس إلا الصمت.

٧/٢ هذه العجلة الواضحة في صياغة القضايا تتلازم مع إغفال المؤلف للمعطيات التجريبية الحديثة بحق، والقفز فوقها لإكمال الفجوات الحادثة بالظن والتوهم. ومن أدلة ذلك قوله في صفة صوت الدال: «بعد حبس الهواء حبساً تاماً يُسمح له بالخروج مرة واحدة في صورة انفجار يتحرك معه

الوُتران الصوتيان» (ص ٢٧). وواضح أن العبارة تقرن تحرك الوترين الصوتيين بالانفجار لا بالحبس؛ وهذا خطأ نمطي شائع من المؤلف يرد في الكتاب حيثما يرد وصف النطق بالأصوات الانفجارية المجهورة كالباء والضاد ونحوهما. والثابت بالتجربة أن الصامت الانفجاري لا يمكن أن يكون مجهوراً إلا إذا اقترن بتذبذب الوترين الصوتيين بحبس الهواء عند النطق. أما اقترانه بالانفجار فأمر يخص الصوت اللاحق. ثم هو قد يكون وقد لا يكون. فكيف يَسْلَمُ للمؤلف إذن قوله: «بعد حبس الهواء حبساً تاماً يسمح له بالخروج مرة واحدة في صورة انفجار يتحرك معه الوُتران الصوتيان»؟!

وبعد، فهذه أمثلة سقناها من «المعطيات الصوتية» التي قدمها المؤلف بين يدي مبحثه الصرفي، وللقارئ أن يتوقع كثيراً من الاضطراب في النتائج إذا كانت مقدمات القضايا على ما هي عليه مما سبق الإبانة عنه. وأبادر فأذكر بعض قضايا الصرف العربي التي عالجها المؤلف على أساس من معطياته الصوتية، وذلك مثل قضية الميزان الصرفي. فالمؤلف يرى وجوب وزن الماضي الأجوف مثل «قال» و«باع» وما جرى مجراهما على: «قال» لا «فعل» بدعوى سقوط العين فيه، ووجوب وزن الماضي الناقص مثل «رمى» و«غزا» و«سعى» على «فعا» لا «فعل»، بدعوى سقوط اللام فيه؛ وقس على ذلك أبواب الإعلال كلها. وواضح أن عقد الصلة بين هذه «المعطيات الصوتية» والميزان الصرفي على هذا النحو - وهو ما يُمثّل جوهر الكتاب - أمر فيه ما فيه من التكلّف الذي لا طائل وراءه ولا ثمرة له. والسؤال الذي يلح على خاطري دائماً عندما أقرأ مثل هذه الدعاوى التجديدية هو: إذن، ما جدوى استخدام الميزان الصرفي إذا كان مُجرّد محاكاة آلية للمنطوق لا يمتاز بها أصل من أصل؟. وإذا جعلنا فعلاً مثل «يدعون» على

وزن «يفعون» في كِلتا الجُمْلَتين: «الرجال يدعون» و«النساء يدعون» فأي الطريقتين أحقُّ بالإتباع: الطريقة التي تميّز بينهما في الميزان أم الطريقة التي تجعل منهما شيئاً واحداً؟. وإذا كان أسلافنا من القدماء متهمين من المؤلف وكثير من دعاة التجديد بأنهم قد «صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي» (ص ٩٨) - فإننا نرى أن استخدام الميزان الصرفي على النحو المقترح هو أشدُّ تأثراً بالكتابة، وأن القدماء كانوا أكثر تحملاً في هذه الجزئية على الأقل من دعاة التجديد؛ ذلك أنهم اتخذوا الميزان الصرفي مقولة تحليلية تأتي على شكل صيغة تجريدية ذات مكونات أساسية ومكونات إضافية، يستطيع الباحث باستخدامها وقياس المنطوق إليها معرفة المحذوف والأصيل والزائد. وإني لذلك أدعو إخواننا من أهل التجديد إلى حل علمي مريح لهم وللأسلاف ولمنطق العلم؛ ألا وهو التخلي عن فكرة الميزان الصرفي بالكلية، وتركها لأهلها فهم أحقُّ بها وأولى. فمن الواضح أن الأخذ بالميزان الصرفي في هذه البدع المحدثات ضرب من الحشو ولغو الحديث يحسن نبذه وإطراحه. أما بالنسبة للصرف التقليدي - بل لبعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة - فترتبط هذه المقولة بالبنية المنهجية ارتباطاً لا انفصام له. وهنا يبدو فرق ما بين تماسك المنطق العلمي واتساقه لدى القدماء، وبين نقيض ذلك عند بعض المجددين.

وعلى الرغم من أن المؤلف ليس في هذه الدعوى بأول، نجده قد تفرّد بين أصحابها بعبارة ليس من اليسير فهم مقصوده بها، وذلك قوله: «إن الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق في مثل «قال» والأصل قول، وفي مثل «يد» والأصل يدي» (ص ٥٢). ويبدو أن هذه الفكرة قد راقَت للمؤلف فقد كرّرها غير مرة، وساقها في بعض نصوصه مساق الكشف الجديد، وذلك

حيث يصف مقولة الإعلال عند الصرفيين العرب في جُرأة يُحسد عليها بأنها من «الأخطاء المترتبة» (ص ٨٤، ٨٧)، ثم يقول بعدها: «وبذلك نخرج بنتيجة في غاية الأهمية هي أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق». ووجه استغلاق هذه العبارة على الفهم بيّن. فأما قوله ثلاثية الأصل فكلام مُستقيم، وهو ليس بكلامه. وأما قوله بثنائية المنطوق فكلام خالص له من دون الناس، ولا يستقيم بحال: إذ ما المراد بالمنطوق هنا؟. لا يمكن أن يقصد به غير النطق بالفعل، وهذا النطق يشتمل على ثلاثة عناصر هي في «قال» القاف والحركة الطويلة واللام (على فرض التسكين). فكيف يستقيم ذلك مع القول بثنائية المنطوق؟ لعلّ المؤلف يعني أن النطق لم يتضمّن من أصولها الثلاثة إلا أصليين اثنين، فيقال له: وهل سقط الأصل الثالث وانعدم؟. والجواب الذي لا محيص منه: أنه لم يسقط ولكنه تحوّل إلى صورة أخرى، وإذن فهو موجود على هيئة مخصوصة، فكيف يحكم عليه بالعدم حتى يُقال إن الكلمة ثنائية المنطوق؟ وإذا كانت «قال» في رأي المؤلف ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق فما يقول في «قُل»؟ أتراهما يستويان؟.

على أي حال فإن دعوى سقوط عين الأجوف ولام الناقص على أساس من القول بالتخلص من الانزلاق الطارئ - وهي جوهر دعوى الكتاب - أمر يحتاج إلى فضل مناقشة وبيان، وسنعرض له في الفقرة الآتية إن شاء الله.

٣/٠ نقد الأساس المنهجي للكتاب

تصدر كلمة «المنهج» عنوان هذا الكتاب. ولا نشك في أن ذلك يُجَلّي حرص المؤلف على تأكيد منهجية الدراسة التي يقدمها إلى قراء العربية. وهو يُقرر أن بناء هذا المنهج لم يأت في الذهن دفعة واحدة، بل هو نتيجة لمعايشة

طويلة بدأها وهو يعدُّ رسالة الدكتوراه، واستمرَّت معه سنوات طويلة حتى استوى أستاذاً للدراسات اللُّغوية (انظر ص ١٦، ١٧). ومن هنا كان من المنتظر أن يأتي المنهج محكم البناء، واضح الملامح، قادراً على مُواجهة ما يوجه إليه من وجوه الاعتراض والنقد. غير أن ثمة خطأ أساسياً نَبَّهنا إليه في الفقرة الثانية من هذه الدراسة جرَّ الكثير من الويلات على هذا «المنهج الصوتي» بالرَّغم من أنه عند أهل الصناعة من البداهة بمكان، ونعني به غموض عبارة المؤلف عن وظيفة كل من عِلْمَي الفوناتيک والفونولوجيا، وذلك حين جعل مهمة العلم الأول دراسة الأصوات المجردة، ومهمة العلم الثاني دراسة الأصوات في سياقها. وكان نقيض ذلك أوَّلَى بالاتباع. إن التوصل إلى تجريد الوحدات الصوتية إنما هو خطوة لاحقة على دراسة الأصوات في سياقاتها وليس العكس. من هنا جاء الأساس المنهجي للكتاب مقلوباً فاختلطت بتطبيقه الأمور، وتعمدت الخيوط، واضطربت النتائج. ولا بُدَّ لاستبانة الأمر على وجهه الصحيح من أن نبدأ من بداية البداية. أي بتحرير مسألة ما يُسمَّى بالصوائت المُزدوجة في اللغة العربية.

يُطلق مصطلح الحركات المزدوجة أو الصوائت المزدوجة ترجمة للمصطلح الإنجليزي *diphthongs* في بعض المصنّفات الصوتية العربية. ويُعزى إلى هذا الصَّنْف من أصواتها صوتا الواو والياء، هكذا على وجه الإجمال من غير تمييز بين جانبيين من جوانب النظر في الأصوات؛ وهما: الجانب الفوناتيكي الخالص والجانب الفونولوجي (أو الوظيفي).

والتمييز بين هذين الجانبين ضرورة منهجية لا يمكن تجاوزها، فليس نادراً أن يتعارض التصنيف الوظيفي للصُّوت مع تصنيفه فوناتيكيّاً. ولقد حملنا هذا على متابعة طريقة العالم الأمريكي K. Pike في اقتراح منظومتين

مختلفتين من المصطلحات، يختصُّ كُلُّ منهما بواحد من مستويات التحليل، فأثرنا في كتابنا «دراسة السمع والكلام» أن نُخصِّصَ للمستوى الفوناتيكي المنظومة (صائت/ صامت) في مقابل المصطلحين الإنجليزيين vocoid/contoid، وأن نجعل للمستوى الوظيفي منظومة مغايرة هو (حركة/ ساكن) في مقابل المصطلحين الإنجليزيين vowel/consonant.

وإذا أخذنا بهذا المبدأ في التمييز أمكن لنا أن نقول إن العربية قد تعرف الصوائت المزدوجة (أي على المستوى الفوناتيكي الخالص)، ولكن من المؤكد أنها لا تعرف الحركات المزدوجة (أي على المستوى الوظيفي). إن كون الواو والياء من أنصاف الصوائت ذات الطبيعة الانزلاقية أمر مقرر لهما بمقتضى التصنيف الفوناتيكي، ولكنهما في العربية من فونيمات السواكن، فهما يتخذان موقع السواكن consonants ويعطيان أحكامهما.

والمعروف عند الوصفيين - الذين يتبنّى الكاتب بعض مُنطلقاتهم - أن تراتبية النظم اللغوية تفرض النظر إلى الفونيمات وليس إلى الفونات phones على أنها المادة التي تتشكّل منها الوحدات الصرفية morphemes، وبذلك يكون تحديد الفونيم مرحلة وسيطة في التحليل بين المستوى الفوناتيكي والمستوى الصرفي. وعلى ذلك فإنّ المعالجة الصرفية للإعلال الواوي أو اليائي لا يمكن أن تتم إلا إذا قرّغنا من تحديد الهوية الفونيمية للواو والياء، فإما أن يعزى إلى صنف الحركات، وإما إلى صنف السواكن.

يبدّ أن الفونيمات التي تشكل المورفيمات أو الصيغ يُمكن أن يَعرِضَ لها تبدّلات وتحولات صوتية بحكم الجوار الصوتي، وليست الواو والياء في ذلك بدعاً وإن كانتا من أكثر الفونيمات عرضة للتغيّر. وقد اقترحت مُصنّفات

الوصفيين لعلاج ذلك مستوى خاصاً من التحليل أطلق عليه المستوى الصرفي - الفونيمي morphophonemic. وأحسب أن هذا الكتاب كُله كان ينبغي أن يقع تحت هذا الباب من أبواب التحليل اللغوي. ويحدد هوكيت Hockett في كتابه "A Course in Modern Linguistics (1958, p. 134)" مهمة هذا الباب بأنه «فحص العلاقة بين المورفيمات والفونيمات أي بين النحو والفونولوجيا» وقريب من ذلك قول ليمان W. Lehmann في كتابه "Descriptive Linguistics, 2ed, p. 130"؛ إذ جعل مهمته «فحص ما يطرأ على الأصول والزوائد من تغيرات». ومثل هذا التحديد لمهمة الدراسة «الصرفية - الفونيمية» يوجب الفراغ من تحديد التقويم الفونيمي للأصوات، والاحتراز الشديد من خلط الاعتبارات الفوناتيكية الخالصة بالتحليل الصرفي، قفراً فوق المستوى الفونيمي. وهذا هو - في رأينا - لب اللباب في سائر ما أصاب الكتاب من وجوه الاضطراب.

لقد جاء الأساس المنهجي للكتاب مقلوباً كما ذكرنا؛ إذ حدّد المؤلف مهمة الدراسة الفوناتيكية بأنها دراسة الصوت المجرد، وجعل للدراسة الفونولوجية مهمة دراسة الأصوات في سياقاتها. ومن هنا نظر إلى الصوتين w و y بوصفهما وحدتين مجردتين على «المستوى الفوناتيكي»، تتحققان في سياقاتهما الصوتية «أي فونولوجياً» في صورة انزلاق يرتبط بوجود حركتين متتابعتين، ثم أقام الدرس الصرفي كُله على أساس من افتراض سقوط الانزلاق حيناً، وظهوره حيناً في عمليات الإعلال والإبدال التي تعرض لبنية الكلمة العربية. ولما كان نقيض ذلك هو الصحيح فقد أدّى ذلك بالمؤلف إلى إقامة الدرس الصرفي على أساس فوناتيكي خالص، مسقطاً بذلك مستوى التحليل الفونيمي الذي يقع عند الوصفين وسيطاً لا

يمكن تجاوزه بين الدراسة الفوناتيكية والدراسة الصرفية . وقد احتوت الصفحة الثلاثون والصفحة الحادية والثلاثون من الكتاب على مجموعة من النصوص المضطربة التي تتذبذب فيها الآراء بين النقيضين دونما اتساق أو ترابط منطقي ، ويحسن أن ننقل هنا بعض هذه النصوص لإقامة الدليل على هذه الدعوى .

يقول المؤلف مُشْخَصاً خصائص الواو والياء :

«إن الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يُسمَّى بالواو والياء» (ص ٣٠)، ويقول: «إذا كانت الواو والياء هما الانزلاق بين الحركتين فمن البدهي أنها ليست حركة كاملة بل هو صوت بيني» (ص ٣١). ثم يقول من بعد ذلك: «إن الانزلاق قد يكون نهاية مقطع في مثل «بَيْت» و«قَوْم»، أو بداية مقطع في مثل «واعد» و«ياسر» (ص ٣١ أيضاً).

إن المؤلف ينفي في النص الأول عن الواو والياء أي كينونة فونيمية، محدداً خاصيتها بأنها مُجَرَّد انزلاق بين حركتين وأن كليهما صوت بيني .

وقد نُسَلِّم بهذا الوصف - على تحفُّظات تُوردها في حينها - لو أن المؤلف حدّد مراده هنا بأنه يقدم وصفاً فوناتيكيّاً خالصاً. لكنه يعود في النص الثالث ليعالج الصيغ الصرفية والكلمات من زاوية الوصف الفوناتيكي المُجَرَّد فيقول: «إن الانزلاق قد يكون بداية مقطع في كذا وكذا، وقد يكون نهاية مقطع في كذا وكذا». هنا يبدأ الاضطراب والتناوش بين مستويات التحليل اللغوي، ويستمر في تضاعيف الكتاب كله. ولتقرأ - مصداق ذلك - نصّ المؤلف الذي يُعالج فيه - على طريقته - نصب الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء. يقول المؤلف:

«والحقيقة التي نراها من هذا التحليل هي أن نصب الفعل المعتلّ

بالواو أو الياء كشف عن أن حركة الإعراب (الفتحة) قد أعقبت حركة العين في شكل $i+a$ و $n+a$ وهو التابع الذي ينشئ المزدوج بالمعنى الصحيح، فينطق المتكلم واواً أو ياء في آخر الفعل سرعان ما تختفي كلتاهما في حالة الجزم على ما سبق، حين تسقط الحركة الأخيرة فيختفي الازدواج تماماً (ص ١٩).

وهكذا يقرر المؤلف أن الواو والياء في المضارع المعتل المنصوب عارضتان، أو كما تقول عبارته طارئتان وليستا بأصليتين، وأنهما تخلقتا من مجرد اقتران حركة الإعراب بحركة عين الفعل. وهذا هو ما سبق أن ذكرناه من أن نصوص المؤلف تنفي أي كينونة فونيمية للواو والياء، مقحماً بذلك الاعتبار الفوناتيكي المحض - كما يتصوره هو - في التحليل الصرفي. ويدهي أن ذلك يؤدي بالضرورة إلى نفي العلاقة بين الواو والياء، الطارئتين وكونهما أصلاً يمثل لام الفعل.

يَبْدُ أن هذه الفكرة التي تَبْرُق بريقَ الصدف فيحسبها المؤلف دُرّاً تفضي إلى مضاعفات وتناقضات لا نهاية لها. فالباحث مهما شطَّ به الخيال من الصَّعب عليه أن يتصوّر وقوع حركة الإعراب مباشرة عقب حركة عين الفعل بلا فاصل بينهما من حرف صامت، وأدنى نتيجة تنشأ عن هذا التصوّر أن تتحمل الحركة حركة - أو بعبارة أخرى - أن نقول إن الكسرة أو الضمة منصوبة بالفتحة. وهو قول أشهد، ويشهد الناس، أنه لا سابق له ولا لاحق - إن شاء الله - في تاريخ فقه العربية.

وصعوبة تصوّر القضية على هذا النحو له ما يسوغه، فالمؤلف نفسه اضطر اضطراراً إلى العُدول عن القول بِعَرَضِيَّة الواو والياء في هذا الموضع، والرجوع إلى القول بأنهما أصيلتان، وأن الفعل المعتلّ يرتد إلى

أصل واوي أو يائي، وذلك حين أراد أن يطرد الباب فلم يستقم له. لقد بدا له عند مناقشة إسناد المعتلّ الواوي أو اليائي إلى ألف الاثنين كما في «يمضيان» و«يدعوان» أن تحليله لا يزال مقبولاً، وذلك لوقوع ألف الثنية (وهي فتحة طويلة) عقب كسرة عين الفعل الأول وضمة عين الفعل الثاني، ومن ثم لا يزال مجال للقول بطرود الياء والواو وتخلقهما من التقاء الحركتين. لكن تحليله هذا ارتطم بمشكلة إسناد المعتلّ بالألف نحو «يسعى» إلى ألف الاثنين. لقد وجد هنا ألف الاثنين (وهي فتحة طويلة) قد أعقبت فتحة عين الفعل. وإذن فالحركتان المتعاقبتان على أساس (نظريته) متجانستان، ولا يمكن أن ينشأ عنهما مزدوج بالمعنى الصحيح كما يقول. فماذا أعدّ المؤلف للخروج من هذا المأزق المنهجي؟

لقد قرّر أن وجود الانزلاق في مثل «يسعيان» ضرورة يفرضها منع تنابع ثلاث فتحات (يعني فتحة عين الفعل والفتحة الطويلة التي هي علامة الثنية). لكنك إذا سألت المؤلف هنا: ولم كان الانزلاق المُجْتَلَب في «يسعيان» يائياً ولم يكن واوياً، ما دامت علة اجتلابه هي كراهية توالي ثلاث فتحات ليس غير. هنا يضطرّ المؤلف إلى اعتراف ينقض عليه مقولته من أساسها فيقول: «لا ريب أن لامات هذه الأفعال ذات علاقة بأصلها (يائية أو واوية)» (ص ٢٠). ونقول للمؤلف: إذن ما دامت المسألة تتعلق بأصل واوي أو يائي، وما دام المؤلف يعتمد في الحالات التي لا يسعفه فيها التحليل بانزلاق يرضاه ويستقيم مع مقولته إلى الاحتماء بالأصل الواوي أو اليائي، بعد أن ثار عليه وأنكره - وما دام المؤلف قد لجأ إلى هذه الحيلة غير مرة كما في معالجة ثنية الاسم المقصور كالفتى والعصا (ص ١٢٧) فنأدى بعودة الواو والياء، وأعفاهما من صفتي الطرود والعرضية، ومنحهما لقب

لام الكلمة حتى تستقيم له الأمور، قلت: ما دام ذلك كله كان، فما جدوى هذا المنهج الصوتي المخترع؟ وما ثمرة العراك والنزال؟ ولماذا السخرية من القديم والإدلال على السلف والخلف بالرؤية «الجديدة» والمنهج الصوتي؟.

وقد انعكس هذا التداخل والاضطراب على طبيعة الرموز التي استخدمها المؤلف لتدوين المادة اللغوية في كتابه، جاعلاً هدفه من ذلك رفع اللبس (ص ١٢٧). لكن طريقته المستخدمة، كانت هي علة اللبس ولم تكن مانعة له. ومعلوم أن من أوليات الكتابة الصوتية التمييز بين نوع منها يقال له الكتابة الفوناتيكية (أو الدقيقة) phonetic (or narrow) transcription، وآخر يقال له الكتابة الفونيمية (أو المتسامحة) phonemic (or wide) transcription. وتكتب رموز النوع الأول بين معقوفتين [-]، ورموز النوع الثاني بين مائلتين /-/. وهذا التمييز ليس ترفاً علمياً أو حذقة يمكن الاستغناء عنها، ولكنه ضرورة منهجية لا بُدَّ من اصطناعها ليستبين القارئ بالنظر المُجرَّد أي نوع من المستويات يعالجه الباحث بالحديث. وقد أدى الخلط بين المستويات الفوناتيكية والفونيمية والصرفية بالمؤلف إلى «أخطاء مُتراكبة» - وليعذرنا المؤلف في اقتباس هذا الوصف عنه - وظهر هذا الخلط جلياً في استخدام المؤلف للرموز المقابلة للواو والياء، وهي جوهر الكتاب ولُبّه، فحيث تبدو له استقامة القول بالانزلاق العارض نجده يستخدم الرمزين ua في مقابل الواو، والرمزين ia في مقابل الياء. أما حين يعوزه القول بالأصل الواوي أو اليائي فإنه يفرع إلى الرموز المتعارف عليها بين الناس فيستخدم الرمز wa في مقابل الواو، والرمز ya في مقابل الياء. بل إن المؤلف كثيراً ما يستخدم النمطين في الكلمة الواحدة (انظر: ص ٨٨). ولم يظهر أثر هذا الاضطراب في تدوين المادة بالرموز حسب، بل

في تقارير المؤلف عن الواو والياء بوصفهما صوتين انزلاقيين. فكلاهما في نظره يتخلّق من اقتران حركة بحركة، وهذا إعدام صريح لكيونتهما الفونيمية. لكنه يعود بعد أسطر قليلة فيقول: إن كلا الصوتين «من الناحية الصوتية نصف حركة ومن الناحية الموقعية نصف صامت» (ص ٣١). وبعد سطر واحد يصفهما بأنهما «صامتان اعتباريان»، ثم بعد سطر آخر يسقط صفة الاعتبارية ويعترف لهما بالصامتية المطلقة فيقول: «والواقع أن كونهما من الصوامت ليس مجرد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتي» (كل أولئك في صفحة واحدة هي: ص ٣١).

فانظر كيف اختلف الأمر في وصف الصوتين؛ بادئاً بَعْدَهُما «مجرد انزلاق بين حركتين»، ومنتهياً بَعْدُ كليهما صامتاً كامل الصامتية، وبالقول بأن صامتيتهما تستند إلى التحليل الصوتي.

وحسبك هذا دليلاً على اضطراب التحليل وتداخل المستويات. بقي أن نقول: إن المؤلف لم يكن موفقاً حتى في مجرد الوصف الفوناتيكي للواو والياء. وهذا ما تحفّظنا في قبوله ووعدنا باستيفاء بيانه من قبل. إنه يقرر في معرض تشخيصه لهذين الصوتين: «أن مجرد الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو والياء» (ص ٣٠)، «وأنه إذا كانت الواو والياء هما الانزلاق بين الحركتين فمن البدهي أنها ليست حركة كاملة بل هو صوت بيني» (ص ٣١).

ومناطق الخلط هنا في أمرين: الأول تقريره أن الواو والياء هما الانزلاق بين حركتين بمعنى two vowels؛ على حين أن الانزلاق يأتي نتيجة حركتين [أو تحركين إن شئت الدقة] بمعنى two movements؛ أي بانتقال اللسان أو تحركه من نقطة إلى نقطة أخرى داخل منطقة الحركات.

والثاني، (وهو مترتب على الأول): أن إصراره على صفة البينية لا معنى له؛ لأن البينية توسُّط بين حالتين، ولا يمكن التوفيق بين تقرير صفة البينية للواو والياء والقول بأنهما انزلاق بين حركتين من جهة، وبين قول المؤلف من جهة أخرى في الصفحة نفسها (ص ٣١)، وبعد سطور قلائل من كلامه الأول: «أن الانزلاق قد يكون نهاية مقطع في مثل «بيت» و«قوم» أو بداية مقطع في مثل «واعد» و«ياسر»، إذ كيف يمكن تحقق البينية في بداية المقطع أو في نهايته؟ وأين ترانا نجد في أي من هذه الكلمات الحركتين اللتين تمثل الواو أو الياء انزلاقاً بينهما؟ أما على قولنا بأن الانزلاق هو حاصل تحرك اللسان من وضع إلى وضع، أو هو نتاج حركتين أو تحركين بمعنى two movements فإن البينية لا تكون شرطاً لتشكيل الصوت الانزلاقي.

بقيت كلمة أخيرة في أمر هذا «المنهج الصوتي»؛ لقد رفع المؤلف شعار التجديد والهدم في مجال النحو والصرف من أجل الناشئة والأجيال القادمة فقال: «ما أكثر ما يستحق إعادة النظر بل الهدم في مجال هذين العلمين مما ييغضهما إلى الناشئة، ويغرس في أنفسهم مشاعر اللامبالاة بدرسهما، وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد» (ص ٨). وقرّر المؤلف أنه إبان تدريسه لمادة الصّرف أربع سنوات في جامعة الكويت كان كُلمًا عالج مسألة صرفية وجَدَ لها «تصوراً آخر أقرب إلى العلم، وأكثر قبولاً في ذهن الطالب».

ونحن نتساءل إذا كان الأمر أمر تلقين الصرف والنحو للناشئة، وكان الغرض من اقتراح هذا المنهج الصوتي غرضاً تعليمياً، فأيهما أيسر على الناشئة فهماً، وأقرب إلى أذهانهم قبولاً: أن يقال في إعلال «قال» و«باع» وما جرى مجراهما تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، على

طريقة القدماء؟ أم قول المؤلف: «سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض»؟

لا ريب عندنا أن المنهج التقليدي - إذا كان التيسير على الناشئة والأجيال القادمة هو المراد - لا يزال أصلح لهذا الغرض من المنهج الصوتي المقترح. ولَسْنَا وحدنا في هذا القول، بل إن المؤلف نفسه يُشاركنا فيه، ذلك أنه بعد أن رفع شعار التيسير والتسهيل وتحبيب الصرف والنحو إلى النفوس الناشئة أحسن أن منهجه المقترح فيه من صعوبة الهضم على الناشئة وغير الناشئة ما فيه، فراجع عن دعوى التيسير أو التسهيل فقال: «وليس من الضروري أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه، فالمهم هو أن نبلغ الصواب في فهم مسائل اللغة مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة» (ص ١٧).

وواضح أن مجرد التمييز بين الاتجاهين المعياري والوصفي في النظر إلى مسائل اللغة غائب وغائم في المنهج المقترح.

٤/٠ ملاحظات حول التفسير المقطعي للواحق الصرفية

قدّم المؤلف تفسيره الخاص لبعض اللواحق الصرفية العربية على أساس من فهمه للنظام المقطعي العربي. وفكرة «التفسير المقطعي» للواحق والمباني هذه هي القسم الثاني للفكرة «الانزلاقية» التي حاول المؤلف أن يفسّر بها الإعلال والإبدال على طريقته الخاصة. وقد عالجتنا في الفقرة الثالثة من هذه الدراسة مدى توفيقه فيما ذهب إليه. ونحاول الآن، أن نصرف القول إلى أهم قضيتين تضمّنهما الكتاب، وقد استخدم فيهما المؤلف ما سمّاه النسيج المقطعي للكلمة العربية في تفسير بعض الوحدات الصرفية. فأما (القضية الأولى فهي ما عنون له بقوله:

«رأينا في نون التوكيد» (ص ٩٨ وما بعدها). وأما الثانية فقد وردت تحت عنوان «المصدر الصنّاعي» (ص ١١ وما بعدها).

يقدم المؤلف لرأيه في نون التوكيد بقوله:

«إن نون التوكيد تشير مشكلة كان ينبغي أن تتناولها بحوث الصرفيين أولاً وقبل كل شيء. وهي مشكلة بنيتها كأداة [كذا] من أدوات العربية، ولكن القدماء معذرون في عدم التفاتهم لهذه المشكلة، إذ كان درسهم مُنصبّاً على تصريف الكلمة المكتوبة لا المنطوقة، ولقد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يشيره الدرس الصوتي، والعمليات النطقية المتفاعلة وهي أمر خفي كذلك عن ملاحظة كثير من المحدثين» (ص ٩٨).

هذه المقدمة المثيرة يصرّح فيها المؤلف بتفرّده بين القدماء والمحدثين في الالتفات إلى مشكلة معينة تثيرها نون التوكيد، ويلتمس العذر فيها للقدماء - في عبارة أظنّها لا تخلو من رائحة استعلاء - لانصرافهم عن ملاحظة هذه المشكلة، وكلّ أولئك - ولا شكّ - يحفز القارئ إلى استجماع ذهنه ليتساءل: تُرى ما تُكوّن هذه المشكلة؟.

يُعجّب المؤلف كيف لم يلاحظ القدماء والمحدثون غرابة النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة. أما هو فقد لاحظ أن هذه النون الثقيلة تتكوّن من صامتين متتابعين وحركة، وهو كما يقول: «شكل مرفوض أساساً في اللغة». أما النون الخفيفة فتتكوّن من صامت واحد، ولا يوجد في العربية مقطع يتكوّن من صامت واحد، وبذلك تبين له مجافاة كلتا اللاحقتين لطريقة اللغة في نسج مقاطعها. فما المخرج عنده من هذا المأزق؟.

هنا يقترح المؤلف الحل الآتي: ينبغي لتصحيح النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة أن تبدأ بهمزة فيصير أصلها «أن»، ويرى أن هذه النون هي نفسها «أن» الناسخة المفيدة للتوكيد وأخت «إن» المكسورة الهمزة مع فارق مهم يسجله المؤلف بقوله:

«إن همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجُمْلَة - همزة قطع، وهمزة هذه حين تلحق الفعل همزة وصل، ومع فارق آخر، بينهما وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية، هو أن همزة نون التوكيد لا تظهر مُطْلَقاً لأنها مُنْزَجَة في الكلام دائماً، لا يبدأ بها أبداً» (ص ٩٨٨).

ذلكم هو مقال المؤلف الذي جعل عنوانه «رأينا في نون التوكيد» وقريب منه مقاله في المصدر الصناعي وياء النسب، حيث يرى أن اللاحقة (iyyah) الذي يُصاغ المصدر الصناعي بإلحاقها بالاسم، والياء المُشَدَّدة التي يُصاغ بها النسب تثيران المُشكلة نفسها التي تُثيرها نون التوكيد، ذلك أن

«لاحقة المصدر الصناعي بوصفها الذي يتصوره الصرفيون تخرج على نظام المقطع العربي حيث تتكوّن من صامتين + حركة + صامت. وهذا البناء المقطعي غير جائز ولا مقبول في العربية، فهو نمط معروف في اللغات الأوروبية» (ص ١١٦).

ولللخروج من هذا المأزق أيضاً يقترح المؤلف حلاً مشابهاً لما سبق أن اقترحه في شأن نون التوكيد. وهو يلخص هذا الحل بقوله: «والذي أراه في هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين (يعني ياء النسب ولاحقه المصدر الصناعي) هو «أي» و«أية» (ص ١١٢). وعلة التناسب بين معنى الأداة قبل الإلحاق وبعده - كما يراها المؤلف - أنها :

«أي الموصولة بمعنى «كل»، أو هي تفيد الشيوخ والاستقصاء في مثل قولنا: أي بشر، أو أي رجل من مصر؛ فالوصف بها حين تلحق بالاسم في (مصري) صادق على كل من يحمل هذه الجنسية، فهو وصف شائع شامل» (ص ١١٣). وإذن «يكون أصل كلمة مصري هو «مصر أي» ثم «مصري» بفتح الراء ثم «مصري» بكسرها لمناسبة الياء» (ص ١١٢).

هذا عرض أمين لما قدّمه المؤلف من تفسير مقطعي لبعض اللواحق الصرفية. ومنه يرى القارئ كيف اختلقت مشكلة مجافاة هذه اللواحق للنظام المقطعي العربي من عدم، وبنى المؤلف على هذه المشكلة المختلفة هراً هساً من الحلول المختلفة أيضاً.

إن من مسلمات مبادئ التحليل المورفولوجي عند الوصفين تمييز نوعين من المورفيمات يُقال لأحدهما: المورفيمات الحرة free morphemes ويُقال للآخر: المورفيمات المشروطة bound morphemes. وهذا النوع الأخير لا تأتي مورفيماته إلا متصلة بغيرها إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها. ومن ثم لا يمكن النظر إلى شكلها المقطعي في ذاتها منقطعة عما هي ملحقه به من اسم أو فعل. وإذا كان مفهوم النسيج المقطعي يتجاوز حدود الكلمات المستقلة، فكيف به لا يتجاوز حدود الفعل إلى نون التوكيد أو حدود الاسم إلى لاحقه النسب؟

أترانا في حاجة إلى التنبيه إلى أن اللغة العربية فيها عشرات اللواحق (أو المورفيمات المشروطة) غير التي حظيت باهتمام المؤلف، وكلها مجاف - إذا أخذته بمعزل عما يلحق به من أسماء وأفعال - لِمَا سَمَّاه المؤلف بالنسيج المقطعي للكلمة العربية. فَلِمَ لم يقترح لها حلولاً من

جنس ما ساقه إلينا حول نون التوكيد وياء النسب؟ وما رأيه في واو الجماعة وألف التثنية وياء المخاطبة وياء المتكلم وعلامات الجمع وتاء التأنيث وألفه المقصورة والممدودة وعلامات الإعراب؟ أليس كل أولئك من اللواحق التي تتحد أوصافها المقطعية الخاصة بنون التوكيد وياء النسب ولاحقة المصدر الصناعي؟ فلماذا جعل الأمر مشكلة - وما هو بمشكلة - في بعضها دون بعض، واختص بعنايته واقتراح الحلول بعضها دون بعض؟ وهل لديه مرجح من نص قديم أو دراسة سامية مقارنة تقوم سنداً لما ادعى؟ ولا تقوم مثل هذه الدعوى إلا بدليل، وإلا كانت ترجيحاً بلا مرجح بمصطلح علماء الأصول.

العجيب حقاً أن المؤلف نفسه قد فطنَ إلى ذلك بالنسبة لعلامات الإعراب والتأنيث في موضع متقدم من الكتاب، وعلّق على ذلك في حاشية (ص ٤١) بقوله: «قد يُستثنى من ذلك علامات الإعراب والتأنيث، وهي لواحق تندمج بنيتها المقطعية ولا تستقل بنفسها». قلت: وهل نون التوكيد وياء النسب ولاحقة المصدر الصناعي وسائر ما ذكرناه إلا لواحق تندمج في البنية المقطعية للكلمات ولا تستقل بنفسها؟. وأخيراً، ألا يُسلّم معي المؤلف بأن هذه المشكلات التي اختلقها من عدم، وعنى نفسه وقراءه بإيجاد الحلول لها لا تستحق منه أن يعيّر القدماء، ويزري بالمحدثين، ويلقي في وجه الجميع بعبارات الزهو والعُجب فيقول: «وأبادر إلى القول بأن أحداً لم يتصور هذه المشكلة من قبل، ولم يطرح عنها سؤال ما على مدى تاريخ الثقافة العربية كله».

هل عرف المؤلف أخيراً لِمَ لم يجد القدماء في هذا الأمر مشكلة تعجلهم إلى علاجها أولاً وقبل كل شيء كما يقول؟ ولم خفي أمرها على كثير من

المحدثين؟ ولمَ لم يتصور أحد هذه المشكلة من قبل، ولم يطرح عنها سؤال على مدى تاريخ الثقافة العربية كله؟. إن الجواب الحاضر هو أنه لا مشكلة هناك. وإذا كان هو يرى في غير المشكل مشكلاً يتطلب حلاً فهذا شأنه وحده دون سواه.

وبعد، فقد أوجزت - قدر الطاقة - في هذه الدراسة رأيي في تلك الرؤية الجديدة في الصرف العربي، وأمسكت عن التعرض إلى تفاصيل كثيرة أخرى. وما كان هذا مني إلا تلبية لنداء كريم ضمّنه المؤلف خواتيم عمله هذا، إذ يقول:

«وأخيراً فهذه رحلتنا في عالم منهجنا الصرفي الجديد الذي أرجو أن يتقبله الدارسون قبولاً حسناً، وأن يمدّوني، من استطاع منهم، بما قد يلحظونه من خلل أو هنة، هنا وهناك؛ فليس الكمال من صفاتنا نحن البشر» (ص ٢١٣).

نعم، ولقد هممت أن أعذر من طول هذه الدراسة. بيد أنني لم أجد ما يعتذر منه، فقد رفع المؤلف عن عنقي هذا الإصر، حين أعلن في تواضع هو بأمثاله من العلماء جدير «أنه سوف يكون سعيداً جداً إذا أهدى أحدهم إليه أخطاءه» (ص ٢٠)، ولعلي فعلت.

* * *

المبحث الخامس

المدخل إلى علم الأصوات

دراسة مقارنة

لصالح الدين صالح حسنين:
عرض ونقد

نشر أول مرة في: المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة
العربية، الخرطوم، مج ٣، ع ١، أغسطس ١٩٨٤

المبحث الخامس

المدخل إلى علم الأصوات

دراسة مقارنة

لصالح الدين صالح حسنين

عرض ونقد

٠/١ فاتحة

وضع المؤلف لكتابه عنواناً رئيساً هو «المدخل إلى علم الأصوات»، ثم أضاف إلى هذا العنوان الرئيس عنواناً ثانوياً هو «دراسة مقارنة» (*).

وحين نتأمل بنية الكتاب نجد المؤلف قد خصّ الباب الأول «علم الفوناتيک» بخمس وأربعين صفحة، والباب الثاني «علم الفونولوجيا» باثنتي عشرة صفحة. أما الباب الثالث «الدراسة التاريخية للأصوات» فقد جعله في مئة وأربع وأربعين صفحة.

وهذه القسمة المتناقضة مع عنواني الكتاب في حاجة إلى تفسير. فالدراسة المقارنة التي احتلت مكاناً ثانوياً في العنوان حظيت بالقسط الأوفى من حجم الكتاب، على حين تقلّص نصيب «المدخل إلى علم الأصوات» على نحو لا يتسق البتة مع بروزه عنواناً رئيساً للكتاب. وربما كان في مناقشاتنا التالية التي سنتتبع فيها تفصيلات ما ورد في الكتاب من مسائل وقضايا تضمنتها فصوله وأبوابه تفسير لهذه القسمة المتناقضة.

(*) الطبعة الأولى، ١٩٨١، ٢١٦ صفحة.

٠/٢ علم الأصوات الفيزيائي (الأكوستيكي)

يبدأ المؤلف كتابه بباب يختص به علم الفوناتيكي، عرض في الفصل الأول منه الحقائق الأساسية في مجال علم الأصوات الفيزيائي؛ مثل: شدة الصوت، ودرجته، وطول الموجة، والنغمة، والرنين والترشيح، والحزم الصوتية، وقد جاء في كل ذلك بما يستحق التأمل والنظر والتعقيب، وإليك البيان:

(١) علو الصوت وقوته:

يقول المؤلف: «يطلق على إدراك الأذن للصوت المحصور في منطقة معينة مصطلح علو الصوت، ويقاس بوحدة خاصة هي السون (Sone)» (ص ١٣). . . . «لهذا يُقاس إدراك الأذن لعلو الصوت بوحدة مستقلة هي الديسبل (decibel)» (ص ١٣ - ١٤).

نحن هنا أمام ظاهرة واحدة هي «علو الصوت» ومقياسان مختلفان هما السون والديسبل. وكنا نود ألا يستكثر المؤلف من ذكر هذه المصطلحات تاركاً إيّاها دون إيضاح أو تفسير. والقارئ معذور إذا قرأ هذه الأسطر القليلة فثارت في نفسه أسئلة كثيرة: ما مقياس السون؟ وكيف يستخدم؟ وما مجاله؟ وهل مقياس السون والديسبل شيء واحد؟ وإذا كانا مختلفين ففي أي شيء يكون اختلافهما؟ ولماذا وصف السون بأنه وحدة خاصة، ووصف الديسبل بأنه وحدة مستقلة؟ وهل ثمة دلالة محددة لمعنى الخصوصية والاستقلال؟

والحق أنه إذا صحَّ أن السون من مقياس الإدراك؛ أي أنه مقياس للانطباع الذي يعاير به انفعال الأذن بمستويات اختلاف الأصوات من حيث الشدة،

فليس الديسبل - كما يقول المؤلف - مقياساً من مقياس إدراك الأذن للشدة. بل هو مقياس موضوعي مثل مقياس الوات (watt) المستخدم لقياس الطاقة أو القوة. وكل ما بينه وبين الوات من فرق هو أنه مقياس للتناسب بين قوتين أو اتساعين من اتساعات الضغط (amplitude)، على حين يقيس الوات الكم المطلق - لا النسبي - للطاقة أو القوة. ويبدأ مجال القوى المقيسة بالكمية 10^{-16} وات/سم²، وتنتهي بالكمية 10^{-1} وات/سم². وفيما بين هاتين الكميتين التي تمثل أولاهما أقل قوة تدركها الأذن، وتمثل الثانية الحد الأعلى من القوة ذات التأثير الضار على الأذن يأتي مقياس الديسبل لقياس موضوعياً، وليس ذاتياً كما يقول المؤلف، التناسب بين أي كميتين من كميات القوة (أو أكثر) تقعان (أو تقع) فيما بين هاتين النقطتين، وهذا الأمر شبيه بالتدرج المئوي للترموتر المستخدم في قياس درجات الحرارة، والذي تحدّه نقطتان: نقطة تجمّد الماء (الصفر)، ونقطة غليانه (الدرجة ١٠٠).

وإذن فليس صحيحاً ما قيل من أن الديسبل مقياس ذاتي لإدراك الشدة؛ أي لاستجابة الأذن لتباين مستويات القوة، بل هو مقياس موضوعي كما قدّمنا.

(٢) درجة الصّوت

يعرض المؤلف لاختلاف الأصوات تبعاً لاختلاف ترددها. ويطبق ذلك على الصوت الإنساني فيقول:

«إن قوة شدّ الحبل الصوتي عند الرجل أثقل منه عند المرأة ولهذا يوصف صوت الرجل بأنه سميك، وصوت المرأة بأنه دقيق» (ص ١٦).

والملاحظة الأولى على هذا القول هو غموضه الظاهر. وهذا النوع من الصياغة لا يلائم المحتوى العلمي الذي يتطلب في العبارة عنه الدقة والتحديد، وليس من السهل على أي قارئ أن يفهم على جهة الدقة عبارة مثل: «قوة شد الحبل أثقل منه عند المرأة».

والملاحظة الثانية أن شد الحبل الصوتي أو توتره ليس صفة ملازمة لصوت الرجل دون صوت المرأة أو العكس؛ إذ إن الشد والإرخاء صفتان تتعاوران الأوتار الصوتية عند الرجل والمرأة جميعاً، وهي المسؤولة عن اختلاف الأنماط التنغيمية عند كليهما.

والملاحظة الثالثة أن عكس ما جاء في عبارة المؤلف هو الصحيح؛ فزيادة شد الحبل - أو زيادة توتره - تؤدي إلى زيادة التردد، وهذه تؤدي إلى علو الدرجة الذي هو حدة الصوت خلافاً لما يدل عليه ظاهر قول المؤلف.

(٣) طول الموجة

نقل المؤلف المعادلة التي يحسب بها طول الموجة نقلاً صحيحاً، ولكنه أخطأ في إيراد المثال حيث قال: «إذا افترضنا أن لدينا صوتاً تردده ٤٠٠ ذ/ث فإن طول موجته سيكون $\frac{113}{4}$ قدماً».

والصواب هو ٢,٨ قدماً. وكنت ظننت أنه خطأ مطبعي غير أن قائمة التصويب التي وضعها المؤلف في نهاية كتابه لم تصوب الرقم.

(٤) النغمة

يُعرّف المؤلف النغمة بقوله: «هي الصوت الناتج عن صدور موجة صوتية» (ص ١٧).

وهذا التعريف بعيد من الصواب؛ لأن ضجيج آلات المصانع، وأزيز الطائرات، وما أشبههما هو «صوت ناتج عن صدور موجة صوتية». وإذن تكون بحكم هذا التعريف نغمات. وهي بميزان العلم ليست كذلك، ولكنها من قبيل الضججات noises التي لا تشتمل على ترددات دورية منتظمة. ويوجد لهذا النوع أمثلة من أصوات الكلام كالسين والشين والضاد والطاء والفاء، لكن المؤلف لم يشر إليه ألبتة.

ويلاحظ أن المؤلف قد سبق له عند الكلام عن الموجة الصوتية أن عرض للتعريف بالذبذبة وسعتها والتردد والدرجة، ثم عاد إلى الكلام عن النغمة فعرّفها هذا التعريف الذي أوردنا مآخذنا عليه، ذاكراً أن النغمة:

«يحددها عاملين (كذا وردت وصحتها، كما أعلم ويعلم، عاملان) وهما:

(١) الزمن المعين الذي تستغرقه دورة الذبذبة الواحدة، وليكن $\frac{1}{f}$ ؛
من الثانية، إذا كان تردد الشوكة التي لدينا هو ٤٠٠ ذبذبة في الثانية.

(٢) اتساع الذبذبة:

وللنغمة الواحدة درجة معينة وارتفاع معين» (انتهى النص ص ١٧).

ونورد على هذا النص بعض الملاحظات:

أولها : أنه لم يكن ثمة داع لهذا التكرار، لأن الكميات التي تستخدم في قياس الموجة الصوتية (الذبذبة - الاتساع والعلو - التردد والدرجة) واحدة، سواء أكان الصوت نغمة أم ضجة.

ثانيها : أن الصياغة المكررة أكثر غموضاً من السابقة، ودليل ذلك ما

كتبه تحت عنوان «اتساع الذبذبة»، وفيه خلط بين الدرجة والاتساع، كما استعملت فيه أيضاً كلمة جديدة هي «الارتفاع» ومدلولها غامض.

ثالثها : أن ما ذكره المؤلف تحت عنوان «اتساع الذبذبة» قد عزاه في الحاشية إلى كتاب «التصوير الطيفي» دون تحديد للصفحة. ولا أظن أن مؤلف الكتاب - إرنست بولجرام - قد ذكر مثل هذا الكلام تحت مثل هذا العنوان. وقد كان لنا شرف ترجمة الكتاب ونشره عام ١٩٧٧م. ثم نشرنا من بعد للكتاب ترجمة أخرى منقحة مع زيادات في التعليق والإيضاح، (عالم الكتب - القاهرة، ٢٠٠٢م).

(٥) الرنين

يشرح المؤلف ظاهرة الرنين فيقول:

«وظاهرة جعل جسم ما يتحرك عن طريق ذبذبات جسم آخر تعرف باسم الرنين (resonance)، والجسم الذي تسبب في تحريك الجسم الآخر (resonator)، والجسم الذي يتحرك عن طريق الجسم الآخر (resonant)» (ص ٢١ - ٢٢).

وفي هذه الأسطر القليلة عدد من الأخطاء الظاهرة في تحديد مفاهيم المصطلحات؛ فالجسم الذي هو سبب الحركة يقابله المصطلح (sonator) وليس (resonator) كما يذكر المؤلف. وهذا المصطلح الأخير resonator يطلق على الجسم الذي يتحرك استجابة لحركة جسم آخر. وهذا يعني عكس ما ذكره المؤلف تماماً. أما المصطلح (resonant) فلا يعني في استخدامه الدقيق نفس الجسم المستجيب، بل يستخدم صفة له أو للصوت الصادر عنه فيقال resonant cavity «تجويف رنان» أو resonant sound أي

«صوت رنان». وقد يجتزأ أحياناً بذكر الصفة عن الموصوف فيقال resonants أي «أصوات رنانة» كما يقال stops «أي وقفيات» بدلاً من stop sounds «أصوات وقفية».

وإذا تجاوزنا عن هذه الأخطاء في استخدام المصطلحات فسنجد المؤلف يخطئ عند تطبيق فكرة الرنين على الجهاز النطقي عند الإنسان؛ فتحت عنوان «الفراغات الرنينية في جهاز الإنسان الصوتي» (ص ٢) يذكر المؤلف من بين هذه الفراغات الحنجرة، وهو قول يناقض تعريفه السابق للرنين، ذلك أن الأوتار الصوتية في الحنجرة جسم يهتز اهتزازاً قسرياً بفعل دفعات الهواء المتتابعة التي تحملها على الحركة؛ وبمقتضى التعريف السابق تكون هي الجسم المتسبب في الحركة. أما التجاويف الرنانة التي تهتز بالاستجابة لحركة الأوتار الصوتية فهي التجاويف العليا أو تجاويف ما فوق الحنجرة، أي البلعوم والفم والأنف.

وإذن فقول المؤلف إن الحنجرة «تستطيع أن تتحرك إلى فوق وتحت وأمام وخلف. والحركة إلى أعلى وأسفل تغير من شكل وحجم حجرة الرنين فتؤثر على نوع الرنين الحنجري» (ص ٢١) - نقول إن هذا القول هو من عند المؤلف لم يقل به أحد من أهل الاختصاص، كما أن بعضه يصطدم مع ما هو معلوم بالضرورة عن حركات الحنجرة.

ويمضي المؤلف ليعدد ما سماه «بالفراغات الرنينية في جهاز الإنسان الصوتي» فيجعل من الشفتين فراغاً رناناً مستقلاً عن تجويف الفم؛ يقول:

«(٣) تجويف الفم: يمكن أن يتغير تجويف الفم بصورة كبيرة في

الشكل والحجم عن طريق تحريك اللسان.

(٤) الشفتان: تشكل الشفتان فراغاً رنينياً (كذا وردت وصحتها، كما أعلم ويعلم أيضاً؛ «فراغاً رنينياً») عن طريق إبرازهما أو استدارتهما» (انتهى النص؛ ص ٢٢).

ولا نزاع في أن عَدَّ الشفتين فراغاً فيه نظر. والصواب حذف هذا الفراغ الرابع وإضافة كلمة واحدة إلى تعريفه بتجويف الفم فيقال: «يمكن أن يتغير تجويف الفم بصورة كبيرة في الشكل والحجم عن طريق تحريك اللسان والشفتين».

(٦) الحزم الصوتية

قبل أن نناقش مفهوم المؤلف للحِزَم الصوتية، وتصوره الخاص لدورها في تحديد الخصائص الأكوستيكية لأصوات الكلام، يحسن أن نقوم أولاً بتلخيص ما يقرره علم الأصوات بهذا الشأن ليتسنى لنا في ضوءه تحديد مدى بُعد تصور المؤلف أو قربه من التصور العلمي الصحيح.

تظهر الحِزَم formants (أو نطاقات الرنين resonance bands) في الرسم الطيفي على هيئة قضبان رنينية سوداء اللون resonance bars، نتيجة لما تمارسه تجاويف البلعوم والفم والأنف من ترشيح ورنين وتقوية لمجموعات النغمات التوافقية المكونة لنغمة الحنجرة (أي صوت الجهر). ويتمكن الراسم الطيفي من تسجيل آثار عمل التجاويف الرنانة بفضل استخدام مرشح ذي مجال تمريري واسع، يستطيع تجميع التوافقيات التي يتم ترشيحها وتقويتها في حزم صوتية، كما يستطيع إهمال ما لم يتم ترشيحه وتقويته منها. ومن الطبيعي أن تختلف أنماط هذه الحزم اختلافاً

ظاهراً تمتاز به الأصوات الرنانة بعضها من بعض . وهكذا يمكن بقراءة الرسوم الطيفية استنباط الخواص المميزة للأصوات الرنانة .

وينشأ عما سبق مجموعة من الحقائق العلمية في مجال التحليل الطيفي للأصوات يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً : إن أكثر صور الحزم الصوتية ظهوراً وتميزاً تكون مع الحركات (أو الصوائت) كالفتحة والضمة والكسرة في حالي قصرها وطولها، ثم مع الصوائت الرنانة بأنواعها الأنفية كالميم والنون، والمنحرفة كاللام، والمكررة كالراء . أما مع الصوائت الاحتكاكية المجهورة كالزاي والظاء فتظهر للحزم الصوتية صور باهتة غير قابلة للتمييز . وعلة ذلك أنه على الرغم من دخول نغمة الحنجرة، بما هي مكون من مكونات الصامت الاحتكاكي المجهور، فإن الضجة بما تشتمل عليه من ترددات غير منتظمة هي العنصر الغالب على تكوين هذا النوع من الأصوات .

ثانياً : إن الأصوات المهموسة التي تنعدم فيها نغمة الحنجرة (أي صوت الجهر) كالشين والتاء يستحيل أن تشتمل على حزم صوتية، ويستحيل من ثم ظهور هذه الحزم في الرسم الطيفي لهذه الأصوات؛ إذ بانعدام الجهر في هذه الأصوات المهموسة ينتفي إمكان وجود الرنين، ومن ثم لا ترشيح ولا تقوية ولا حزم .

ثالثاً : إن الأصوات الوقفية (أو الانفجارية) كالباء والdal تمثل انقطاعاً وتوقفاً لتيار الهواء المتحرك في أثناء إصدار الكلام، ومن ثم تظهر هذه الأصوات في الرسم الطيفي على هيئة بياض أو فراغ يعبر عن

انعدام الطاقة أو توقفها في أثناء النطق بها. وتندعم صور الوقفيات فلا يظهر لها أثر على الرسم الطيفي إذا كان الصوت وقفياً مهموساً كالباء المهموسة والتاء. أما إذا كان الصوت الوقفي مجهوراً كالدال فتظهر تحت البياض وفي أسفل الصورة عند خط الأساس ترددات تسجل نغمة الأساس الحنجرية فقط. وسواء أكان الصوت الوقفي مهموساً أم مجهوراً فلا مجال للقول معه بوجود حزم صوتية؛ لأن القفل التام لتيار الهواء في مخرج الصوت تصبح به قناة الصوت أنبوباً مغلقاً من كلا طرفيه، وهذا الوضع لا يمكن أن ينتج رنيناً؛ ومن ثم أيضاً لا ترشيح ولا تقوية ولا حزم. والقول بخلاف ذلك خطأ لا دافع له.

رابعاً : إن الأصوات الاحتكاكية كالشين والسين هي من أعلى الأصوات تردداً، ومن ثم تحتل دائماً قمة الرسم الطيفي، وتنتشر تردداتها على مساحة كبيرة نسبياً في الجزء العلوي من ورقة الرسم. وهذه الخاصية تتمثل بأجلى صورها مع صوت الشين الذي تُقدم صورته الطيفية ترجمة فيزيائية لمقولة سيبويه الشهيرة في وصفه بالتفشي.

خامساً : إن عدد الحزم في الحركات، ومواضعها على سلم الترددات إنما تميز الحركات بعضها من بعض تمييزاً كيفياً لا كمياً، أي أنها تميز الفتحة من الكسرة من الضمة بقطع النظر عن الطول والقصر. وإذن فمجرد إطالة النطق بالحركة أو تقصيره لا يؤثر على عدد الحزم بالزيادة أو النقص، كما أنه لا يؤثر بالتغيير على مواضعها في سلم الترددات ما دام الفرق محصوراً في الطول

والقصر، فإذا تغيرت المواضع كان ذلك دليلاً على حدوث تغير
كيفي مصاحب للتغير الكمي.

ولننظر في ضوء هذه الحقائق العلمية المفروغ من صحتها إلى ما ساقه
المؤلف بشأن الحزم الصوتية من حيث مفهومها وأثرها في تحديد خصائص
الأصوات.

يتحدث المؤلف عما سمّاه «الاختلاف في عدد الذبذبات» التي تتكوّن منها
الحزمة الصوتية الأساسية formants فيقول:

«تنقسم الأصوات من هذه الناحية إلى قسمين، القسم الأول
يتكوّن من عدد قليل من الذبذبات الصوتية التي تكون الحزمة
الصوتية. ويوصف هذا الصوت بأنه سميك grave مثل الضمة
والشين والهاء المهموسة. وتظهر هذه الذبذبات في الرسم الطيفي
مقاربة جداً في الجزء الأسفل» (ص ٢٤).

ونتوقف قليلاً هنا قبل أن نورد القسم الثاني من الأصوات لنشير إلى ما
تشتمل عليه هذه السطور من أخطاء هذه هي:

أولها : أن الجمع بين الضمة والشين والباء المهموسة في صورة أكوستيكية
واحدة، وادعاء ظهورها في الرسم الطيفي على هيئة متشابهة يصطدم
مع مبادئ التحليل الصوتي الفيزيائي والطيفي، ومع ما سبق أن
أوردناه من حقائق علمية في هذا الشأن. فالضمة صوت رنان،
والشين صوت ينتسب إلى فصيلة الضجّات ذات التردد العالي،
أما الباء المهموسة فصوت وقفي ينقطع في إنتاجه النفس.

ثانيها : أن القول باشتمال الضمة والشين والباء المهموسة على حزم قول

غير صحيح، فمن بين هذه الأصوات الثلاثة لا تظهر الحزم إلا مع الضمة وحدها، أما الشين (وهي احتكاكية مهموسة) والباء المهموسة «وهي وقفية» فيستحيل اشتغالها على حزم للأسباب التي بيّناها.

ثالثها : أن الشين يستحيل أن تُعد من الأصوات التي تتكوّن من عدد قليل من الذبذبات فهي من أعلى الأصوات الاحتكاكية تردداً، وأكثرها تفشياً وانتشاراً على ورقة الرسم الطيفي. ونظراً لتردداتها العالية التي تنتشر ما بين ٤٠٠٠ ذ/ث و ٨٠٠٠ ذ/ث فإنها تحتل دائماً قمة الرسم الطيفي، ولكن المؤلف - ولا ندري على أي أساس - يعدّها من الأصوات التي تظهر ذبذباتها «مقاربة جداً في الجزء الأسفل».

رابعها : أن الباء المهموسة لا تظهر لها في الرسم الطيفي ذبذبات على الإطلاق؛ لأنها وقفية مهموسة. ومن ثم لا وجود معها لحزم صوتية ولا لأي ذبذبات من أي نوع، بلّغ أن تكون مقاربة أو متباعدة، أو في الجزء الأعلى أو في الجزء الأسفل.

أما حين تكون الباء المهموسة نَفَسِيَّة aspirated فإن الذي يظهر منها على الرسم الطيفي هو النَّفَس الذي يتبعها. ويمكن الاستدلال بموضعه على سلم الترددات ويحظه من القوة. أما هي في ذاتها فلا يظهر لها أي ذبذبات من أي نوع على الإطلاق.

انتهينا من ملاحظتنا على القسم الأول من الأصوات، والذي يشمل - حسب تصنيف المؤلف - الأصوات التي تتكون حزمها الصوتية من عدد

قليل من الذبذبات. وننتقل إلى القسم الثاني من الأصوات، ذلك الذي يصفه المؤلف بقوله إنه:

«يتكون من عدد كبير من الذبذبات الصوتية التي تكوّن الحزمة الصوتية الأساسية، ويوصف هذا الصوت بأنه دقيق sharp. وتظهر هذه الذبذبات في الرسم الطيفي متباعدة جداً مثل الكسرة والسين والتاء والدال» (ص ٢٤).

وما دمنا قد ألممنا بالمبادئ الأساسية في التحليل الطيفي، وما سبق تلخيصه من حقائق علمية فلن يكون من العسير استكشاف ما ينطوي عليه كلام المؤلف من أخطاء نوجزها فيما يلي:

أولاً : قوله باشتمال الكسرة والسين والتاء والدال على حزم؛ والحق أن الكسرة وحدها - لكونها حركة (أو صائتاً) يمثل الرنين فيها صفة ماهية ينعدم الصوت بانعدامها - هي الصوت الوحيد بين هذه الأصوات الذي يتشكّل من عدد من الحزم. أما السين (التي هي احتكاكية مهموسة) والتاء والدال (اللّتان هما من الوقفيات)، فلا تشتمل أي منهما على أي رنين؛ ولذا لا تدخل الحزم في تكوينها بحال.

ثانياً : أن الدال والتاء (وهما وقفتان) تظهران في الرسم الطيفي على هيئة بياض (أو فراغ) يتجلى فيه توقف الطاقة في حال النطق بهما. وتختصّ الدال بوجود نغمة مقاربة لخط الأساس في الرسم، هي تسجيل للذبذبة الحنجرية المصاحبة للقفل. أما التاء فلا وجود معها لأي ذبذبات أو حزم، ولذا يكون القول بوجود الذبذبات مع هذين الصوتين ووصفها بأنها متباعدة جداً أمراً يصطدم مع الأوليات

والمبادئ في التحليل الطيفي .

ثالثاً : إن الصوت يمكن وصفه بالحدة أو الثقل (يستخدم المؤلف بدلاً من هذين المصطلحين كلمات غريبة على الدرس الأكوستيكي مثل السُمك والدقة) إلا إذا كان انطلاقياً. أما الوقفيات كالتاء والذال فلا يمكن أن تُوصف في ذاتها بالحدة (أو الدقة بمصطلح المؤلف) لعدم اشتغالها أصلاً على أي ترددات.

أما الذي يمكن أن يوصف بذلك فيهما فهو النَّفس التالي لهما إن وجد . وبعد وجوده دليلاً على وجود أي منهما ومميزاً له .

والآن، نأتي إلى تقسيم آخر للأصوات يورده المؤلف تبعاً للاختلاف في نطقها . وينص المؤلف في هذا الشأن على ذلك بقوله :

«تختلف الأصوات من هذه الناحية إلى قسمين :

الأول : وفيه تركز الترددات وتبرز، ويسمى متضاماً compact ويمتاز بأن درجته عالية . وعند نطق هذا النوع تنحو أحد الأعضاء التي تشترك في تكوينه نحو اللهاة، ومن أمثلته الكسرة والضممة والكاف .

الثاني : وفيه تنتشر الترددات، ويسمى متشراً diffuse ويمتاز بأن درجته منخفضة . وعند نطقه ينحو أحد الأعضاء التي تشترك في تكوينه نحو مقدم الفم . ومن أمثلته الفتحة والفاء والباء» (انتهى نص كلامه ص ٢٥) .

ويستطيع القارئ في ضوء ما قدّمنا من مناقشات أن يستكشف بنفسه أخطاء هذا النص وهي كثيرة جداً . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : إن وصف درجة الصوت بالعلو أو الانخفاض يقتضي اشتمال الصوت على خاصية الانطلاق كما قدّمنا . وإذا جاز هذا الوصف في حق الكسرة والضمة فإنه لا يجوز ألّبتة في حق الكاف التي هي وقفية مهموسة .

ثانياً : إن الكاف لا تشتمل أصلاً على أي ترددات فضلاً عن أن توصف بالتركيز أو الانتشار .

ثالثاً : لا شأن للهاء بنطق الكاف . وإذا صحّ أن الكاف مخرجها للهاء فما يكون إذن مخرج القاف؟ .

رابعاً : الكسرة - كما هو معروف - حركة أمامية تنطق من وسط اللسان مع الحنك الصلب . ولا شأن لمؤخر اللسان ولا للهاء في النطق بها من قريب أو بعيد . وإذن فأى عضو ذاك الذي ينحو عند النطق بالكسرة نحو اللهاء؟ .

خامساً : لا يجوز وصف الباء بأنها ذات درجة منخفضة أو عالية ؛ لأنها كما ذكرنا صوت وقفى لا يشتمل أصلاً على أي ترددات يمكن وصفها بالانخفاض أو العلو .

سادساً : ليس من الذّقة في شيء أن يُقال إن الفاء والباء صوتان ينحو أحد الأعضاء المشاركة في النطق بهما نحو مقدم الفم . لأنه إذا كان العضوان المشتركان في نطق الفاء هما الأسنان العليا والشفة السفلى فكيف ينحو أي من هذين نحو مقدم الفم؟ . وكذلك الأمر مع الباء - بل هو أظهر - إذ لا يمكن القول بأن الشفتين،

وهما العضوان المشاركان في النطق بالباء ينحوان، أحدهما أو كلاهما، نحو مقدم الفم؟.

بقيت مسألة أخرى فيما يتعلّق بمفهوم الحزم عند المؤلف لم يذكرها المؤلف في الفصل الخاص بعلم الأصوات الأكوستيكي، بل أّخر ذكرها إلى الموضوع الذي تحدّث فيه عن الحركات. يقول المؤلف في وصف حركة الكسرة إنها:

«تنقسم إلى قصيرة وطويلة، والفرق بينهما في عدد الحزم الصوتية الأساسية؛ فالحزم الصوتية التي تكوّن الحركة الطويلة ضعف الحزم التي تكوّن الحركة القصيرة؛ وبالتالي فالزمن اللازم لتكوين الحركة الطويلة يكون ضعف الزمن اللازم لتكوّن الحركة القصيرة» (ص ٤١).

وليس لنا هنا إلا أن نعيد إلى الأذهان تلك الحقيقة العلمية التي قدّمنا بها لحديثنا عن الحزم، حيث قلنا: «إن عدد الحزم ومواضعها على سلم الترددات إنما تميز الحركات بعضها من بعض تمييزاً كيفياً لا كمياً. . وأن مجرد إطالة النطق بالحركة أو تقصيره لا يؤثر على عدد الحزم بالزيادة أو النقص، كما أنه لا يؤثر بالتغيير على مواضعها على سلم الترددات، ما دام الفرق محصوراً في الطول والقصر».

ويستبين من مقابلة هذه الحقيقة بما ذكره المؤلف أن ما قرره في هذا الشأن هو خطأ صرف لا جدال فيه.

تلكم هي أبرز الملاحظات التي عثّت لنا من خلال قراءتنا للفصل الأول

من هذا الكتاب . لكن هذه الملاحظات تضعنا أمام سؤال معضل : فكيف تأتي اجتماع هذا الكم المتركب من الأخطاء والتجاوزات في صفحات معدودات؟ وهل يعقل أن تكون التعوت والأوصاف المحمولة على الأصوات فيها من عند المؤلف؟ وإذا لم تكن من عنده - وهي كذلك بيقين - فمن المسؤول عما تضمنته من مجافاة لمبادئ التحليل الاكوستيكي والطيفي؟ إن حاصل الجواب الذي نسوقه على سنة الاختصار مآله إلى الهجوم على «ثنائيات جاكوبسون» في مبحث السمات الفارقة، واعتياصها على الترجمة اعتياصاً أفضى إلى اختلاط التصورات، وتداخل المصطلحات، وفساد النتائج. وليس بنا هنا أن نستقصي القول في هذا الأمر، فإن الحديث مُخرجُ إيانا لا محالة من الوفاء بما نحن صده من عرض وتقويم . ونأتي الآن إلى إلقاء نظرة على الفصل الثاني الخاص بعلم الأصوات النطقي، وربما تجاوزناه في بعض المسائل إلى ما يليه من فصول لجمع الأشباه والنظائر بعضها إلى بعض مما يقع جميعه في مجال هذا العلم .

٠/٣ علم الأصوات النطقي

(١) رسم جهاز النطق

نبدأ مناقشتنا لمسائل هذا العلم بعرض الرسم الذي أورده المؤلف لجهاز النطق، وما سجله تحته من بيانات توضيحية؛ (انظر الشكل ١). ولنا على الرسم والبيانات الملاحظات الآتية:

أعضاء الجهاز الصوتي

- ١ - الشفتان.
- ٢ - الأسنان.
- ٣ - اللثة.
- ٤ - الحنك الصلب.
- ٥ - الحنك اللين.
- ٦ - اللهاة.
- ٧ - طرف اللسان.
- ٨ - مقدم اللسان.
- ٩ - مؤخر اللسان.
- ١٠ - البلعوم.
- ١١ - لسان المزمار.
- ١٢ - موقع الأوتار الصوتية.
- ١٣ - طرف اللسان.

الجهاز الصوتي

[كما جاء في كتاب المؤلف]

أولاً : وضع المؤلف للثة رقم ٣ وحدد منطقة اللثة بما يكاد يحاذي وسط اللسان، على حين أن هذه المنطقة تنطبق في وضع الراحة على مقدم اللسان.

ثانياً : أعطى لطرف اللسان رقمين هما ٧ و ١٣.

ثالثاً : أعطى مقدم اللسان الرقم ٨، وجعل مساحته تمتد لتشمل منطقة كبيرة نسبياً تصل أبعد نقطة فيها إلى ما يحاذي الحنك اللين.

رابعاً : أغفل المؤلف تجويف الأنف إغفالاً تاماً.

خامساً : يصف المؤلف الفم بأنه «فراغ يحصره من الأمام الشفتين (كذا وردت وصحتها «الشفتان»)، ومن الجانب باطن اللحية» (ص ٢٩).

ومعلوم أن اللحية لا شأن لها بتحديد فراغ الفم كما يسميه، بل لا شأن لها بتشكيل الأصوات البتة؛ وإنما هو باطن الخدين.

(٢) إنتاج الصوت الإنساني وتصنيفه

يورد المؤلف تحت هذا العنوان ما نصّه: «ينتج الصوت الإنساني عندما يمر الهواء خلال المنطقة من الحنجرة والبلعوم إلى اللهاة» (ص ٢٢ - ٢٣).

ويلاحظ أن هذه العبارة تجعل من اللهاة نقطة النهاية بالنسبة لإنتاج الأصوات، مع العلم بأن معظم الأصوات إنما تنتج بسبب نشاط تجويفي الفم والأنف، وأن ما ينتج من هذه الأصوات في المنطقة الواقعة ما بين الحنجرة واللهاة هو أقل نسبياً من عدد الأصوات التي تنتج فيما وراء اللهاة.

(٣) نشاط الحنجرة

يتحدث المؤلف عن نشاط الحنجرة فيقول إنه «يساعدنا على تقسيم الأصوات قسمين متساويين هما الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة».

والتساوي المذكور في هذا النص غير وارد بطبيعة الحال في أي لغة من اللغات، ولعله أراد «قسمين متقابلين» فلم تسعفه العبارة.

ويلاحظ في هذا الصدد أن المؤلف قد وصف الأوتار الصوتية بعدد من الأوصاف التي تتناقض فيما بينها، كما تناقض في مجموعها ما يقرره علماء التشريح؛ فالوتران الصوتيان يوصفان مرة بأنهما «غشاءان مرنان»، وذلك في قوله: «ولما كان هذان الغشاءان مرنين» (ص ٢٨)، وقوله: «إذا لم يلتقي هذان الغشاءان» (ص ٢٨). ثم يصفهما في موضع آخر بأنهما «زوج من الصفائح الرقيقة الممتدة أفقياً» (ص ٢٩). وغني عن البيان أن الأغشية والصفائح والعضلات مصطلحات ذات مدلول محدد في علم التشريح، ولا ينبغي الخلط بينها بحال؛ وفهم شكل العضو أساس لفهم وظيفته. ونحسب أن اضطراب التوصيف التشريحي للحنجرة وأجزائها هو السبب فيما شاب تحديد المؤلف لوظائفها من أخطاء، من مثل قوله: إن الحنجرة «تستطيع أن تتحرك أثناء الكلام إلى فوق وتحت وأمام وخلف» (ص ٢١) وقوله: «بالرنين الحنجري» (ص ٢٨).

لا ندع الحديث عن نشاط الحنجرة قبل أن نعالج وصف المؤلف لهزمة القطع (أو الوقفة الحنجرية)، وتحديد هويتها من حيث الجهر والهمس. إن الهزمة عند المؤلف صوت «لا يمكن وصفه بالجهر أو الهمس» (ص ٢٨ وأيضاً ص ١٥٣). وهذا الوصف ظاهر الخطأ، وإن كان المؤلف فيه متبعاً وليس بمبتدع. وإقامة الدليل على خطأ الوصف أمر من اليسر بمكان؛ فالجهر اهتزاز منتظم للأوتار الصوتية ينتج النغمة الحنجرية، والهمس هو سلب الجهر؛ أي انعدام الاهتزاز المنتظم وغياب النغمة الحنجرية. وإذن

فالأوتار الصوتية إما أن تهتز فيكون الجهر، وإما ألا تهتز فيكون الهمس، ولا وسط بين الاهتزاز وعدم الاهتزاز. ولا عبرة في ذلك بتعدد الأوضاع النطقية؛ فإنها مهما تعددت لا بد أن تؤول إلى أحد هذين الإمكانين: الاهتزاز المنتظم أو عدم الاهتزاز، ولا ثالث لهذين الاحتمالين. والمؤلف في ذلك تبع لبعض اللغويين كالدكتور كمال بشر في كتابه «علم الأصوات» الذي تابع بدوره الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه «الأصوات اللغوية». وقد أقام الدكتور أنيس رأيه هذا على أساس ترجمة غير دقيقة لعبارة دانيال جونز الشهيرة في وصف همزة القطع (It is neither voiced nor breathed)، وصحح الدكتور عبدالرحمن أيوب في كتابه «أصوات اللغة» خطأ الترجمة، وناقش هذه المسألة مناقشة علمية دقيقة؛ فليرجع إليها من أراد التفصيل.

غير أن اللافت للنظر هنا هو أن المؤلف لم يتمسك بهذا الرأي في همزة القطع من حيث كونها - في رأيه ورأي من تابعهم - صوتاً «لا يمكن وصفه بالجهر أو الهمس» فقد أورد في أماكن أخرى توصيفات لهذا الصوت يفهم منها أنه صوت مهموس. ومن ذلك قوله في صفة الهاء: «إنها صوت احتكاكي مهموس، ونعته للهمزة بأنها النظير الانفجاري للهاء» (ص ١٥٣). وهذا القول يعني أن الصوتين يتفقان في كل الخصائص ما عدا الانفجار، وعلى هذا تكون الهمزة صوتاً مهموساً. كذلك يقول المؤلف إن الهمزة تتحول في بعض الظروف إلى «نظيرها المجهور وهو العين»، ومعنى هذا أيضاً أنها مهموسة. ومن الصعب تفسير هذا الاضطراب في وصف الهمزة على نحو مقنع.

(٤) وصف الهاء

ثمة إجماع بين علماء الأصوات العرب في القديم على أن الهاء والهمزة من أصوات أقصى الحلق. هو وصف ملازم عندهم لما نسميه بأصوات الحنجرة، لذلك لا خلاف بين القدماء والمحدثين على أن مخرج الهاء هو فراغ المزمار الواقع ما بين الوترين الصوتيين.

وقد خرج المؤلف على هذا الإجماع حين جعل مخرج الهاء من البلعوم (أي الحلق)، فقال: «إن هناك صوتاً بلعومياً لا يمكن وصفه بأنه احتكاكي، بل يوصف بأنه هوائي، هذا الصوت هو الهاء» (ص ٢٩). ويعود المؤلف إلى تأكيد هذا القول بأجلى عبارة وأوضحها فيقول: «الانسداد غير التام أو التضيق في البلعوم يؤدي إلى إنتاج صوت العين والحاء وعدم الانسداد أو التضيق في البلعوم يؤدي إلى إنتاج صوت الهاء» (ص ٢٩). والمؤلف بهذا القول يجعل الهاء والعين والحاء من مخرج واحد هو البلعوم. وهذا أيضاً خطأ ظاهر لا يمكن الدفاع عنه.

لكن الغريب أن المؤلف في مواضع أخرى من كتابه قد عامل الهاء معاملة مناقضة تماماً لما سبق أن قرره، وأعاد تأكيده بنصوص قاطعة الدلالة في أن الهاء صوت بلعومي، يشارك العين والحاء في مخرج واحد. ذلك أنه حين حاول وضع جدول يحدد مخارج الأصوات العربية والعبرية وصفاتها فزغ إلى جدول Gleason فنقله وأجرى فيه بعض التعديل. وفي هذا الجدول (انظر الشكل ٢) وقعت الهاء وهمزة القطع تحت المخرج المزماري، ولم يشمل مخرج البلعوم في الجدول، إلا صوتين فقط هما العين والحاء. أي أن الهاء، تبعاً لهذا الجدول، لا تشارك العين والحاء البلعوميتين مخرجهما، بل إنها وهمزة القطع تخرجان من المزمار؛ أي الحنجرة.

مخارج الصوامت في العربية والعبرية
الجدول الآتي يوضح هذه المخارج

التوقيعات	الاحتكاكيات		الرنينيات			
	الركب	المركب	الساكنة	المتحركة	المتحركة	المتحركة
شفتي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
شفتي أسنان	ف	ف	ف	ف	ف	ف
أسنان	ف	ف	ف	ف	ف	ف
لثوي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
أسنان لثوي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
لثوي حنكي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
حنكي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
حنكي رخو	ف	ف	ف	ف	ف	ف
لهوي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
بلعومي	ف	ف	ف	ف	ف	ف
مزماري	ف	ف	ف	ف	ف	ف

252 P reason

ولقد تصورت للحظة أن وضع الهاء في الجدول تحت المخرج المزماري وإبعادها عن المخرج البلعومي ربما كان سهواً غير مقصود. ولكن المؤلف في مواضع أخرى يؤكد أيضاً وبأجلى عبارة وأوضحها أن الهاء صوت حنجري، فيقول: «كان يوجد في اللغة السامية الأم صوتان حنجريان: الأول احتكاكي مهموس وهو الهاء، والثاني النظير الانفجاري له وهو الألف أو الهمزة» (ص ١٥٣).

ويزيد المؤلف هذا القول تأكيداً من خلال وصفه للعملية النطقية المنتجة للهاء بقوله: «يمر الهواء خلال الانفراج الواسع الناتج عن تباعد الوترين الصوتيين بالحنجرة محدثاً صوتاً احتكاكياً» (ص ١٥٣).

ليست مسألة تحديد مخرج الهاء هي مناط التناقض الوحيد في النص السابق؛ فالنص يحدد صفة الهاء بأنها صوت احتكاكي بعد ما سبق أن قرره (ص ٢٩) في هذا الشأن من قول مخالف، حيث أكد أن هذا الصوت «لا يمكن وصفه بأنه احتكاكي بل يوصف بأنه هوائي». وعلى الرغم من أن عدوله عن القول بهوائية الهاء إلى القول باحتكاكيته هو عدول إلى الصواب، لم يكن وصفه للعملية النطقية المنتجة لها موفقاً كل التوفيق؛ فمرور الهواء من انفراج واسع ينتج عن تباعد الوترين الصوتيين لا يمكن أن ينتج صوتاً مسموعاً، فضلاً عن أن يكون هذا الصوت هو الهاء الاحتكاكية. والاحتكاك لا ينتج إلا من تقارب العضوين الناطقين، وليس من تباعدهما.

وتلخيصاً لهذه المناقشة نقول: إن الهاء في (ص ٢٩) من الكتاب هي صوت بلعومي من مخرج الحاء والعين لا يوصف بالاحتكاك بل بالهوائية، وهي في (ص ١٥٣) صوت حنجري من مخرج الهمزة يتصف بالاحتكاك. وهذا التناقض من الظهور بما لا يحتاج إلى مزيد إيضاح.

(٥) تهيمس الباء

يحدد المؤلف الموقع الذي تنطق فيه الباء فيلحقها التهيمس بقوله: «صوت الباء في العربية يكون مهموساً إذا وقع ساكناً بين صوتين مهموسين» (ص ٥٤).

والحق إن هذا الشرط محال التحقيق؛ لأن وقوع الباء ساكنة بين صوتين مهموسين يقتضي تنابع ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة؛ ذلك أن الأصوات المهموسة في العربية لا تكون إلا صوامت. ومن هنا كان لا مفر لأي صوت صامت على الأقل من أحد أمرين: إما أن يسبق بحركة، وإما أن يتبع بحركة، وإذا توالى صامتان فلا بد أن يكون أولهما مغلقاً لمقطع، والثاني فاتحة لمقطع جديد. أما وقوع الصامت ساكناً بين صوتين مهموسين على ما يقول المؤلف فلا سبيل إلى تحقيقه في النطق بحال.

(٦) الوقفيات المهموسة

يضع المؤلف مصطلح «الوقفيات المهموسة» في مقابل المصطلح الإنجليزي aspirated plosives (ص ٣٤). وإذا تجاوزنا عن عدم الدقة في ترجمة plosive إلى وقفي، فإن من الأهمية بمكان أن ننبه إلى أن المصطلح aspirated لا يعني في استعماله الصحيح الهمس، وإنما يعني النفسية. والجهة منفكة بين الهمس والنفسية: فقد يكون الصوت الوقفي النفسي مهموساً وقد يكون مجهوراً. وفي العالم عدد كبير من اللغات يستخدم التقابل بين المهموس والمجهور من الأصوات الوقفية النفسية على أنه سمة من السمات الفارقة في نظامه الصوتي. ونضرب مثلاً لذلك لغة الأوردو، إذ تعترف بالتقابل بين:

$g, g^h; k, k^h; d, d^h; t, t^h$

(٧) النون في العربية

عالج المؤلف النون العربية من جهتين: ما يتعلق بأحكامها، وما يختص بالتوصيف النطقي لها.

فأما من جهة أحكام النون فقد حددها بقوله: «تنطق النون نطقاً خالصاً إذا كانت قبل ء، ح، ع، خ، غ، وإذا تبعته (كذا وردت وصحتها: «اتبعت») بصوت آخر طراً عليها ما يسمى بالإخفاء» (ص ٩١).

ويرد على هذا القول عدد من المآخذ:

أولاً : أن هذه الأحكام تختص بالتجويد، وهو مستوى خاص من الأداء للنص القرآني لم يعرف عن العرب - على اختلاف لهجاتهم - الالتزام به فيما سواه من مستويات.

ثانياً : إذا سلمنا باختصاص هذه الأحكام بالمستوى المثالي للأداء الواجب الاتباع فإننا نلاحظ أن المؤلف أورد حروف الإظهار ناقصة فلم ينص على الهاء؛ والنص عليها واجب.

ثالثاً : أن هذه الأحكام التي أطلقها المؤلف دون قيد هي مقيدة بالنون الساكنة فقط. أما النون المتحركة فحكمها الإظهار مطلقاً.

رابعاً : أنه أغفل أحكاماً أخرى من أحكام النون الساكنة مثل الإقلاب، أي قلبها ميماً إذا تلتها الباء كقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ (النساء/٣٦).

وأما من جهة التوصيف النطقي للنون في حال إخفائها فيسوق فيه هذا القول:

«تسمى النون خفيفة أو مخفأة أو خفية. وتصبح مجردة غنة في الخيشوم لا علاقة للفم في النطق بها، والغنة نغمة خيشومية محددة، وترنم يقع بإغلاق الفم» (ص ٩١).

ولا يحتاج المرء إلى كبير جهد ليستكشف ما في هذا القول من تناقض

مُسْتَعْلَن؛ إذ يتردد المؤلف في أسطر قليلة بين النفي القاطع لعلاقة الفم بنطق الغنة، والقول بأن إغلاق الفم شرط في حدوثها. والمؤلف يقتبس - في هذا المقام - عن كانتنيو قوله: «ويبدو أن النون في هذه الحالة كانت تبدل تقريباً فيصير مخرجها مخرج الحروف بعدها» (ص ٩١). وهذا القول المقتبس ظاهر الدلالة في أن الغنة لا يمكن أن تتشكل من غير تدخل من الفم.

(٨) أنصاف الحركات في العربية: الواو والياء

يصف المؤلف عملية النطق بالواو التي هي نصف حركة بقوله:

«تبدأ أعضاء النطق في اتخاذ الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة، ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى وضع حركة أخرى، وتختلف نقطة البدء اختلافاً يسيراً فيما بين المتكلمين وحسب الحركة التالية» (ص ١٦٨).

وشبه بذلك ما وصف به عملية النطق بالياء التي هي نصف حركة، حيث قال:

«تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق حركة الكسرة، ثم تنتقل منه بسرعة إلى وضع حركة أخرى هي أشد بروزاً. وهذا الانتقال السريع من الكسرة هو الذي يكون الصامت المعروف بالياء» (ص ١٦٩ - ١٧٠).

ويلاحظ على هذا الوصف أنه ينطبق على الواو والياء حين تكون أي منهما بداية مقطع كما في: «وصل» و«يصل». ويظل الوصف قاصراً عن شمول الحالة الأخرى حيث تكون الواو والياء نهاية مقطع كما في: «نَوم» و«بَيت»؛ حيث يتم الانتقال من حركة الفتحة التي هي أشد بروزاً إلى

العنصر الأضعف وهو موضع النطق بالضمّة أو بالكسرة، مكوناً الصوت الانزلاقي الذي نسميه بالواو أو الياء .

على أن الباحث في مكان آخر من كتابه يعطي لكل من الواو وصفاً مخالفاً فيقول :

«إن اللسان يصل أثناء النطق إلى النقطة التي تتكون فيها حركة الكسرة، وإذا تعدى اللسان هذه النقطة سينتج احتكاك مسموع للهواء نتيجة لتكوين مجرى ضيق حصر بين اللسان والحنك الصلب، وهذا يؤدي إلى تكوين صوت الياء» (ص ٤٠)،

كما يورد بالنسبة للواو وصفاً مشابهاً فيقول إن اللسان يتخذ عند نطقها وضعاً :

«يؤدي إلى تكوين حركة الضم، أما إذا ارتفع اللسان أكثر من هذا فإن المجرى الهوائي سيضيق، وهذا سيؤدي إلى إنتاج احتكاك مسموع هو الذي نطلق عليه صوت الواو» (ص ٤٠).

ويختلف هذا الوصف الأخير للصوتين عن الوصف السابق في أمور ثلاثة :

أولها : أنه بمقتضى الوصف الأخير يمكن أن تتشكل الواو أو الياء بلا انتقال للسان من موضع النطق بالضمّة أو الكسرة إلى حركة أخرى . أي أن الواو والياء يمكن تشكل كل منهما من نقطة معينة من نقاط النطق من غير ضرورة للانتقال من هذه النقطة إلى نقطة أخرى ، حتى يتحقق الطابع الانزلاقي للصوتين .

أما الوصف السابق فلا يعد الواو والياء شيئاً آخر غير الانتقال من الضمة والكسرة إلى حركة أخرى .

ثانيها : أن الوصف الأخير يفترض لمخرجي الواو والياء نقطتين آخرين غير نقطتي الضمة والكسرة، وأن كلتا النقطتين أعلى وأقرب إلى سقف الفم إذا ما قيستا بالضمة والكسرة. أما الوصف السابق فيعد نقطتي الضمة والكسرة هما نفس نقطتي الواو والياء، ولا يميّز بينهما إلا بالانتقال إلى الحركة التالية.

ثالثها : أن كلاً من الواو والياء قد وصف هنا بأنه صوت احتكاكي ينتج عند النطق به احتكاكاً مسموعاً، خلافاً للوصف السابق الذي عدّهما أشباه حركات.

وحاصل هذه المقارنة بين هذه الأوصاف أنها متناقضة كما هو واضح، وأنها - في صورتها الأخيرة - تنكر على الواو والياء طبيعتهما الانزلاقية، وتضعهما في عداد الأصوات الاحتكاكية، وهذا كله توصيف مضطرب ويبعد من الصواب كل البعد.

(٩) الحركات

في حديث المؤلف الموثوث في تضاعيف كتابه عن الحركات أمور كثيرة تستوجب التأمل والتعقيب.

ونبدأ بملاحظة حول تسمية المؤلف للحركات «الرنينيات المتوسطة الشفوية»، وهو يذكر أن هذه التسمية ليست خاصة به، ولكنها موضع إجماع من جميع اللغويين، وهذا هو نص كلامه إذ يقول: «جرى الاصطلاح بين كل علماء اللغة (كذا) على أن يقصد بالرنينيات المتوسطة الشفوية الحركات» (ص ٢٨).

والحق أنه يندر أن يتفق كل علماء اللغة على أمر ما في مجال

اختصاصهم، ولا أذكر - بالنسبة لهذا المصطلح - أنه قد وقع لي في كتاب عربي أو أجنبي أو مترجم. ويبدو بعيداً على عَالِم من علماء الصوتيات أن ينعت الحركات بالرنينيات المتوسطة؛ فالتوسط لا بُدَّ أن يكون بين طرفين، وفي غيبة ذلك يفقد التوسط معناه، والحركات هي قمة الأصوات الرنانة وأوفرها حظاً من الرنين. فكيف يمكن أن تُسمّى بالرنينيات المتوسطة؟ وعلى أي حال، لقد كان يحسن بالمؤلف - وقد نسب هذا القول إلى كل علماء اللغة - أن يدل قارئه ولو على كتاب واحد اعتمد صاحبه هذا المصطلح في وصف الحركات، فقد يكون في هذه الإشارة فائدة جلية لي ولغيري من المشتغلين بهذا العلم.

الأمر الثاني في حديثه عن الحركات هو قوله عن حركة الكسرة الممالة في العربية أنها «غير موجودة في نظامها الكتابي» (يعني في نظام اللغة العربية الكتابي)، وإن كانت موجودة في نظامها الصوتي نحو قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها باسم الله مجريها ومرساها﴾ (ص ٤١).

ويلاحظ هنا أن الكسرة الممالة ليست - كما يقول المؤلف - وحدة من وحدات النظام الكتابي. وبعبارة أخرى نقول: إن الكسرة الممالة ليست من صوتيمات الحركات في الفصحى، بل هي تنوع (أو ألوفون) من تنوعات الفتحة الطويلة (أي ألف المد). والمثال الذي أورده من الآية الكريمة دليل على عكس ما أراد؛ لأن النطق بالمد الخالص والمد الممال في كلمة «مجريها» يتعاوران الكلمة فلا يؤدي تبادلهما إلى تغيير في دلالة الكلمة. أما في كثير من اللهجات العربية فقد دخلت الكسرة الطويلة الممالة إلى النظام الصوتي، وذلك على خلاف ما عليه النظام في عربية القرآن الكريم الذي استشهد به المؤلف. وعلى ذلك يكون التمييز بين معاملة الكسرة

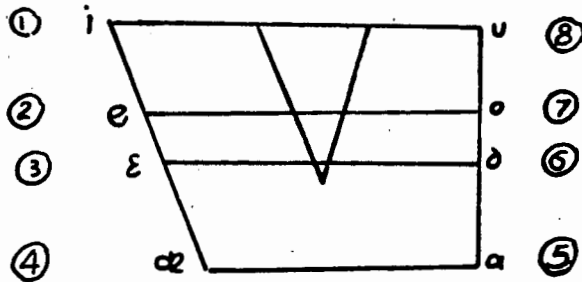
الطويلة الممالة في النظام الكتابي والنظام الصوتي للعربية الفصحى غير قائم على أساس.

والأمر الثالث في حديثه عن الحركات يتصل بعرضه لنظرية الحركات المعيارية عند دانيال جونز الذي جاء على النحو التالي، قال:

«ومن أهم الأنظمة التي وضعها المتخصصون في الأصوات لتصنيف الحركات هو ذلك النظام الذي وضعه دانيال جونز Daniel Jones، ويتكون هذا النظام من ثمان حركات» (ص ٢٩). ثم أخذ المؤلف بعد ذلك يعرف بالحركات الثماني.

وقد أثار عرضه للنظرية والشكل التوضيحي الذي أورده لها، وتعريفه بهذه الحركات عدداً من الملاحظات نسجلها على النحو التالي:

أولها : أن الحركات المعيارية الأساسية في نظرية جونز تسع. وقد أغفل المؤلف الحركة المركزية في كلامه وفي الشكل التوضيحي الذي أورده (انظر الشكل ٣).



ثانيها : أن بعض الرموز الصوتية التي استخدمها تختلف عن رموز دانيال جونز اختلافاً كبيراً، إذ تشير الحركة الرابعة عنده إلى حركة أخرى مختلفة تماماً عند جونز.

ثالثها : أن جونز في نظريته لم يكتف بتحديد الحركات المعيارية الأساسية التسع كما يفهم من كلام المؤلف ، بل إنه ذهب إلى تحديد حركات معيارية أخرى إضافية ، باعتبار اختلاف درجات استدارة الشفتين في الحركات الأمامية والمركزية والخلفية .

رابعها : أن التمثيل للحركة الرابعة عند جونز بالفتحة المرققة التي تلاحظ في النطق بلفظ الجلالة مسبقاً بكسر (بالله) ، وللحركة الخامسة عنده أيضاً بالفتحة المفخمة التي تلاحظ في النطق بلفظ الجلالة مفخماً تمثيل غير دقيق . لأن الحركتين عند دانيال جونز هما أقرب إلى الإمكان الافتراضي منهما إلى التحقق الواقعي . إذ هما نتيجة أقصى انفتاح ممكن لتجويف الفم ؛ وهو أمر لا يتوافر في ظروف النطق العادية .

(١٠) المقطع والتقسيم المقطعي

أمران يلتفتان النظر في هذا المقام هما تعريف المؤلف للمقطع ، وعرضه لنظرية جسبرسن في تفسير ظاهرتي المقطع والتقسيم المقطعي . يعرف المؤلف المقطع بقوله : «المقطع هو الصوت الذي يمثل قمة الإسماع» (ص ٤٦) .

وهذا التعريف للمقطع غير صحيح ؛ وإنما هو تعريف لنواة المقطع أو ذروته . ومن المعروف أن المقطع يختلف كمياً بحسب اللغات ، فقد يتكوّن من صوت واحد ، وقد يصل في بعض اللغات إلى ستة أصوات ، وهو في جميع حالاته لا يشتمل إلا على قمة إسماع (أي نواة) واحدة . وإذن فالتسوية في التعريف بين المقطع وقمة الإسماع باطلة .

وأما عن نظرية جسبرسن في المقطع فقد ساق المؤلف في شأنها عرضاً لفهمه الخاص للأساس الذي بنى عليه جسبرسن نظريته، وفيه يقول المؤلف:

«وهذه النظرية قائمة على الأساس الصوتي، وتقوم على أساس تحديد معنى الإسماع. إن سماع الصوت يعتمد على عمود من الهواء المتذبذب. وكلما كان العمود أكبر من غيره كان إسماعه أكبر من العمود الأقصر» (ص ٤٤ - ٤٥).

والحق أن جسبرسن لم يذكر في نظريته شيئاً عن عمود الهواء الأصغر أو الأكبر. وإذن فهذا التفسير هو أيضاً اجتهداد شخصي غلط لا ينبغي حمله على جسبرسن. وتزيد مسؤولية المؤلف عن هذا التفسير جسامته حين نعلم أنه لا يصطدم مع ما قرره جسبرسن فحسب، بل يناقض الحقائق العلمية عن الصوت من جهات كثيرة.

منها: أن طول عمود الهواء وقصره يؤثر أساساً على التردد، ومن ثم على درجة الصوت أو انخفاضها، وليس على درجة الإسماع التي تربط أساساً بالشدة.

ومنها: أن الهواء - وهو الوسط الناقل بين المتكلم والسامع في الظروف المعتادة - لا يتخذ شكل عمود للهواء يقصر أو يطول. وهذا الكلام صادق على طرفي عملية الاتصال: المتكلم والسامع. أما من جهة المتكلم فإن ثمة عدداً كبيراً من الأصوات لا تنتج بواسطة تغير في عمود الهواء، وأما من جهة السماع فإن الوسط المحيط به هو الهواء الجوي، وهو الذي ينقل الذبذبات إلى جهاز السمع عنده. ولا يمكن - بداهة - أن يتخذ الهواء الجوي في هذه الحال شكل عمود يختلف طولاً وقصراً. ومن البدهي أيضاً أنه كلما بعدت المسافة بين المتكلم والسامع قلت درجة الإسماع. وعلة ذلك أن الطاقة

المبدولة في إنتاج الصوت سيستمر تأثيرها على جزيئات الهواء في المسافة الواقعة ما بين مصدر الصوت وطبلة الأذن حتى يصل تأثيرها إلى الطبلة فتحملها على الاهتزاز. وبعد المسافة يزيد من عدد جزيئات الهواء المتأثرة بانتقال الطاقة، وبذلك تتوزع الطاقة على عدد من جزيئات الهواء يزيد وينقص تبعاً لبُعد المسافة وقصرها.

ونعتقد أنه لا ينبغي الاجتهاد في مثل هذه الأمور برأي شخصي وحمله على من لم يقل به، لاسيما إذا كان من المحتمل أن يناقض حقائق العلم المعلومة منه بالضرورة.

(١١) فيرث وعلم الفوناتيک

ينسب المؤلف إلى فيرث أنه أكد «أن كلاً من الفوناتيک والفونولوجيا يضمنان فروعاً متخصصة. يضم الفوناتيک الفروع الآتية:

(أ) الفوناتيک التجريبي: ويهتم بدراسة الأصوات دراسة فيزيائية،

فهو يركز على معرفة خواص الأصوات ومكوناتها الطبيعية.

(ب) الفوناتيک بالمعنى الضيق: ويهتم بتحليل الأصوات تحليلاً

فسيولوجيا وفيزيائياً.

(ج) الفوناتيک بالمعنى الواسع: ويهتم بعملية تصنيف الأصوات على

أسس نطقية وفيزيائية» (انتهى كلام المؤلف: ص ٥٩).

ولم يذكر المؤلف - إذ نسب ما نسبته إلى فيرث - مرجعاً نقل عنه ما نقل. ومن المشكوك فيه أن يصدر مثل هذا الكلام عن فيرث، فقد أجهدت نفسي لأستكشف الفروق بين الفروع الثلاثة من خلال عبارة المؤلف فلم أجد، ولعل غيري يحالفه التوفيق فيما أخفقت فيه، ولاسيما

أن مجال الفوناتيک التجريبي - بداهة - هو أوسع من أن يقتصر على الدراسة الفزيائية وحدها.

٠/٤ الفونولوجيا والدراسة التاريخية

الباب الثالث الذي يحمل عنوان «الدراسة التاريخية للأصوات» هو أكبر أبواب الكتاب. إذ تبلغ عدد صفحاته مئة وأربعاً وأربعين صفحة، على حين اختصّ الباب الثاني ذو الفصل الوحيد «علم الفونولوجيا» باثنتي عشرة صفحة فقط. وربما أشعر هذا بأن الباب الثالث هو المقصود أصالة. وأما البابان الأولان فقد جاءا مقدمة له وتبعاً. ونقرر ابتداءً أن جميع ما شمله الباب الثالث لا يكاد يدخل تحت الدراسة اللغوية التاريخية historical linguistics، وإنما هي دراسة مقارنة comparative linguistics. والصلة بين المنهج المقارن والمنهج التاريخي في دراسة اللغة - وإن كانت وثيقة - لا تسمح بالخلط بينهما كما يبدو من عنوان الباب. وفي ظننا أن الكتاب كان يمكن أن يقتصر على الباب الثالث فقط؛ إذ الصلة بين الباب الأول والثالث منبئة تماماً. أما الباب الثاني فقد كتبه المؤلف ليستخلص منه فكرة الفونيم والألوفون. ثم حاول أن يوظف هذين المفهومين في مبحثه المقارن ليعرض معطيات المقارنة الصوتية الموجودة بحذافيرها في الكتب الشهيرة التي عالجت فقه اللغات السامية في ثوب يظنه جديداً.

وليس من العسير على دارس اللغة أن يقع على القدر المشترك بين علماء اللسان في فهم مصطلح الفونيم، لكن المؤلف حاول أن يتبع الاختلاف بين المدارس والاتجاهات اللسانية المختلفة حول مفهوم الفونيم. وفي خلال ذلك نلاحظ أن هذا المفهوم في ذاته وفي علاقته بمفهوم الألوفون قد أصابه الاضطراب.

وأول مظاهر هذا الاضطراب يبدو في عرضه لوجهة نظر علماء المدرسة الأمريكية في المسألة إذ يقول عنهم إنهم «استخدموا مصطلح الفونيم لدراسة الأنماط الصوتية المكونة للنظام الصوتي للغة المعينة بوصفها وحدات مميزة للمعنى ثم استبدلوا مصطلح الفونيم بمصطلح آخر هو الفونيمكس» (ص ٦٠). . . . وغني عن البيان أن مصطلح الفونيمكس ليس بديلاً لمصطلح الفونيم، كما أنهما ليسا مترادفين.

وثاني مظاهر الاضطراب بدت في ابتكار المؤلف لمصطلح لا عهد للباحثين به بين مصطلحات علم الأصوات ألبتة، ونعني به مصطلح «ألفونيم»، وقد ركه المؤلف تركيباً مزجياً عجيباً من الفونيم والألفون، وجعله عنواناً على الفصل الأول (وهو في الوقت نفسه الفصل الوحيد) الذي يتكوّن منه الباب الثاني.

ويشرح المؤلف هذا المصطلح المركّب تركيباً مزجياً بقوله:

«يسمى الاختلاف الذي يؤدي إلى اختلاف في المعنى (فونيم)،
أما الاختلاف الذي لا يؤدي إلى اختلاف في المعنى يسمى (ألفونيم)»
(ص ٥٤).

ومصطلح «ألفونيم» هذا يجمع في تركيبه السابقة allo بالإضافة إلى المصطلح phoneme. وهذه السابقة كما ينص معجم هارثمان وستوك وغيره من المعجمات المتخصصة تستخدم لتدل على التنوعات الفرعية بالنسبة لوحدة أساسية مميزة، فلكل فونيم ألفونات، ولكل مورفيم أومورفات، ولكل جرافيم أوجرافات. . . وهكذا. ومن الخطأ البين استعمال السابقة allo مع المصطلح الخاص بالوحدة اللغوية كاملة على النحو الذي فعله المؤلف.

ومن هنا وجدنا المؤلف يستخدم المصطلح الأصل ألفون مع المصطلح الذي اخترعه أوفونيم بوصفهما مترادفين. ومن ذلك قوله: «الجيم له أوفونيم آخر هو غ» (ص ١٣٩)، وقوله: «ولهذا الصوت (ق) أوفونيمات في اللغات السامية» (ص ١٤٤). وتكرر ذلك في عشرات المواضع (منها ص ١٣٦، ١٤٤، ١٤٥).

فلندع هذه المشكلة - على خطورتها - جانباً لنرى كيف طبق المؤلف مفهومي الفونيم والألفون (وليس الأوفونيم) على الدراسة المقارنة لأصوات اللغات السامية، ولنذكر جيداً - قبل الدخول في قلب المناقشة - أن المؤلف قد حدد العلاقة بين الفونيم والألفون بقوله:

«يقال لألفونات الفونيم الواحد إنها في توزيع تكاملي بمعنى أن نطق الكاف خاء في العبرية مرتبط بموقع معين، ولا يمكن أن تنطق خاء إذا لم تقع في هذا الموقع المعين، وكذلك نطقها كافاً. أما الكاف والحاء في العربية فهما صوتان يؤديان إلى اختلاف في المعنى، مثل كال وخال، لهذا فكل منهما فونيم مستقل» (ص ٥٤).

ويبدو هذا الكلام - في نظرنا - مستقيماً وهو يعني أن القول بأن صوتاً ما هو ألفون بالنسبة لصوت آخر يستلزم توافر شرط التوزيع التكاملي، وأن الصوتين اللذين قد يعدّان أوفونين لفونيم واحد في لغة ما - كالكاف والحاء في العبرية - قد يكونان فونيمين مستقلين في لغة أخرى كالعربية. وينشأ عن هذا بالضرورة - بداهة - أن تصنيف الأصوات إلى فونيمات وألفونات ينبغي أن يتم في إطار اللغة الواحدة ضمناً لتجانس المادة واتساق النسق، بل إن هذا الشرط عند التوزيعيين مطلوب إعماله لا في إطار اللغة الواحدة فقط، بل في إطار كل لهجة من لهجات اللغة الواحدة؛ حيث إن العلاقة بين الفونيمات والألفونات في لهجة القاهرة لا يمكن أن

تنطبق على أي لهجة عربية أخرى، ولا على اللغة الفصحى المعاصرة من باب أولى.

هذا كلام مستقيم، لكن المؤلف حين استخدم مفهوم الفونيم والألوفون في المقارنة لم يستقم له الأمر، واضطرب بين يديه اضطراباً شديداً. وهذه هي الأدلة:

يضرب المؤلف مثلاً للفونيمات والألوفونات فيقول:

«مثال لذلك صوت الباء في اللغة العربية، فالألوفونات المختلفة

له هي:

(أ) الميم نحو بان البدر ومان البدر في لغة مازن وربيعه.

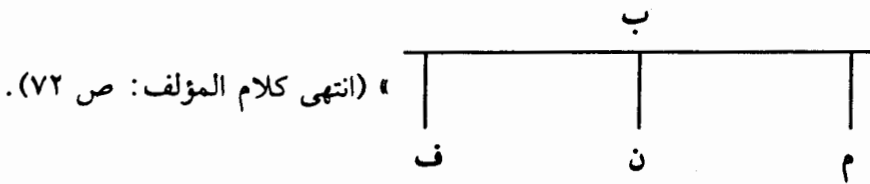
(ب) النون نحو sibbolet في العبرية، وسنبلة في العربية.

(ج) الفاء نحو بور وفور عند الفُرس الذين يتكلمون العربية.

وهكذا يقوم عالم اللغة التاريخي بإحصاء الألوفونات المختلفة

للفونيم الواحد.

ويوضح الرسم الآتي ذلك



وملاحظتنا هنا جوهرية؛ لأن اشتراط التوزيع التكاملي بين الألوفونات واشتراط تحقق هذا التوزيع التكاملي، ومن ثم في إطار اللغة الواحدة، بل في إطار اللهجة الواحدة لا يجيز بحال الجمع بين صورة لهجية من صور النطق في العربية، مع صورة عبرية، مع صورة تشيع على ألسن الفُرس

المتكلمين بالعربية لتكوّن منها فونيماً هو الباء، والوفونات لهذا الفونيم هي الميم والنون والفاء. ذلكم في رأينا خطأ جسيم لا يقبل التأويل، ولا دافع له. ويزيد من جسامه الخطأ أنه يمثل النموذج الأساسي الذي اتبعه المؤلف في هذا الباب كله، والأمثلة أكثر من أن تحصى؛ وذلك من مثل قوله:

«الألوفونات المختلفة لصوت الميم يوضحها الجدول الآتي:

(لاحظ أن ما يلي ليس بجدول):

م				
و	ن	أ	ب	ف (ص ٨٨)
في الأكادية	العربية	الأوجارية	العربية	العبرية

وتتكرر أمثلة لهذه الأشكال على سبيل المثال في الصفحات: ٩٢، ١١١، ١١٣، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٩، ... إلخ.

ومن المؤسف أن هذا الخطأ الذي انطلقت منه الدراسة المقارنة وشملت الباب الثالث كله (١٤٤ صفحة) كفيل بأن يكون سبباً في انهيار هذه الدراسة من أساسها انهياراً لا يُرجى معه - في نظرنا - إصلاح أو ترميم أو طلاء.

٥/٠ ملاحظ عامة وتقويم

ثمة ملاحظ عامة كثيرة يطول بنا المقام إذا تتبعناها وقد لا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من بعضها، ونكتفي بالإشارة المجملّة إلى نماذج منها: (١) أخطاء في ترجمة بعض النصوص عن الإنجليزية. ومما أمكن مراجعته على أصله النص التالي الذي أخذه من بالمر (Palmer):

“Thus a large cavity with a small operture makes for a low rate of vibration and a low tone. The pitch of the tone produced raises as the cavity is made smaller or the orifice larger”.

وقد ترجم المؤلف هذا النص بقوله :

«وإذا زاد التجويف وضائق الفتحة قلت نسبة الزيادة في عدد الذبذبات. وهذا يؤدي بالتالي إلى تغيير ضئيل في النغمة. ويزداد عدد الذبذبات تدريجياً كلما قل الفراغ وضائق الفتحة» (ص ٣١).

وأيسر مقارنة بين النصين تهدي إلى بُعد ما في النص الأصلي عما في النص المترجم، فهو يترجم عبارة بالمر «and a low tone» بقوله :

«وهذا يؤدي بالتالي إلى تغيير ضئيل في النغمة» بدلاً من «نغمة منخفضة الدرجة»، كما يترجم قول بالمر :

إلى : “as the cavity made smaller or the orifice larger”

«كلما قل الفراغ وضائق الفتحة» (بدلاً من) «كلما ضاق الفراغ أو اتسعت الفتحة». ولسوء الترجمة وفسادها أمثلة أخرى نمسك عن ذكرها خشية الإطالة، وقد سبقت الإشارة إلى آثار ذلك في عرض حديثنا عن ثنائيات جاكوبسون وما آل إليه أمرها في القسم الصوتي من الكتاب.

(٢) لا تشمل قائمة المراجع في آخر الكتاب على أي معلومات بيلوجرافية كسنة الطبع، أو رقم الطبعة أو مكان النشر. فمن بين تسعة وثلاثين مرجعاً عربياً وأجنبياً لم تذكر المعلومات البيلوجرافية إلا في ستة مراجع فقط. كما أصاب أسماء المراجع قدر كبير من التحريف في بعض الأحيان.

(٣) شيوع الأخطاء النحوية في الكتاب، وقد أشرنا إلى بعضها من خلال ما استشهدنا به من نصوص للمؤلف. وبقي قدر كبير منها لم نشر إليه. وكان يحسن بالمؤلف - ولا تثريب عليه - أن يعهد بالكتاب إلى من يوثق بعربيته ليراجعه مراجعة دقيقة تنقيه من هذه الأخطاء.

ويمكن أن نوجز تقويمنا لهذا الكتاب بعد هذه الجولة التي طالت بين فصوله وأبوابه فنقول: إن هذا الكتاب هو معالجة تلفيقية غير متخصصة لمسائل وقضايا لا يجدي في معالجتها إلا التخصص الدقيق والمتابعة العلمية المثابرة؛ إذ هي بطبيعتها تستعصي على الهواة، وتتأبى على التخمين والحدس.

* * *

المبحث السادس

في صوتيات العربية

لمحي الدين رمضان

عرض وتصويب

نشر أول مرة في: المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي

للغة العربية - الخرطوم، مج ٣، ع ٢، فبراير ١٩٨٥

المبحث السادس
في صوتيات العربية
لمحي الدين رمضان
عرض وتصويب(*)

٠/٠ فاتحة

هذا كتاب «في صوتيات العربية»؛ وهو مجال لا تزال الحاجة فيه ملحة إلى المزيد من إسهامات العلماء المختصين بما ييسر السبيل إلى توطين الثقافة اللغوية في جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز الفكر المعنية بها.

ويزيدك شغفاً إلى مطالعة الكتاب ما أورده المؤلف في مقدمته؛ إذ يشير إلى قديم عنايته بالدرس الصوتي، وطول مكابדתه له بحثاً وتدریساً فيقول:

«يتضمن هذا البحث جانباً من الدرس اللغوي. كنت أعنى به منذ وقت، قبل أن أشرع في تدريس مقرره، والقيام بمادته في المرحلة الجامعية. وترددت فيه بين القديم من نصوص التراث، ولاسيما القراءات القرآنية، والجديد، وأغلبه في لغة أجنبية ولاسيما الإنجليزية، وبعضه مترجم. وأفدت من ذلك مستطاعي بما أتاح لي وقتي وظروفي المتباعدة. وانتهيت إلى أن أضع مختصراً في موضع هذا البحث، جعلت عنوانه «علم اللغة في نصوصها الأصول»، وقررت على الطلاب الذين يدرسون هذه المادة، ثم عاودت النظر في ذلك المختصر بشيء من التعديل مدة ستين» (ص ٧).

(*) مكتبة الرسالة الحديثة، بلا تاريخ.

وإذن، فهذا الكتاب - كما يقرر مؤلفه - ثمرة من ثمرات الشغف بهذا العلم، والاطلاع على القديم والجديد فيه، سواء ما كان بالعربية أو اللغات الأخرى. وقد عكف عليه صاحبه بالمعاودة والمراجعة سنين ، وَنَصَبَ نفسه لتدريسه في قاعات أسس الجامعي بين طلاب كلهم ثقة فيه . لهذا كله رأيت واجباً عليّ أن أعالج هذا الكتاب - لا بالعرض الناقد، فليس فيه من مسائل الخلاف كثير ولا قليل، وإنما بالتنبيه إلى ما ضمه بين دفتيه من أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبدهياته التي لا يعزب بعضها عن علم النجباء من الطلاب، بله الأساتذة المتخصصين . وأحسب أن القيام بهذا الواجب فرض كفاية على كل من آتاه الله أثارة من هذا العلم؛ فالكتاب مطبوع، وكاتبه أستاذ جامعي، والمكتبات إنما تقتني الكتب بعناوينها وبألقاب مؤلفيها من غير فحص سابق يمتاز به الصحيح من السقيم، وأيدي الطلاب تمتد إليه رغبة في المعرفة، وطمعاً في الفائدة، وقد يفتقد كثير منهم من يقود خطاه على الطريق، ويجنبه مواطن الزلل، فيأخذ ما بها من أخطاء مأخذ الحقائق المفروغ من صحتها. وهنا تنتقض على العالم والمتعلم كليهما الغاية من الدرس والتحصيل، وتؤتّى الحقيقة من حيث لا تحتسب، فتكون القارعة.

وقياماً بهذا الواجب أبداً بعرض عام للكتاب، ثم أثني ببيان لملاحظتي عليه.

جاء الكتاب في ستة فصول، جعل مؤلفه عنوان الفصل الأول منها «الدرس اللغوي بين المضمون والمنهج» (ص ١٣ - ٢٦)، وعالج فيه تعريف اللغة، وتحديد معالم البحث اللغوي، ثم عاد إلى معالم البحث في اللغة فجعلها عنواناً للفصل الثاني (ص ٢٩ - ٥٣)، مضمناً إياه حديثاً بعنوان: «موجز في تاريخ عدة ظواهر لغوية».

وفي هذين الفصلين عيوب ظاهرة منها التداخل والتجميع السطحي للمعلومات وضعف الصلة بين المحتوى وموضوع الكتاب، وابتسار المعالجة وغموضها. ويتجلى ذلك كله واضحاً في العناوين الأصلية والفرعية الواردة في الفصلين من مثل قوله: «موجز في تاريخ عدة ظواهر لغوية»، وفي حشد الأسماء والتواريخ من غير نفع يرجى، أو غاية تدرك.

ونضرب صفحاً عن أكثر ما ورد بهذين الفصلين، ونأتي إلى الفصول الأربعة الباقية، وهي تقع بحكم محتواها في دائرة الصوتيات عامة، وصوتيات العربية خاصة. وسنحاول أن نتعقب بالإشارة والتصحيح ما تضمنته الفصول الأربعة من أخطاء تتصل بالمعلومات والحقائق الصوتية الثابتة، لا بفلسفة العلم وقضاياه الخلافية.

١/٠ الأصوات: حدوثها وصفاتها (الفصل الثالث ٥٧ - ٧٤)

يتضمن هذا الفصل حديثاً عن جهاز النطق وصفات أصوات الحروف. وتتوقف فيه عند الأمور الآتية:

١/١ القصبة الهوائية

يذكر المؤلف أن الهواء ينطلق في كلتا حالتيه (يعني حالي الشهيق والزفير)

«بطريق غضروفي ذي حلقات مستديرة غضروفية مغطاة تسمى «القصبة الهوائية». وسماها بعضهم «الفراغ الرنان». وهذه التسمية تفيد ملاحظة هي أن تكوين القصبة الهوائية هكذا يزيد في تموج الهواء المزفور، ويساعد في تمييز بعض الأصوات من بعض، على ما يمكن أن نعرف بعد ذلك» (ص ٥٨).

وأقول إن وصف «القصبة الهوائية» بأنها ذات «حلقات مستديرة» هو

وصف غير دقيق، فليست هذه الحلقات كاملة الاستدارة، كما أن تسميتها أيضاً «بالفراغ الرنان» التي عزاها المؤلف إلى «بعضهم» على سبيل التجهيل هي أيضاً ليست دقيقة؛ إذ إن تأثير القصبة الهوائية على تشكيل خاصية الرنين في الأصوات اللغوية هو في حكم العدم. والقصبة الهوائية لا دور لها على الإطلاق في تمييز بعض الأصوات من بعض، وإنما ذلك من فعل الحنجرة، والتجاويف الواقعة فوق الحنجرة بما تشتمل عليه من أعضاء.

٠٢/١ وصف الحنجرة

لا يكاد يخرج الوصف الذي ساقه المؤلف للحنجرة، وما استخدمه في وصفها من مصطلحات عما ذكره ابن سينا في رسالة «أسباب حدوث الحروف»، متجاهلاً كل ما حققه علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء من منجزات بعد ألف سنة من وفاة ابن سينا؛ فغضاريف الحنجرة هي عنده ثلاثة: هي «الغضروف المكبي» أو «الطرجهاري» أو «الطرجهالي»، وهو يشبه القصعة المنقلبة على وجهها، و«الغضروف الدرقي» أو «الترسي» وهو مثل القصعة أيضاً.

يَبْدُ أَنْ المؤلف يخطئ حين يجعل ثالث هذه الغضاريف هو «الوترين الصوتيين»؛ ذلك أن كلاً من هذين الوترين يتكون من جزء أمامي عضلي غشائي يبلغ طوله حوالي ضعف الجزء الغضروفي. فليس الوتر الصوتي غضروفاً بإطلاق، ولو كان كله كذلك - كما يزعم المؤلف - ما أعانه ذلك على القيام بوظيفته الحيوية الدقيقة في عملية التصويت.

٠٣/١ وصف إنتاج الصوت

يصف المؤلف الوضع الناجم عن انفتاح الوترين الصوتيين وأثره في إنتاج الأصوات فيقول:

«وإذا جرى النفس وتجاوز القصبة الهوائية «الفراغ الرئاني» دخل الحنجرة، فلما أن يجد طريقه مفتوحاً لا عائق فيه. وحينئذ يكون غضروفا الدريقي والطرجهالي متباعدين، والوتران منفتحين على حالهما، ولا يسد فتحتهما لسان المزمار، فيمر دون عائق، أو يَحْدُثُ صوت إذا قصد صاحبه ذلك، مثل الألف والواو والياء المصونات وأخواتها الفتحة والضمة والكسرة مع إطلاق الهواء في الألف، وتقريب قليل للغضاريف، وتضييق يسير للوترين» (ص ٥٨ - ٥٩).

وأزعم أنه لم تقع لي فيما قرأت، على كثرته بحمد الله، عبارة قليلة عدد الأسطر، كثيرة المتناقضات والأخطاء كهذه العبارة، وفيما يلي بيان ذلك:

(أ) فعند المؤلف يرتبط انفتاح طريق الهواء من غير عائق بتباعد الغضروفين الدريقي والطرجهالي. والحق أنه ليس لتقاربهما أو تباعدهما شأن في قفل ممر الهواء أو فتحه، وإنما الشأن في ذلك للوترين الصوتيين.

(ب) وعند المؤلف أن انفتاح الوترين ينتج عنه أحد أمرين: إما أن يمر الهواء دون عائق، وإما أن يحدث صوت إذا قصد صاحبه ذلك.

وهذا خطأ، فليس الأمر منوطاً بقصد صاحبه إلى ذلك أو عدم قصده. كما أن انفتاح الوترين لا يمكن أن ينتج صوتاً بحال، قصد صاحبه إلى ذلك أو لم يقصد.

(ج) وانفتاح الوترين عند المؤلف ينتج الألف والواو والياء وأخواتها الفتحة والضمة والكسرة.

وهذا محض خطأ - كما بيّنا - فالصوائت تنتج عن قفل تام غير مُحَكَّم للوترين الصوتيين يسمح للهواء بالمرور من خلالهما، مسبباً

اهتزازهما اهتزازاً منتظماً، وبذلك ينتج الجهر الذي تنعدم الصوائت بانعدامه.

(د) يخص المؤلف الألف بإطلاق الهواء دون الصوائت الأخرى. وهذا خطأ أيضاً، فإطلاق الهواء خاصية تشترك فيها الصوائت جميعها: طويلها وقصيرها، بل بعض الصوائت أيضاً.

(هـ) يجعل المؤلف النطق بالصوائت ناتجاً عن تقريب قليل للغضاريف وتضييق يسير للوترين الصوتيين. وفي هذا القول عدول عن قوله السابق، حيث اشترط لذلك انفتاح الوترين على حالهما.

وعلى أي حال فإن كلا القولين الأصيل والمعدول خطأ كما بينا.

١/٤ من أوضاع الوترين الصوتيين

ذكر المؤلف بعد احتمال انفتاح الوترين واحتمال انقباضهما احتمالاً ثالثاً شخصه بقوله: «وربما ضاق الوتران وتذبذبا في مثل حدوث صوت الغين والخاء والعين» (ص ٥٩).

ونقول: لا يصح أن يقال ضاق الوتران، فالذي يضيق ويتسع إنما هو الحيز الواقع بين الوترين (المزمار). كذلك ينص المؤلف في عبارته هذه على أن الخاء من الأصوات التي يتذبذب عند إنتاجها الوتران الصوتيان وهذا غير صحيح البتة، فالخاء من الأصوات المهموسة التي ينفث المزمار عند إنتاجها، فلا يحدث أي تذبذب أو اهتزاز. ومما يجدر ذكره أن المؤلف جعل صوت الخاء - في موضع آخر - من بين المهموسات واصفاً إياها بأنها «النظير المهموس للغين» (ص ٧٣). وإذا صح ذلك - وهو صحيح - فكيف يمكن الجمع بين الخاء والغين معاً، والقول بصدورهما عن وضع واحد للوترين الصوتيين كما فعل هنا؟!.

٥٥/١ خاصية الإطباق

يذكر المؤلف كهف الحنك (أو الحنك اللين أو أقصاه أو الطبق) بوصفه الجزء التالي للهاء، (حيث اتجاه الوصف من الداخل إلى الخارج)، وبوصفه مخرجاً لصوتي القاف والكاف. ثم يقول بعد ذلك:

«وإذا جرى النفس بلغ قسماً آخر من الحنك يختلف عن القسم السابق بأنه صلب وثابت ومقعر، ولذا سمي «غار الحنك أو سقفه»، وربما سُمي وسط الحنك. وللحنك شأن في صفة بعض الأصوات التي تحدث في هذا الجزء من جهاز النطق ولاسيما الإطباق والاستعلاء» (ص ٦٠).

ويؤكد المؤلف قوله بأن أصوات الإطباق والاستعلاء تحدث في سقف الحنك الصلب في موضع آخر من كتابه حيث يقول: «ونطقك أصوات حروف الإطباق (يعني الضاد والصاد والطاء والظاء) مضافاً إليها أصوات حروف الخاء والغين والقاف تحسّ أنها تعلو في غار الحنك» (ص ٦٧).

وكلام المؤلف هذا خطأ قولاً واحداً؛ فالإطباق ينتج عن ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق (أي سقف الحنك اللين) وتراجعه إلى الخلف. ولا شأن للغار (سقف الحنك الصلب) بنطق حروف الإطباق أو حروف الاستعلاء كما زعم.

٥٦/١ صفة الطاء والظاء

يذكر المؤلف «أن انحباس النفس في «مقدم الحنك» يحدث معه صوت الطاء والظاء. وهو - أي مقدم الحنك - امتداد لغار الحنك، ولكنه غشاء لحمي متجمّد» (ص ٦٠).

وهذه العبارة - على قصرها - خطأ من أربعة أوجه :

أولها : أن الظاء ليس في نطقها انحباس للنَّفس، وإنما هي صوت رخو (انطلاقي احتكاكي).

ثانيها : أن الجمع بين الطاء والظاء في مخرج واحد غير صحيح، وهما جد مختلفين من هذه الوجهة.

ثالثها : أن تسمية مخرج الظاء بمقدم الحنك غير صحيح أيضاً، فهي مما بين الأسنان.

رابعها : أن وصف المخرج بأنه غشاء لحمي متجدد غير دقيق، فهو تكوين عظمي في الأساس.

٠٧/١ الشكل التوضيحي لجهاز النطق

أورد المؤلف في (ص ٦٣) شكلاً توضيحياً لجهاز النطق. ويردُّ على الشكل بعض الملاحظات المهمة؛ منها أن النسب التي رسم بها الفك السفلي غير صحيحة. ومنها أنه جعل مقدم اللسان محاذياً للحنك الصلب والحنك اللين، والأولى تقسيم هذه المنطقة إلى مقدم اللسان ومؤخر اللسان. ومنها أنه وضع الوترين الصوتيين (رقم ٣) خارج الحنجرة (رقم ١) ومقدم الرقبة. ومنها أن البيان المصاحب للشكل تضمن أرقاماً وتسميات لا مقابل لها في الرسم. وهذه جميعها أخطاء لا يسهل التجاوز عنها بحال.

الشكل (١)

جهاز النطق كما ورد في الكتاب

- ١ - الحنجرة.
- ٢ - لسان المزمار.
- ٣ - الوتران الصوتيان.
- ٤ - القصبة الهوائية.
- ٥ - البلعوم.
- ٦ - أقصى الحلق.
- ٧ - أقصى اللسان.
- ٨ - مقدم اللسان.
- ٩ - طرف اللسان.
- ١٠ - الشفتان.
- ١١ - الحنك الصلب.
- ١٢ - الحنك اللين.
- ١٣ - الخيشوم.
- ١٤ - اللهاة.



٠/٢ صفات أصوات الحروف

٠١/٢ نطق الهمزة والحركات القصيرة

يحدد المؤلف وضع الوترين الصوتيين عند النطق بالهمزة والحركات فيقول: «كما أن الوترين الصوتيين يتأثران بجري النفس؛ فهما إما منقبضان متشنجان، والنفس في هذه الحال منحسب بهما وذلك عند نطق صوت الهمزة وأصوات الحركات الصغرى المفتحة والضمّة والكسرة. وإما...» (ص ٦٣):

وتتضمن عبارة المؤلف هذه ذات الكلمات المحدودات طائفة لا يستهان بها من الأخطاء:

أولها : التسوية بين الهمزة والحركات الصغرى من حيث وضع الوترين الصوتيين عند النطق بها. ومعلوم أن وضعهما مع الهمزة يباين وضعهما مع الحركات الصغرى والكبرى مباينة شديدة؛ فهما مع الهمزة في قفل تام ينحبس به النفس، ومع الحركات في قفل تام على جهة التراخي بحيث لا يعوق النفس عن الانطلاق في أثناء النطق.

ثانيها : مقتضى ظاهر قول المؤلف أن وضع الوترين الصوتيين مع الحركات الصغرى: الفتحة والضمة والكسرة يخالف وضعهما مع الحركات الكبرى: ألف المد وواوه ويائه. وهي تفرقة لا وجود لها، بل الوضع في الحالين واحد.

ثالثها : أن المؤلف - في نص سابق (ص ٥٨) - ذكر للوترين الصوتيين مع الحركات الصغرى وضعاً مغايراً لما ذكره هنا. وذلك بنصه ثمة على أن الوترين الصوتيين يكونان منفتحين على حالهما عند النطق بهذه الحركات.

وما ذكره هنا هو عدول عن خطأ إلى خطأ أفدح؛ إذ لا يمكن أن يتج الصائت عن انحباس للنفس بين الوترين الصوتيين، فتأمل!

رابعها : أن ربط المؤلف بين الهمزة والحركات الصغرى (يعني القصيرة) في وضع نطقي واحد للأوتار الصوتية إنما مرده إلى عدم إحسانه ذوق الحروف؛ فالغالب على الظن أنه ينطق كل الحركات القصيرة مبدوءة بهمزة، من حيث إنه لا يستطيع نطقها إلا على هذا النحو، وهو أمر يسير على من يسه الله له، كما أنه طوى كشحاً عن نصائح الخليل وإرشاداته في هذا الباب، وهي معروفة للشداة من طلاب هذا العلم.

٠٢/٢ صفة الباء والdal من حيث الجهر والهمس

يقول المؤلف: «ببد أن أصوات الهمس صنفان: أحدهما مثل الهمزة والباء والdal. وهذا لا يجري النفس إلا بحدوثه. وثانيهما مثل الهاء والحاء والسين. وهذا يجري النفس فيها بأقل كلفة من أصوات الجهر» (ص ٦٦).
هذا نص صريح من المؤلف على أن الباء والdal من أصوات الهمس. فهل هما كذلك حقاً؟ إن الجواب الصحيح عن هذا السؤال يعرفه طلاب هذا العلم، فكيف يجهله «المتخصص»؟

٠٣/٢ أصوات «أجدت طبقك» وصفاتها من حيث الهمس والجهر

يقول المؤلف: «ومن الأصوات المهموسة حروف عبارة «أجدت طبقك» غير حرف الجيم. والمجهور حروف غير هذه العبارة» (ص ٦٦).

وهذا التعميم من المؤلف خطأ بإجماع الأمة من لدن الخليل إلى يوم الناس هذا؛ إذ هو خلط ظاهر بين صفتي «الشدة» و«الهمس». وكأن المؤلف ظن أن كل صوت شديد يحتبس معه الهواء لا يكون إلا مهموساً. وليس ذلك باجتهاد متأ، بل هو صريح ما نص عليه المؤلف إذ يقول:

« وإذا حاولت مَدَّ صوتك بأحد حروف الهمس مثل القاف أو التاء

امتنع أن يمتد. وامتناع جري الصوت بهذه الحروف يعرف بالشدة.

والأصوات التي توصف بها هو حروف عبارة «أجدت طبقك» غير

الجيم» (ص ٦٦).

وقد أخطأ المؤلف بذلك، فمن الشديد ما هو مهموس وما هو مجهور. وفي الحروف، التي عدها جميعاً من المهموسات ولم يستثن إلا الجيم - صوت آخر مجهور هو الباء. وفي هذا الخطأ تأكيد للخطأ السابق

المذكور في ٢/٠٢. كما أن قوله: «والمجهور حروف غير هذه العبارة» هو خطأ أيضاً، فمن غير حروف هذه العبارة ما هو مهموس.

٢/٠٤ صفة السين والصاد من حيث الهمس والجهر

يقول المؤلف: «وإذا حاولت مد صوتك بأحد حروف الجهر مثل السين والصاد امتد بلا عائق. وامتداد الصوت بهذه الأصوات يعرف بالرخاوة أو الاحتكاك. وهي صفة تميز حروف الهمس وحروف «لم يرو عنا» (ص ٦٦).

هذا نص من المؤلف على أن السين والصاد من حروف الجهر. وهو قول مخالف أيضاً لإجماع الأمة، وللمعلوم من التجارب العملية، من حيث ظن أن كل صوت رخو يجري فيه النَّفَس لا بُدَّ أن يكون مجهوراً. وهو قول ظاهر الخطأ.

٢/٠٥ صفة اللام والراء والضاد من حيث الانحراف

ذكر المؤلف أن «حروف اللام والضاد والراء في حالة ترقيقها توصف بأنها مائعة لانحرافها إلى طرف اللسان عند النطق بها» (ص ٦٦). ويعود المؤلف إلى تأكيد صفة الانحراف في الراء بقوله: «فهذا الانتقال (أي من الرخاوة إلى الشدة) في حدوث صوتي الراء واللام يعرف بالانحراف» (ص ٧٠).

وهذا كلام عجيب من جهات كثيرة:

- منها أن وضع الراء في الأصوات المنحرفة التي ينحرف في نطقها الهواء إلى طرف اللسان هو خطأ محض.

- ومنها أن إسباغ صفة الميوعة على الراء المرققة دون المفخمة هو خطأ ثان؛ إذ لا فرق بينهما على الإطلاق من هذه الجهة.

- ومنها أن تفسير الانحراف في أولى العبارتين السابقتين بأنه انحراف الهواء إلى طرف اللسان هو خطأ ثالث؛ إذ الهواء إنما ينحرف إلى جانبي اللسان لا إلى طرفه، وهذا الأمر خاص باللام ولا شأن للرء به، سواء كانت مفخمة أو مرققة.

- ومنها أن تفسير الانحراف في العبارة الثانية بأنه «الانتقال من الرخاوة إلى الشدة» هو خطأ رابع؛ إذ لا ندري أي انتقال من الرخاوة إلى الشدة في صوتين كالراء واللام.

- ومنها أن عدّ الضاد صوتاً منحرفاً ليس صحيحاً على إطلاقه، بل هو خاص بالضاد الرخوة القديمة. والمؤلف - كما سيتضح فيما بعد - لا يميز بين الضاد في صورتها القديمة وصورتها الشائعة الآن حتى بين المجيدين من قراء القرآن الكريم. (راجع فيما يأتي ١٣/٣).

٥٦/٢ ألف المد وحروف التفخيم

يضع المؤلف ألف المد بين حروف التفخيم فيقول: «إذا نطقت حروف الإطباق أينما كانت تحس أن القم امتلاً بها، وكذلك صوتا حرف الراء واللام في بعض مواضعهما التي سيأتي الكلام عنها بعد ذلك. وصوت ألف المد أيضاً. وهذا الامتلاء للقم بها يعرف بالتفخيم» (ص ٦٧).

ونقول: ليس التفخيم صفة أصيلة لألف المد، بل الغالب ألا تكون مفخمة؛ إذ الأصوات المطبقة والمستعلية التي تكتسب معها ألف المد خاصة التفخيم أقل عدداً من الأصوات المرققة. وهذا أمر من الواضح بما لا يُخَوِّجُ إلى فضل بيان.

٠/٣ مخارج الأصوات

أخطأ المؤلف إذ اختار هذا العنوان للفصل الرابع وهو أطول فصول كتابه (٧٧ - ١٧١)؛ ذلك أن ما أورده تحت هذا العنوان لا يخص المخارج وحدها، وإنما هو يتخذ من تسمية المخرج سبباً لسرد صفات الحروف وخواص نطقها. ومن ثم كان جُلّ ما ورد في هذا الفصل مما ينبغي دخوله تحت الفصل الثالث. وعلى أي حال لننظر ما أتى به من أوصاف لمخارج الأصوات وطرائق نطقها، ففيها الكثير من التناقض والإحالة والبُعد عن الصواب.

٠١/٣ مخرج أقصى الحلق

يميز المحدثون في تصانيفهم بين الحلق (البلعوم) والحنجرة، ويقابل هذا التقسيم في مصطلحات السلف وسط الحلق وأقصى الحلق على الترتيب. واستخدام ما اعتمده المحدثون أولى عندي بالاتباع لما فيه من تمييز دقيق لمخرج الصوت. أما المؤلف فقد نقل المصطلح الوارد في كتب التراث، وأعرض عن مصطلح المحدثين من غير أن يسوق لنا مسوغاً لما ذهب إليه.

٠٢/٣ أصوات أقصى الحلق

يحدد المؤلف أصوات هذا المخرج بالهمزة والهاء والألف. وهو بذلك يجعل الأصوات الثلاثة من مخرج واحد، وينص على ذلك صراحة بقوله: «الألف وصوتها ثالث أصوات هذا المخرج» (ص ٩٣). ويقتضي قوله هذا أن تكون الهمزة غير الألف، وأن يكون المقصود بالألف ما نسميه بالفتحة الطويلة أو ألف المد. وذلكم هو ما ذكره المؤلف نصاً حين تكلم عن إبدال الهمزة من الألف.

فهل يليق أن يتضمن مقرر جامعي مثل هذا الخطأ الأبلق بجعله ألف المد من مخرج الهمزة والهاء؟ ثم، أما كان يجدر به أن يراجع وصف الخليل لها بأنها هوائية أو من حروف الجوف. وفي ذلك الوصف ما فيه من دقة الحس وسلامة التدقيق؟.

٠٣/٣ وصف المد بالضعف

يصف المؤلف ألف المد بأنها «صوت مجهور هاو في مخرجه ضعيف» (ص ٩٧).

وصفة الضعف هي أبعد الصفات عن الصوائت عامة وألف المد خاصة؛ إذ الصوائت أقوى الأصوات إسماعاً، والفتحة الطويلة هي أقوى الصوائت من هذه الجهة. ولذلك استحقت الصوائت أن تشكل نواة المقطع العربي لوقوعها في ذروة السلم المحدد لدرجات الإسماع، واستحقت ألف المد من بينها أن تكون نواة حروف النداء والاستغاثة والندبة لما لها من قوة الإسماع. فمن أين تأتى للمؤلف أن يصف الألف بالضعف؟.

٠٤/٣ عملية النطق بألف المد

يصف المؤلف هذه العملية بقوله: «مع الألف الوتران الصوتيان متشجان مهتران شيئاً ما» (ص ٩٧).

والصحيح أن تشنج الوترين الصوتيين لا يؤدي البتة إلى حدوث الجهر الذي هو جوهر الألف، كما أن الوترين الصوتيين لا يُمكن أن يوصفا معها بأنهما «يهتران شيئاً ما»، بل هما يهتران اهتزازاً منتظماً يستمر طوال مدة النطق بالصوت. وليست الألف شيئاً آخر سوى الأثر الصوتي الناتج عن هذا الاهتزاز المنتظم المستمر، مكثفاً في تجويفي الحلق والفم.

يصف المؤلف عملية النطق بصوت الهاء قائلاً إنه: «يحدث بهواء مندفع من الصدر لا يحول دونه عائق. غير أن فتحة الوترين الصوتيين بها شيء من التضيق، والفم مفتوح بمقدار نُطق صوت القاف من قبل» (ص ٩٠).

ولا يصحُّ أن يُقال ابتداء «فتحة الوترين الصوتيين» فليس بهما فتحة وإنما يقال «المزمار». ومثل هذه التجاوزات في التعبير أكثر من أن تحصى في الكتاب. يَبْدُ أن اللافت للنظر في هذا الوصف هو اشتماله على أكثر من مَلَحَظ.

ما الصُّلَّة بين نُطق الهاء وانفتاح الفم بمقدار نطق القاف؟ وأي انفتاح للفم مع نطق القاف، وهي صوت احتباسي «شديد»، لا ينشأ إلا عن قفل تام لممر الهواء؟.

الظاهر أن المؤلف يخلط بين صوت القاف ولقبه بين حروف الهجاء. وشتان ما بين الأمرين، أو أنه ينطق بالقاف لدى ذوقه إيّاها محرّكة بالفتح. وحينئذ يحصل له صوتان لا صوت واحد، ويخلط ما بين خصائص الأول وخصائص الثاني. وكلا الأمرين دليل على عدم إحسان ذوق الحروف على طريقة الخليل، وعلى عدم إدراك خصائصها الثابتة لها، لا عند القدماء ولا عند المحدثين، فجاء هذا الخلط الظاهر بين أمور هي من الوضوح والامتياز بمكان. ولو أن هذا الخلط لزمه وحده لهان الأمر، أما أن يتجاوزه إلى أروقة التدريس في الجامعة، وإلى طلابه الذين يتلقون العلم على يديه، وإلى كل قارئ تسوقه الأقدار إلى تقليب صفحات كتابه فهو أمر يؤسف له أشد الأسف.

٠٦/٣ صفة الحاء

يصف المؤلف الحاء بأن «صوتها مجهور ضعيف احتكاكي» (ص ١٠١) فهل صوت الحاء مجهور كما يزعم؟ وحسبنا نحن أن نتساءل، وعلى المؤلف أن يلتمس الجواب عند علماء اللغة وفي المصتفات الصوتية العربية القديمة والحديثة، لا نستثني منها واحداً.

٠٧/٣ صفة الصوت g في الإنجليزية

يعقد المؤلف الصلة بين الغين العربية والصوت g في الإنجليزية فيقول: «وهو (أي الغين) قريب من الصوت "g" في اللغة الإنجليزية لكن هذا مهموس» (ص ١٠٢).

وإسباغ صفة الهمس على الصوت "g" عجيب جداً من باحث يجعل من بين مراجعه كتاب دانيال جونز "An outline of English Phonetics"، ويزعم أنه اطلع على ما صدر من جديد في علم الصّوتيات «في لغة أجنبية مترجماً وبنصه» (ص ٧). فما ذكر جونز في كتابه شيئاً كهذا، وما ينبغي له.

٠٨/٣ صفة الخاء

أورد المؤلف صفة الخاء في كتابه بقوله: «يتم صوت الخاء بما يتم به صوت الغين. لكن الهواء فيه أسلس في طريقه. وذبذبة اللهاة أقل، واهتزاز الوترين الصوتيين أشد قليلاً» (ص ١٠٣). ثم يلخص مقاله في الخاء قائلاً: «فصوتها لهوي مجهور رخو مستعل» (ص ١٠٤).

وإذن فالخاء والغين عنده مجهوران نصّاً. بل إن الخاء أشد جهرأ من الغين بمقتضى قوله إن ذبذبة الوترين معها أشد قليلاً. وهذا القول خطأ

محض؛ فالخاء مهموسة لا مجهورة، ولا ذبذبة للوترين الصوتيين معها، بله أن تكون الذبذبة أشد. والطريف أن المؤلف نفسه يقول في موضع آخر من الكتاب نفسه «صوت الغين مجهور ونظيره المهموس هو صوت الخاء» (ص ٧٣). فتأمل كيف يتعاند الكلامان؛ فَيُشْنِمُ هذا وَيُغْرِقُ ذاك.

٠٩/٣ صفة القاف

يحدد المؤلف وضع الوترين الصوتيين عند النطق بالقاف بقوله: إنهما يكونان «متوترين» (ص ١٠٥).

وهذا القول خطأ لا مشاحة فيه؛ فالوتران مع القاف يتخذان الوضع السلبي بالانفراج بلا تدخل من أي نوع في تشكيل عمود الهواء.

٠١٠/٣ مخرج الكاف والقاف

يطلق المؤلف على مخرج الكاف تسمية «المخرج اللساني الحنكي القصي» (ص ١٠٨)، وعلى مخرج القاف «مخرج أقصى اللسان الحنكي» (ص ١٠٥). فهل في هاتين التسميتين ما يشعر بالفرق بين المخرجين؟ وهل تضمنت أولاهما ما ينطبق على الكاف دون القاف أو العكس؟ لقد جهدت في التماس الفرق المميز فلم أصل إلى شيء، ولعل غيري يكون أسعد حظاً.

٠١١/٣ صفة الكشكشة

يذكر المؤلف من صور إبدال الكاف صورتين وردتا نصاً وترتيباً على النحو الآتي:

٢ - وروى إبدالها بالجيم التي يشبه نطقها لفظ صوت "S" في اللغة الإنكليزية في الألفاظ:

pressure, assure, sugar في مثل «تشافر» في كافر. وهو مسموع اليوم في لهجة أهل حوران وفلاحي الأردن مثل تشلب وتشامل في كلب وكامل.

٣ - وأبدل من موضعها أو ألحق بها صوت الشين أو صوت السين في الوقف. وعرف ذلك في اللهجات القديمة بالكشكشة والكسكسة. ولاسيما إذا كانت الكاف مكسورة. وهي لهجة لم تنزل حتى اليوم في حوران وريف الأردن. (انتهى النص ص ١٠٨ - ١٠٩).

وفي هذا النص خمسة أخطاء:

أولها : خلطه بين الصوت والرمز الكتابي. وذلك في قوله : «يشبه نطقها لفظ صوت "s" في اللغة الإنكليزية... إلخ».

ثانيها : ليس الصوت المشار إليه في الألفاظ الانكليزية المذكورة من قبيل الجيم، وإنما هو إلى الشين أقرب. ولا ندري كيف نطق المؤلف هذه الألفاظ حتى جعل هذا الصوت من قبيل الجيم.

ثالثها : إن الصوت المشار إليه في الكلمات العربية «تشافر، وتشلب، وتشامل» ما هو بالجيم كما ذكر، وما هو بالشين المتضمنة في الأمثلة الإنكليزية التي أوردها. بل هو صوت ثالث يختلف بالكلية عن الشين والجيم كليهما.

رابعها : أن الأمثلة العربية التي أوردها «تشافر وتشلب وتشامل» هي بعينها أمثلة لظاهرة الكشكشة التي لم تُقَوِّم في كتب التراث تقويماً

صحيحاً؛ ومن ثم لم يكن ثمة ما يدعو إلى إفراد الكشكشة بجعلها صورة ثالثة من صور إبدال الكاف.

خامسها: أن أقرب الأصوات الإنجليزية إلى الصوت الوارد في الأمثلة العربية المذكورة هو ما يرمز إليه في الكتابة الإنجليزية بالرمز المزدوج Ch في مثل church و channel وما شابههما، وليس ما يرمز إليه بالرمز "s" في مثل sugar.

١٢/٣ • صفة الياء

يصف المؤلف صوت الياء بأنه «خفي ثقيل» (ص ١٢٠). ولا ندري ما يعنيه المؤلف بالثقل؛ إذ لم يسبق له أن عرف قارئه بمفهوم محدد لهذا المصطلح. وأما وصفه الياء بالخفاء فهو خطأ لا شك فيه؛ فأنصاف الصوائت تلي في وضوحها وقوة إسماعها الصوائت، ولا سبيل إذن إلى وصفها بالخفاء. إلا أن يكون للخفاء عنده معنى خاص به يخفى على أذهان غيره من الناس.

١٣/٣ • صفة الضاد

حين عرض المؤلف لوصف صوت الضاد استعار له الأوصاف من كتب التراث، فصوت الضاد عنده «انحرافي مجهور مستعل مطبق مستطيل فيه رخاوة» (ص ١٢٣). كما تجد مصداق ذلك أيضاً في حديثه عن الدال حيث قال: «وبينها وبين الطاء مؤاخاة، ولولا الإطباق الذي في الطاء لصارت دالاً» (ص ١٣٩) فأصبح النظير المفخم للدال هو الطاء لا الضاد، وكذلك في تحديده لمخرجها بقوله: «مخرج حافة اللسان وما يليه من الأضراس الانحرافي» (ص ١٢١).

وجميع ما أورده المؤلف مما سبق ذكره ينطبق على الضاد الفصحى القديمة التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن الضاد الشديدة الشائعة الآن حتى على ألسنة أكثر المجيدين من قُراء القرآن الكريم. يَبْدُ أن المؤلف حين أراد التمثيل لصوت الضاد قرن الأوصاف الكلاسيكية للضاد القديمة بأمثلة تشتمل على الضاد المعاصرة فقال: «وهو أشبه في حدوثه بحدوث صوت "d" في اللغة الإنكليزية في مثل الألفاظ التالية:

Sudden, bed-time, dome, etc..... وهكذا خَلَطَ المؤلف خطأ ظاهراً بين نوعين من الأصوات يختلفان صفة ومكاناً وزماناً، ناسياً تلك المقولة الشهيرة التي تصف العربية بأنها لغة «الضاد» والتي لا يصح بمقتضاها أن يضرب للضاد الفصحى مثلاً بصوت من الإنكليزية.

١٤/٣ صفة الراء

اختصَّ المؤلف الراء بمخرج خاص سمَّاه «مخرج طرف اللسان المنحرف» (ص ١٢٩) واختصاص الراء بمخرج لا يشاركها فيه غيرها دعوى يفرد بها المؤلف بين القدماء والمحدثين على سواء. كما أن وصفها بالانحراف ووضعها بهذا الاعتبار مع الضاد واللام خطأ محض. نضيف إلى ذلك وصفه إتياءها بالاحتكاكية. وليست الاحتكاكية صفة مميزة للراء تسوِّغ وضعها مع السين والشين في صنف واحد، وهذا أيضاً من الأخطاء الظاهرة في وصف الراء.

١٥/٣ صفة الزاي

يقول المؤلف في صفة صوت الزاي إنه «صوت أسناني مجهور شديد» ص (١٤٧). ووصف الزاي بالشدة خطأ، وهو يتناقض مع وصفها بالصفيرية، فكل صفيري رخو بالضرورة.

١٦/٣ الحركات المعيارية

ثمة حقيقة قامت على صدقها البيّنات هي أن بعض المدافعين عن التراث بغير علم ربما كانوا أضّر عليه من أعدى أعدائه . وفي معالجة المؤلف لمسألة الحركات المعيارية شاهد عدل على ذلك .

يقول المؤلف :

«ببد أن أروع ما تم في القرن الأول للهجرة أي في القرن السابع الميلادي ما تمثل في ما فعله أبو الأسود الدؤلي من وضعه المصوتات الصغرى أي الحركات . وهو ما اشتهر اليوم مثلها في اللغات الأوربية الراقية ولاسيما الإنكليزية والفرنسية والألمانية، وسمّيت «الحركات المعيارية» (ص ٣٧) .

ويبيّن من ذلك أن المؤلف لم يفهم مقاصد أبي الأسود ولا مقاصد جونز حتى جعل عمل الرجلين من قبيل واحد، على الرغم من اختلافهما البيّن في المنطلق والموضوع والغاية . ذلك أن أبا الأسود لم يضع المصوتات الصغرى كما تقول عبارة المؤلف، بل وضع رموزاً كتابية تمثلها في محاولة منه لإصلاح نظام الكتابة العربي وتطويره، وجعله أكثر وفاء وقدرة على تمثيل المنطوق . وهي إذن محاولة محدودة بهذه الغاية لا تتجاوزها إلى غيرها، ولا تتصل من قريب أو بعيد في مقاصدها بالحركات المعيارية التي اقترحها جونز . أما عمل جونز فلم يكن محدوداً بالإنجليزية كما زعم المؤلف، كما أنه منبت الصلة بمشكلة نظام الكتابة التقليدية فيها . بل إن جونز لم يكن في عمله هذا ناظراً إلى أي لغة من لغات الأرض على التعيين؛ لأن غايته من عمله هو وضع إطار يتمكّن به أي باحث من القيام بالتوصيف النطقي لمخارج الصوائت وصفاتها، أيّاً كانت اللغة التي يتخذها موضوعاً لبحثه . كذلك

ينبغي التنبيه إلى أنه لا صلة البتة بين نظرية جونز ورقي اللغة أو بدائيتها إذا صحَّ التعبير . بل ربما كان مجال استخدام هذه النظرية لوصف الصوائت في اللغات التي لا يعرف لها نظام كتابي مما يتكلَّم به «البدائيون» أرحب وأخصب .

ذلكم هو جوهر المقصود من تسمية هذه الحركات بالمعيارية؛ إذ هي معايير عامة تمثل إطاراً من الإمكانيات التي يستعان بها في الدرس العلمي للأصوات، ويدهي أنه لا مجال للقول بشيء من ذلك فيما جاء به أبو الأسود . فما بال المؤلف يسوي بين الرجلين في العمل، ويذهب في ذلك إلى حد القول «بأن الوقائع التي جرت من «أبي الأسود» بحرفيتها ونصها وروحها دون مباينة تم مثلها فيما وضعه اللغوي الإنكليزي المعاصر «دانيال جونز» من حركات معيارية وضمنها كتابه الذي صدر في أواخر الربع الأول من القرن العشرين» (ص ٣٧ - ٣٨) . لعله يريد أن يزيّن صدر أبي الأسود بوسام من عنده . وهيئات؛ فما أغنى أبا الأسود عن مثل هذه الأوسمة ذات البريق الزائف، وقد حفظ له العلماء قدره ومكانه، وحمدوه بما فعل لا بما لم يفعل .

٤/٠ تشبيه أصوات اللغة بأصوات غير لغوية

تضمّنت رسالة ابن سينا «أسباب حدوث الحروف» فصلاً في أن هذه الحروف قد تسمع من حركات غير نطقية (ص ١٣٣ - ١٣٧ ، من طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق حسان الطيان ويحيى مير علم) . وقد حاول ابن سينا في هذا الفصل أن يلتمس مشابه للأصوات اللغوية من أصوات أخرى تصدر عن غير جهاز النطق عند الإنسان . وكان هذا الصنيع من ابن سينا فرصة ثمينة للمؤلف ليحقق صفة من صفات الاجتهاد بأقل كلفة ممكنة . فأتى في ذلك بالطرائف الباعثة على الابتسام، والتي يدلك بعضها على سائرها وهذه أمثلة منها:

الهمزة: يشبه صوت الهمزة من أصوات الطبيعة صوت إخراج الإصبع من فم الزجاجاة الفارغة بضغط من الإصبع لحفافي فمها (ص ٨٩).

الهاء: وما يشبه صوتها في الطبيعة: يسمع صوتها في نفث الهواء: المضغوط من المكواة البخارية (ص ٩٣).

الألف: يشبه صوتها في الطبيعة خوار البقرة شيئاً ما. (ص ٩٧).

الحاء: يشبه صوتها في الطبيعة شق قطعة من القماش الجديد بمقص بسرعة. (ص ١٠١).

الشين: يسمع صوتها.. في صب قليل من الماء في مقلّى رفع عن النار لوقته، وبه أثر زيت كان يغلى. (ص ١١٥).

اللام: يشبه صوتها في الطبيعة.. صوت طعام يلت له قوام متماسك. (ص ١٢٨).

العين: يشبه صوتها في الطبيعة إفراغ صفيحة زيت ممثلة بإمالتها إلى جهة فمها ميلاً شديداً (ص ٩٩) ... وهكذا.

ولا يصح للمؤلف أن يحتج لهذه الابتكارات والطرف بأنه كان في مثلها مسبقاً بابن سينا. ذلك أن عمله هذا يبين عمل ابن سينا من جهتين:

أولاهما: أن ابن سينا كان يبحث في «أسباب حدوث الحروف» ومن ثم أراد أن يدل على أن توافر الأسباب المحدثة للحرف ولو من غير أعضاء النطق كفيل بإحداث الحرف أو شبهه. أي أن الصوت اللغوي لا يختلف عن أي صوت آخر من حيث الأسباب المحدثة له، ومن حيث قابليته للوصف والتحليل.

وثانيتها: أن ابن سينا نصّ على أن الأصوات التي ساقها بوصفها ذات شبه بأصوات اللغة «إنما تسمع من حركات غير نطقية» ولم يقل بأنها أصوات طبيعية. كما قال المؤلف، وعبارة ابن سينا فيها دقة الفيلسوف الحكيم. أما المؤلف، فقد جعل من بين أصوات الطبيعة صوت المكواة البخارية وإفراغ صفيحة الزيت وشق قطعة القماش الجديد بالمقص، وصوت المولد الكهربائي إلى آخر ما أورده مما لا يصح نسبته إلى الطبيعة بحال.

وبعد كل هذا نجد المؤلف ينهي هذا الفصل بقوله:

«فذلك هي مخارج أصوات العربية بحسب نتائج البحث الصوتي اليوم» (ص ١٧١).

نعم هكذا قال. بل إنه لم ينس في هذا المقام أن يسوق تقييمه لجهوده، وتعداد مصادره ومراجعته فيما ذهب إليه فيقول:

«ولا شك أن فائدة هذه الدراسة مقتصرة على الجانب النظري، بالرغم من محاولة القرن بين كثير من جوانبها بأبرز نتائج البحث الصوتي ومناهجه، ولاسيما في الإنكليزية والمترجم عنها وعن سواها، وبعض البحوث القيمة التي أنجزها علماء في هذا الاختصاص ودراسات استشرافية للدرس اللغوي بنحو عام لها ميزاتها، وبمألوف الأذن اليوم من اللغة وما يستعمل منها» (ص ١٧١).

ولا ريب عندي أن أيسر مراجعة لما سقناه من أخطاء وتصويبات تقودنا إلى الجزم بأن هؤلاء وأولئك ممن عدّهم المؤلف بريثون من وزرها. وما نظن أن الكتاب بحاجة - بعد ما ذكرناه - إلى مزيد من الفحص

الكاشف عن سوءاته العلمية على الرغم من أن ما تبقى منها هو من الوفرة والظهور بحيث لا يجدي معه إلا تتبع الكتاب فقرة فقرة، بل ربما سطرًا سطرًا. وحسبنا أن نشير إلى رؤوس المسائل الآتية:

أولها : الاستخدام المظهري للمراجع الأجنبية لتحلية الكتاب، وإضفاء صبغة المعاصرة الزائفة عليه. فالمسائل التي ذكرت بإزائها الإحالات هي من المسائل الذائعة والمبسوطة في عشرات المراجع العربية. كما أن جميع إحالاته - على قِلَّتِها - كانت إلى عناوين لفصول أو فقرات لا إلى اقتباسات محدّدة في مسائل بعينها. وبعض ما ذكره عن الإنجليزية يقطع بأنه لم يقرأ جونز وليونز وهاليداي كما زعم (انظر: إحالاته إلى جونز وهاليداي في ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩).

ثانيها : الخلط الظاهر من المؤلف بين الوظيفة الفونولوجية والوظيفة الصرفية للأصوات (راجع: وظيفة الصوت) (ص ١٨٦ - ١٨٨).

ثالثها : الخلط بين الموقعية الصوتية والموقعية الصرفية (أي فاء الكلمة وعينها ولامها). (ص ١٧٨).

رابعتها : إطالة الكلام في مشكلات مختلفة من أساسها من مثل حديثه عن الحركة (أهي قبل الصوت أم معه أم بعده) (ص ٢٠٤ - ٢٠٨).

خامستها: على الرغم من أن عنوان الكتاب هو «في صوتيات العربية» نجده قد جمع بين دفتيه خليطاً من المعلومات الصرفية والمعالجات الفونولوجية والتاريخية المبتسرة. وأكثر ذلك مما يقع خارج مجال الدرس الصوتي للغة. وغير ذلك في الكتاب كثير وكثير.

يشير هذا الكتاب وأشباهه عدداً من القضايا التي لا بد من التنبيه إلى خطورتها، ولا سيما ما كان منها صادراً عن أساتذة جامعيين وضعوه ليكون مقررات دراسية لطلابهم.

فلا بد من الدعوة المخلصة إلى استحياء الضمير العلمي حتى لا يقفو المرء ما ليس له به علم. ولا بُدَّ من أن تدقق الجامعات العربية في إسناد المقررات العلمية إلى المتخصصين، ذلك أنها مؤتمنة على سمعتها، وعلى الحركة العلمية التي تسهم فيها، وعلى عقول الطلاب الذين وثقوا فيها، والتحقوا بها طلباً للعلم، ورجاء لما لديها من نفع.

ولا بد من الإشراف الفعال على الكتاب الجامعي؛ إذ إن حرية الفكر في الجامعة هي في جوهرها مسؤولية والتزام، ولا يمكن أن تعني تشويه المعلومات، وحشو الأدمغة بكل ما هو فاسد وغالط، ثم جلوس الطلاب للامتحان في هذه الأخطاء، ومنحهم من الدرجات بقدر قدرتهم على حفظ الأخطاء واجترارهم إياها في أوراق الامتحان.

ولا بُدَّ أخيراً من إحياء وظيفة الحسبة الإسلامية في مجال العلم والمعرفة حماية للعقول، ذلك أن حماية العقل هي من مقاصد الدين بإجماع أهل الأصول.



المبحث السابع

المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص

نشر أول مرة في: «مجلة كلية الآداب» - جامعة القاهرة، المجلد ٥٩، العدد ٣،
الآداب وعلوم اللغة، يوليو ١٩٩٩.

المبحث السابع

المذهب النحوي عند تمام حسان من «نحو الجملة» إلى «نحو النص»

٠/٠ فاتحة

يقول شيخنا تمام حسان^(١) عن كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها»^(٢):

هو

«أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيويه
وعبدالقاهر. أقول أجراً لأنني أعرف أنها كذلك، ولا أقول
أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار. ولو أن
جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة
الاهتمام، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهداً جديداً في فهم
العربية الفصحى: معناها ومبناها، وأن يساعد على حسن الانتفاع
بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال»^(٣).

ومقالة شيخنا هذه هي حق ليس عليه ظل لريب؛ فأما جرأة المحاولة فأمر
ثابت لكتابه بيقين؛ فالكتاب على ضآلة حجمه - كما يقرر صاحبه - «قد جعل
كل تفكير لغوي سبقه في متناول يده، إما على صورة مباشرة أو غير مباشرة»^(٤) وأما
ما ترتب عليه من آثار فأحسب أن الكتاب كان عسيراً أن ينتج في الدرس النحوي
المُعاصر أثراً بعيدة المدى، ولكن بظأن ما فعل. ولعل مرّ ذلك في الأول
إلى إثارة جمهور الخالفين لارتكاب طريق في البحث وطنه كل خُفٍّ وحافر،
وإعراضهم عن سبيل مخوفة لم تيسر لصاحبها حتى ضُربت لها حُزون شعاب
الفكر، ولم تُسلم زمامها له إلا بعد طول شُموس وجِران.

ولعل مَرَدُّه في الثاني إلى أن يكون عرضاً من أعراض المعاصرة بين أهل الصُّنعة الواحدة. ولقد قيل بحق: «إن المعاصرة حجاب» وأقول، ولا أخالني إلا صادقاً: «إن المعاصرة أيضاً مشغلة». وهذه القالة الأخيرة هي أصدق شيء على ما كان بيني وبين هذا الكتاب الفذ؛ فلقد قرأته على مُكثٍ منذ صدوره الأول، وكثيراً ما كنت أعاوده كلما أجاءتني إليه عويصة من عوائص العلم. وكنت أحسب أن العكوف عليه والمثاقفة فيما حفل به من قضايا هو من فروض الأعيان على كل مشغل بهذا الفن. بيد أنني ما كنت أتلبث بهذه الرغبة إلا سيراً، حتى يصرفني عنها ترادف الشواغل وتشتت النفس.

ثم كان أن استكتبني جامعة الكويت عام ١٩٨٩ بحثاً لينشر في كتاب تحيى به ذكرى شيخنا المغفور له بإذن الله عبدالسلام هارون فكانت سُهْمَتِي فيه دراسةً جعلت عنوانها «العربية من نحو الجُملة إلى نحو النَّص». وهكذا اتَّصَلَت أسبابي بكتاب شيخنا تمام حسان من جديد؛ إذ جمعتني به جوامع ترديد النظر في القديم، واستشراف آفاق للجديد، وتقليب الأمور في شأن ما يُذِل - صَدَدَ هذا - من محاولات. وغنمت المناسبة لأقول في إجمال لا ينقصه الحسم:

«ويقف في الصدارة من هذه المحاولات كتاب أستاذنا تمام حسان (اللغة العربية: معناها ومبناها)، وهو كتاب له ما بعده، أو هكذا كان ينبغي أن يكون؛ إذ هو جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعاً في حيِّز نحو الجُملة. بَيِّنَ أَنَّهُ مؤهل - ولاسيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق - لأن يكون منطلقاً رصيناً موفقاً لارتداد آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النَّص. ولنا إلى الكتاب من هذه الوجهة عودة في قابل إن شاء الله»^(٥).

ولقد واصل الشيخ الجليل عطاءه، فشفع التالد من جهده بطريف أبان به عن رؤيته للصلّات الشابكة بين نحو الجملة ونحو النص، ولوجوب اعتضاد بعضهما ببعض لتحقيق مقاصد النحو، وضمّن ذلك كلمته التي حاضر بها رواد الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى^(٦).

وهذه الدراسة هي محاولة متّاة لمقاربة هذا الجهد الناصب الذي استأخذ به شيخنا حتى تأثّلت له الإمامة فيه.

وتتنظم هذه الدراسة - بعد هذه الفاتحة - في ستة مطالب هي:

٠/١ في نقد النحو

٠/٢ في نحو الجملة:

١/٢ مواز ما بين الصيغة التراثية والصيغة المقترحة

٢/٢ أمن اللبس: غاية الاستعمال وقوام النظام

٣/٢ المكوّن البلاغي في نظرية نحو الجملة

٠/٣ في نحو النص:

١/٣ ما يستقل به نحو الجملة دون نحو النص

٢/٣ ما يشترك فيه النمطان كلاهما

٣/٣ ما يستقل به نحو النص دون نحو الجملة

٤/٣ مكان أمن اللبس من نحو النص

٠/٤ في مسائل المطابقة:

١/٤ نقد النحو من منظور نصي

٢/٤ تقويم نحو الجملة في الصيغة المقترحة

٣/٤ الدرس النحوي من ضيق الجملة إلى سعة النص

٥/٠ في مسائل الخلاف :

٥/١ أي معنى؟ وأي نص؟

٥/٢ حول معايير النصية

٥/٣ من أمن اللبس إلى قصد التلبس

٥/٤ حول المكون البلاغي في نظرية نحو النص

٦/٠ كلمة خاتمة

وسنعالج المطالب الستة وتفريعاتها فيما يلي من الأوراق، بحسب ما أوردناه من الانتظام والاتساق.

٨/٠ في نقد النحو

إحساس الحاجة إلى معاودة النظر في علم النحو هو مما تَدَارَأُ عليه المشتغلون بهذا العلم وتَسَاهَمُوهُ منذ قديم. ومنذ صنف ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢) كتابه في «الرَّد على النُّحاة» ترادفت المراجعات إلى يوم الناس هذا تحت أسماء وألقاب مختلفة؛ مثل إحياء النحو وإصلاحه وتحريره ونقده وتهذيبه وتيسيره، كما جاء بعضها نعتاً لصورة من صور النحو، يحسبها صاحبها جديدة وجديرة أن يكون لها في ساحة التصنيف النحوي مكان؛ ومن ذلك النحو «الجديد» و«المعقول» و«الواضح» و«المصفى» و«الكامل». وقد انصرفت المراجعات جميعها إلى التقعيد، ليكون أوفى بغايته الأصلية، وهي تقويم اللسان أو إصلاح المنطق أو توقي اللحن. ولقد أشرنا في موضع آخر من بحثنا ذاك إلى شُعْ المحاولات التي جاوزت الغاية التعليمية، واتسع أفقها المنهجي ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته المعرفية، وإلى وقوف كتاب شيخنا قَارِداً بين ما هو

من جنسه ورصيفه في هذا الباب. ومن الطبيعي أن يكون الحافز إلى ارتكاب سبيل التجديد هو استظهار وجوه القصور في القديم، ومن ثمّ اجتمعت هذه المحاولات على أن في القديم قصوراً، وتناهت الكلام في هذا الأمر اتفاقاً وافترافاً، وتعليلاً وتأويلاً. ولما كان التفاوت راتباً في الخلق تفاضل المصنفون فيما بينهم بتصفّح الأخير قول الأول واستيلائه على ما فاته، وإنّ جمع بينهم جامع نقد النحو من داخل. أما ما أورده شيخنا على جهد النحاة من ملاحظ فقد امتاز باتكائه على ركائز من الفكر اللساني الحديث غير ذات عوج، وبصدوره عن كينونة فاذة أسهمت في صياغتها أزواد معرفية مختلفة الطعوم والألوان، واستحال كل ذلك فيها زكاء ونماء وعنفواناً، ومن ثم لم يكن للناس عجباً أن تكتسب ملاحظه مذاقاً خاصاً، وأن تتنوع وترادف وتدارك على الطريق الموصلة لهذه الغاية، وأن تحظى بالتفرد والخصوصية منذ أخرج للناس كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية» الذي أراد أن يكون فرقاناً بين هاتين الطريقتين من طرائق النظر في اللغة؛ أعني المعيارية والوصفية. ثم كان أن تلاءه بكتابه «مناهج البحث في اللغة». وفي هذين الكتابين تجد كمينَ البذور الأولى لمذهبه النحوي، تلك التي آتت أكلها ضعفين في كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها». وبهذا الكتاب الذي جاء آخرياً جاوزت معاودة النظر في تراث النحاة جميع محاولات التهذيب والتيسير، وتخلّت عن سمة الجزئية والتفتت والتشعث لتستحيل طرازاً مابيناً لساثر ما سبقه من طُرُز البحث النحوي. وكما هو العهد بكل تجديد بصير لم يُقم شيخنا مذهبه على المفاصلة المنهجية بينه وبين التراث النحوي بل أقامها على الوعي به، والاصطبار عليه، واستبار أغواره، معترفاً طوال الوقت بالفضل لأعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية، وهما سيويه وعبدالقاهر، مئوهاً بذكر

الأول في حقل التحليل، وبذكر الثاني في حقل التركيب^(٧).

ويفضي بنا هذا التنويه الأخير إلى رأس الملاحظ التي أوردها شيخنا على علم النحو؛ وهي أنه نحو تحليل لا نحو تركيب. وبيان ذلك أن النحو قد صرف جُلَّ الاهتمام إلى مفردات النحو من تقسيم للكلم مع بيان للعلاقات الدالة على كل قسم منها، والإعراب والبناء، والأبواب النحوية وغير ذلك مما هو واقع في حيز الجملة النحوية.

«والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومها، لا من الناحية الوظيفية العامة، كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني، ولا من الناحية الاجتماعية التي تَبْنِي على اعتبار الجملة بروابط مَبْنُوَّة ومعنوية ذكروها فرادى، ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل»^(٨).

إن التحليل - في مذهب شيخنا - ينبغي أن يكون طريقاً للوصول إلى التركيب، وبهذا تعود المادة اللغوية سيرتها الأولى؛ إذ إنها لا تتحقق في التواصل إلا على هيئتها المركبة. وليس الكل حاصلاً ساذجاً لجمع مفرداته وعناصره، وإنما هو هيئة مخصوصة لا تثبت فيها صفات العناصر المفردة والعلاقات القائمة بينها على حالها الأولى، بل إن صفاتها التي تثبت لها حال الأفراد كثيراً ما تعود عند التركيب بالضد وتحوّل إلى الخلاف. واعتبار التركيب بعد التحليل هو الذي أفضى - في مذهب الشيخ - إلى اقتراح البديل الراجح لذلك المبدول المرجوح، وإلى الانتقال بالنحو العربي من نحو المفردات إلى نحو التراكيب، ومن «نحو أجزاء الجملة» إلى «نحو الجملة».

ذلكم هو ما يرد في مذهب شيخنا على النحو باعتبار وفائه لما تصدّى له

وتغنياء من استنباط قوانين الكلام، (أي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)، وهو ما اصطلح المحدثون على تسميته «نحو الجملة»، ولنا في هذا المقام ضميمة بملاحظ آخر نعزز بها مقالة الشيخ ونطابقه فيها على ما ذهب إليه (انظر ١/٤). أما ما يرد على النحو العربي باعتبار وفائه بمطلوب تحليل النص فيرى شيخنا أن نحو النص يفارق نحو الجملة في عدد من أخص صفاته، ولنا إلى ذلك عود بفضل بيان في موضعه من هذا البحث (انظر: المطلب ٣).

٢/٠ في نحو الجملة

يعرض هذا المطلب لخصائص «نحو الجملة» في الصيغة التي اقترحها شيخنا في كتابه. ويقتضي ذلك بيان فرق ما بين الصيغة التراثية للنحو والصيغة المقترحة من حيث السمات الموائز بينهما، واستظهار أصول الصيغة المقترحة ومقوماتها.

٢/١ موائز ما بين الصيغتين

في إيجاز بليغ يستظهر شيخنا صفات أربع، جعلها أخص موائز القاعدة النحوية عند نحاة العرب هي:

(١) الاطراد: ومن ثم تكون القاعدة عندهم حكماً على اللغة الفصيحة على الرغم من اعترافهم للشذوذ بالفصاحة.

(٢) المعيارية: ومعناها أن القاعدة معيار للصحة والخطأ، وهكذا جعلت المعيارية القاعدة سابقة على النص، فلا يرتضي النحو نصاً إلا إذا وافق القواعد التي سبق استنباطها.

(٣) الإطلاق: بمعنى أن القاعدة النحوية صادقة على ما قيل من قبل وما سيقال من بعد، فهي الحَكْمُ الذي يُرَدُّ إليه الكلام.

(٤) الاختصار على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة، فلا يتخطاها البحث إلا عند الإضراب أو الاستدراك ونحوهما. ومن هنا صَحَّ لهذا النحو أن يسمى «نحو الجملة»^(٩).

بهذه الصفات المواثر التي قررها شيخنا للنحو القديم أنطد سلطان القاعدة المعيارية، وتحقق لها إيكاد الهيمنة على الاستعمال اللُّغوي إلى آخر الزمان.

وهكذا انحصرت غاية النحو عند المضيقين في:

«البحث عن أواخر الكلام إعراباً وبناءً»، وصار النحو عند الموسعين علماً يُعرف به الصواب من الخطأ، وتتحقق به السلامة للكلام كتابة وقراءة. وابتاع رسوم النحو وإعمال قوانينه «يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ إليها»^(١٠).

ولا ينبغي أن تكون هذه الغاية - على أهميتها وخطرها - هي غاية الغايات من الدُّرس النحوي. إن علم النحو - في أي لغة من اللغات - هو العلم الكاشف عن أسرار المباني اللغوية في ارتباطها بالمعاني الذهنية والنفسية، وهو العلم الذي تتجلى به عبقرية اللغة وإمكاناتها في العبارة عن ذات العقل وذات النفس؛ لذلك كان لا بد من منهج يخطو بنا خطوات فساحاً في هذه السبيل، يستنبط به صاحبه غاية يلتقي عندها همُّ المتكلم وهمُّ السامع وهمُّ النحوي، ويربط وسائل العبارة ووظائف المباني بهذه الغاية، فكان هذا الكتابُ الذي وضع قضية النحو وضِعاً جديداً أفاد فيه من معارف العصر وعلومه. وليس يكفي لإبراز فضيلة هذا العمل أن نُلَمِّح إليها

على وجه الإجمال، بل لا بد من إيضاح تستبين به معالمه التي استحق بها هذه الفضيلة العظمى. وفيما يأتي تحصيل ذلك.

٢/٢٠ أمن اللبس: غاية الاستعمال وقوام النظام

الغاية القصوى للاستعمال اللغوي عند شيخنا هي أمن اللبس، ولا وسيلة لتحقيق هذه الغاية إلا بإعمال الأجهزة القواعدية التي تحكم بنية النظام اللغوي. ويتألف كل جهاز في هذه البنية:

من مجموعة من «المعاني» تقف بإزائها مجموعة من «المباني» المعبرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من «العلاقات» التي تربط «المعاني» بالمباني على جهة الإيجاب، وطائفة من الفروق التي تربط ما بينها على جهة السلب، وذلك لإيجاد المقابلات - ذات الفائدة - بين أفراد كل من «مجموعة المعاني» أو «مجموعة المباني»

- ويرى شيخنا أن:

«العلاقات» الرابطة والقيم الخلافية المفرقة «هي عناصر هامة جداً في نظام اللغة بعمامة، على أن القيم الخلافية، وهي المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى أهم بكثير جداً من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي»^(١١).

يتلّكم المكانة التي شغلها أمن اللبس في هذا المذهب، تصبح قضية المعنى هي قُطْبُ الرُّحَى في التواصل باللغة، فالمعنى هو هُمُ المتكلم حين يعمد إلى العبارة عن ذات نفسه، جاهداً في أن ينفي عن مراده اللبس، وهو هُمُ السامع حين يجهد في الفهم عن المتكلم واستبانة مقاصده، من غير أن يجعل لعوارض اللبس والغموض سلطاناً على معقوله، وهو هُمُ

«النحوي» أو «اللغوي» في جهده الناصب وراء الربط بين «المباني» و«المعاني»
و بين «الشكل» و«الوظيفة».

ذلكم هو ما يقرره شيخنا بأوضح عبارة، حين يقرر أن المعنى هو
الموضوع الأخص لكتابه، وأن:

«كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات
العالم - لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية
ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة؛ فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو
اللغة، وهو العُرف، وهو صلة المبنى بالمعنى»^(١٢).

ولكن كيف يمكن التوصل إلى تشخيص المعنى العرفي الذي يلبس
حدث الكلام بأبعاده المقالية والمقامية المركبة، وكيف يمكن إعمال وسائل
أمن اللبس لتشخيص المعنى العرفي (أو الاجتماعي أو المقامي)، وهو غاية
الفعل التحليلي في الدرس النحوي؟

يقرر شيخنا أن الحاجة المنهجية لتحقيق هذه الغاية تقتضي الباحث أن
يعتمد إلى تشقيق المعنى إلى:

«ثلاثة معانٍ فرعية؛ إحداها: المعنى الوظيفي، وهو وظيفة
الجزئي التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء.
والثاني: المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحمّل خارج
السياق وواحد فقط في السياق، والثالث: المعنى الاجتماعي أو
معنى المقام وهو أشمل من سابقه... لأنه يشملهما ليكون بهما
وبالمقام معبراً عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية»^(١٣).

وتأسيساً على هذا التشقيق حدّد الشيخ للمكون البلاغي دوره في النظرية
النحوية. وبيان ذلك هو موضوع المطلب التالي.

٠٣/٢ المكوّن البلاغي في نظرية نحو الجملة

يذهب شيخنا بدّاءة ذي بدّاء إلى أمرين، في شأن البلاغة العربية المدرسية:

أولهما : تشكيك ضمني في قيمة البلاغة العربية، من حيث كونها منهجاً من مناهج النقد الأدبي وصلاحياتها في هذا المجال. لكنه تشكيل يقترن باستثناء يرد على دراسة الإمام عبدالقاهر للنظم؛ إذ يرتفع بها إلى مقام تُناصي فيه أحدث النظريات اللغوية في الغرب «وتفوق معظمها في مجال فهم التركيب اللغوي». وهو استثناء تنفك به الجهة بين القيمة النقدية والوظيفة النحوية للبلاغة العربية، لاسيما علم المعاني^(١٤).

وثانيهما: تقرير أن البلاغة العربية لا تتناول المعنى الاجتماعي تناولاً مقصوداً. ولكنها على الرغم من ذلك قدمت للمعنى الاجتماعي فكرتين من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث هما:

فكرة المقال speech event وفكرة المقام context of situation.

وقد ربط علماء البلاغة بين الفكرتين بعبارتين شهيرتين «أصبحنا شعاراً يهتف به كل ناظر في المعنى: العبارة الأولى «لكل مقام مقال» والعبارة الثانية «لكل كلمة مع صاحبها مقام»^(١٥)، وسنعود في قابل إلى تفصيل القول في شأن هاتين العبارتين ومكانهما من منظومة الأفكار ذات العُلقة بنمطَي النحو الأساسيين: «نحو الجملة» و«نحو النص».

ويحدد المذهب النحوي لشيخنا دور كل علم من علوم البلاغة الثلاثة في تشخيص المعنى الاجتماعي على الوجه الآتي:

علم المعاني : وهو في الدرس البلاغي دراسة لمعان وظيفية في صميمها ، تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الذي أُريد بها خطأ أن تكونه^(١٦) ، وقد جعل هذا الطابع من علم المعاني «نحواً من النحو، وصيره كالنحو صناعة مضبوطة exact system لا منهجاً ذوقياً للنقد الأدبي»^(١٧) .

علم البيان : وارتبط في مذهب شيخنا بعلم المعجم ، إذ هو - عنده - أوثق صلة بالمعجم منه بالقواعد ، من حيث إن

«مجال الدراسة في كل من علمي المعاني والمعجم هو العلاقة بين الكلمة ومدلولها . واتجاه الدرس في علم البيان إلى دراسة دلالة اللفظ على معناه العرفي «المطابقي» أو «الدلالة على بعض معناه» أو «لازم معناه» يجعل علم البيان «قمة علم المعجم كما كان علم المعاني قمة علم النحو»^(١٨) .

وهو بذلك نواة لغرس علم جديد في تربة الثقافة العربية يسمّى علم المعجم lexicology يتناول بالدراسة والتحليل والنقد والتأريخ والمقارنة تلك الطرق والمناهج التي استخدمها المعجميون العرب في جمع معاجمهم ، موصياً بأحسن الطرق التي وصلت إليها المناهج العلمية في هذا المجال في مختلف لغات العالم^(١٩) .

علم البديع : ويبدو عند شيخنا آخر علوم البلاغة الثلاثة حظاً من الاحتفاء بالمعنى الاجتماعي ؛ فهذا العلم - بعبارة الشيخ -

«قليل من ظواهره ما يتصل بالمعنى كالجناس والتورية ونحوهما . وإن الجناس التام ليخملُ بعض عناصر الشبه المشترك اللفظي ، حيث يتحد اللفظ ويختلف المعنى . على أن جمهرة الظواهر البديعية ليست أكثر من محسنات لفظية - وكذلك سماها

الأولون - فلا تدخل في دراسة المعنى العرفي دخولاً مباشراً؛ لأن معناها أي المقصود منها هو التحسين وهو فني لا عرفي^(٢٠).

وتحصيل ما سبق أن البلاغة إجمالاً لا تقصد قصداً إلى بيان المعنى العرفي. وأن علم المعاني - عنده - هو أشد علوم البلاغة غُلقةً بالنظرية النحوية، أو هو إن شئت «نحو من النحو»، ويأتي علم البيان تالياً لارتباط أسبابه بعلم المعجم، والمعجم - وإن كان واقعاً في الصميم من الدائرة اللغوية - لا يشمل عند الشيخ - مفهوم النظام. وعلة ذلك:

(أ) انتفاء العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين كلمات المعجم.

(ب) عدم صلاحيتها للجدولة.

(ج) إمكان استعارة الكلمات بين لغة ولغة.

(د) اختلاف التجارب الاجتماعية، ومن ثم اختلاف أسمائها باختلاف البيئات الاجتماعية.

وقد استقصى الشيخ القول في هذا الباب، وساق البراهين، وانتهى إلى أن المعجم - وإن كان جزءاً من «اللغة» لا من «الكلام» بالمصطلح السوسيوري - لا يمكن أن يوصف بأنه نظام^(٢١). أما علم البديع فأبعد الثلاثة من مجال نظرية النحو؛ إذ إن مداره على التحسين والتزيين لا على الجوهر العرفي في المعنى.

ذلكم هو تحصيل القول في شأن المكون البلاغي ودوره في المذهب النحوي عند تمام حسان. ولنا عودة فيما يلي من مطالب إلى هذا القول بفضل مناقشة وبيان.

٠/٣ في نحو النص

كان «نحو الجملة» موضوعاً للمطلب السابق . ونأخذ الآن في القول على «نحو النص» لاستبانة وجوه الاتفاق والافتراق بينهما في المذهب النحوي عند شيخنا . وصَمداً إلى هذه الغاية كان لا بُدَّ من تفصيل المسائل على الوجه الآتي :

(١) ما يستقل به «نحو الجملة» دون «نحو النص» .

(٢) ما يشترك فيه النمطان كلاهما .

(٣) ما يستقل به «نحو النص» دون «نحو الجملة» .

(٤) أمن اللبس بين نحو الجملة ونحو النص .

وها نحن أولاً نسوق بيانها على الترتيب السابق ، فنقول ، وبالله التوفيق .

٠١/٣ ما يستقل به نحو الجملة دون نحو النص

جعل شيخنا من الأطراد والمعيارية والإطلاق والاقتصار على بحث العلاقات داخل الجملة الواحدة موازٍ للقاعدة النحوية عند العرب (انظر فيما سبق ٠١/٢) . وقد حاولت أن أُبين ثَمَّة موقف مذهب النحوي من هذه الموازٍ الأربعة في باب نحو الجملة . وها هو ذا يتَّخذ من هذه الموازٍ عينها متَّكاً لبيان فرقٍ ما بين نحو الجملة ونحو النص بالمفهوم المعتمد لديه . وخَالِصَةُ قوله في هذا المقام :

(١) أن النمطين يختلفان باعتبار خاصية الأطراد؛ إذ يعترف نحو النص بالمؤشرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدلّ بها على لفظة ذهنية، أو ليثير بها انتباه المتلقي . والمعروف أن المؤشرات الأسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطّرد^(٢٢) .

(٢) والنمطان يختلفان أيضاً - عنده - باعتبار المعيارية:

«فنحو النص أبعد ما يكون منها؛ لأنه نحو تطبيقي غير نظري فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضراً ومعرّضاً لتطبيق النحو عليه مستخرجاً من مادته»^(٢٣).

(٣) والنمطان يختلفان ثالثاً باعتبار الإطلاق؛ لأن نحو النص لا يطبق على كلام قبل أن يصاغ هذا الكلام ولا في أثناء صياغته.

(٤) أما اختلاف النمطين باعتبار اقتصار أولهما على معالجة العلاقات في داخل الجملة دون الثاني فهو أمر أبلج وضوحاً من أن يُستدل له أو عليه.

٢/٣ ما يشترك فيه النمطان كلاهما

يستظهر شيخنا صفتين يرى أن النمطين كليهما يشتركان في اعتبارهما، وهما: التضام والاتساق؛

«والصفة الأولى تتناول اللفظ على حين تتناول الثانية المعنى. فالتضام علاقة تشمل أموراً مثل الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول وهلم جراً. والاتساق علاقة بين المتضامّين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر. فلا وجه لجملة فعلية مثل «فَهَمَ الحجر» ولا لجملة اسمية مثل «السماء تحتنا». فذلك غير مقبول في الظروف العادية لاستعمال اللغة، وقد يكون مقبولاً في المواقف غير المعتادة كإرادة السخرية»^(٢٤).

٣/٠٣ ما يستقل به نحو النص دون الجملة

ثُمَّ صفات آخر يراها شيخنا «مما يختصُّ به نحو النص ولا يعني نحو الجملة في شيء»، من هذه الصفات ما يلي^(٢٥):

(١) القصد: فليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ. ولذلك جاء الحديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي.

(٢) التناص: وهو علاقة تقوم بين أجزاء النص، كما تقوم بين النص والنص كعلاقة السؤال بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنص الملخص، وعلاقة المسودة بالتبييض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معنا. وهذه العلاقة الأخيرة هي المقصودة بعبارة: «القرآن يفسر بعضه بعضاً».

(٣) رعاية الموقف: ومن رعاية الموقف أنه لا يجوز الكلام أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة والسورة، وتَفَهُّم السبب في امتناع أن يعزي أحدنا الآخر وهو يتسم، وامتناع أن يغني الطالب أثناء الدرس. وامتناع فهم قوله تعالى: «وَدَغْ أَدَاهُمْ» على إضافة اسم المصدر إلى مفعوله، لأن السيرة المطهرة تقول: إنهم هم الذين كانوا يؤذونه؛ فرعاية هذا الموقف الذي حفظته السيرة تجعل الإضافة إلى الفاعل.

(٤) الإعلامية: ومعناها أن يكون «النص محتوًى يجري إبلاغه للمتلقى بواسطة هذا النص»^(٢٦). [قلت: وفي هذا المقام نستيقظ النظر إلى أمور تتصل بما استدل به شيخنا لهذه الخاصية وهي:

(أ) إخراجها بإعمال خاصية الإعلامية ما يسمى بالشعر الحديث،

وقوله في نعته إنه «لا يتمتع بصفتي التضام والاتساق لا على مستوى نحو الجملة ولا على مستوى نحو النص».

(ب) إيراده نصاً مصنوعاً للاستشهاد على افتقاد الإعلامية، ثم تعليقه على هذا النص بقوله: «ليس لقواعد نحو الجملة اعتراض على هذا الكلام، لأن كل جملة منه استوفت أركانها ومكملاتها وحسن رصفها. ولكن نحو الجملة لا يجازف بنسبة عدم الاتساق إلى هذا الكلام إلا بعد طول تأمل في المناسبة المعجمية بين مفردات المقطوعة»^(٢٧).

٥) القبول: وهو الصفة الخامسة التي يستقل بها نحو النص «الذي يضع القبول في مقابل مطابقة القاعدة». [قلت: يستطرد شيخنا هنا إلى شرح ما يعنيه بالقبول فيقول: إنه عند وقوع اللبس (وهو تساوي احتمالات المعنى دون مرجح) يكون موقف نحو الجملة من ذلك هو قول المُعَرِّب: «فيها إعرابان أو أكثر». ومعنى هذه العبارة أنه لا يستطيع أن يدعي معنى معيناً لما أمامه من الكلام فيقنع بالخضوع لللبس، معدداً الاحتمالات دون أن يختار واحداً منها. أما نحو النص فلا يقنع بمثل هذا التردد، وإنما يعمل على تسخير ما ذكرناه من صفاته كالتناص ورعاية الموقف والإعلامية وغيرها لاتخاذ قرار يؤدي إلى تحديد المعنى؛ أي بوصف النص بصفة القبول التي أحلها نحو النص محل مطابقة القاعدة التي يفرضها نحو الجملة على الكلام»^(٢٨).

٣/٤ • مكان أمن اللبس من نحو النص

ليس في المحاضرة التي ألقاها شيخنا تصريح بوظيفة أمن اللبس في نحو النص وفرق ما بينه في ذلك وبين نحو الجملة. لكن تحليله للأمثلة التي ساقها

في هذه المحاضرة وفي مصنفه الجليل «البيان في روائع القرآن» تدل على أن المكانة التي اختص بها أمن اللبس في صيغة «نحو الجملة» التي اقترحها كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها» لما نزل هي غاية الاستعمال وقوام النظام في مفهومه لنحو النص. إن أمن اللبس لا يزال هنا هَمًّا مشتركاً للمتكلم وللسماع وللنحوي، بل إن أهميته لتزداد باعتبار ما يشتمل عليه نحو النص من وسائل كلها موجة لتحقيق أمن اللبس؛ من بينها ما يسميه شيخنا: الإعلامية، ورعاية الموقف، والقبول، ولتأمل الأمثلة والاقتباسات الآتية:

(١) التمييز بين الرخصة والخطأ بأنهما يجتمعان في أن كليهما مُخَالِفٌ للقاعدة، غير أن الرخصة لا يعتذر منها، وليس الخطأ كذلك. ومدار التمييز هنا على أمن اللبس؛ فإذا أَمِنَ اللبس رُخِّصَ في مخالفة القاعدة، وإلا عُذَّت المخالفة خطأ محضاً^(٢٩).

(٢) أن فرصة اللبس تتسع مع نحو الجملة وتضيق مع نحو النص.

(٣) أن نحو النص في تمسكه بفكرة الاتساق وضرورة وضوح المعنى، وعدم قبول تعدد الاحتمالات يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافاً باللبس^(٣٠).

(٤) جميع الأمثلة التي أوردت في المحاضرة هي شواهد لكلام مُلبس إذا حللته بنحو الجملة، وذو معنى محدد غير قابل للاحتمال باعتبار وسائل نحو النص.

وبعد، فلقد أَخْلَصْتُ الصفحات السابقة لبيان الأسس والركائز التي قامت عليها بنية المذهب النحوي عند شيخي تمام حسان بجناحيه الجُمْلِيّ والنصِّيّ، وجعلتُ من ذلك وَضْلاً للعبرة عن ذات عقلي تجاه ما سبق من أسس وركائز. وستخذ عبارتي صدد ذلك وجهتين: وجهة مطابقة شيخي على ما ذهب إليه في مسائل، ووجهة الخلاف عما ذهب إليه في مسائل. ولعل السبيل الآن

ممهودة بعد التفصيل الذي كان لإنجاز ما صمّدتُ إليه من حوار علمي، أردته ليكون مثاقفة بين الشيخ والمريد. ولتأخذ الآن في أولى الوجهتين.

٠/٤ في مسائل المطابقة

تنتظم في هذا الباب مسائل ثلاث هي:

- (١) نقد للنحو القديم من منظور نصّي نضيفه إلى ما استظهره شيخي تمام حسان من وجوه نقد سيقّت من منظور جُملي.
 - (٢) تقويم للنحو الجملة في صيغته التي تضمنها كتاب «اللغة العربية: معناها ومبناها».
 - (٣) أهمية الانتقال بالدرس النحوي من ضيق «الجملة» إلى سعة «النص».
- ونوردها بعدُ على الترتيب.

٠١/٤ نقد النحو من منظور نصّي

استظهرت في بحث سابق أن «نحو الجملة» قد هيمن على صياغة القواعد في جميع لغات العالم ذات النحو المكتوب حتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وأن النحو العربي لم يكن بدعاً في خضوعه المُطلق لفكرة نحو الجملة. غير أن «مكمن الخطر في قضية النحو العربي يتجاوز انعدام التحليل النحوي للنصوص إلى انعدام إحساس الحاجة إليه أصلاً، مع أننا ننوط بهذه النقلة تحقيق المرجو من الخروج بالنحو العربي مما نحسبه أزمة أخذه بخناقه، كابحة لدوره الفاعل في دراسة العربية ونتاجها وإبداعاتها الأدبية، حين ارتبط بغاية ضئيلة نحيفة لا تليق بجلاله وثرائه، ونعني بها عصمة اللسان من الزلل، وليته قد وُفق إلى القيام بها على النحو المأمول»^(٣١).

ولقد تولى شيخنا تمام حسان باقتدار معالجة أوجه القصور التي كابدها النحو العربي، من حيث وفاؤه لغايته من تعقيد الجملة أو الكلام «الذي هو

اللفظ المستقل بالإفادة عند النحاة»، وذلك حين نعت النحو بأنه نحو تحليل لا تركيب، وهو ما طابقناه عليه ثمة بقولنا: إن النحو العربي هو أبعد شيء من أن يكون نحواً «جملياً» موفقاً، بله أن يكون صالحاً بصورته هذه لأن يكون نحواً «نصيّاً»^(٣٢). وإنا لملخصون هنا في سطور أهم ما يرد على النحو العربي بهذا الاعتبار فنقول:

- (١) موضوع النحو العربي هو الشاهد والمثال، ويدخل في ذلك الجمل المجتزأة بل المصنوعة أحياناً، وبذلك يخرج النص عند النحاة عن أن يكون موضوعاً للدرس النحوي بأصل المنهج.
- (٢) هيمنة الوسم المعيارى التعليمى على التقعيد النحوى حذت من قدرته على التحليل الخالص للظواهر اللغوية بعيداً من مبحث الصواب والخطأ.
- (٣) المادة اللغوية التى هى موضوع التقعيد النحوى تنتمى فى الزمان إلى حقبة ممتدة، وفى المكان إلى بيئات مختلفة متباعدة، ومن ثم اختلط فيها البعد الأني synchronic والبعد الزمانى diachronic على نحو لا يُرجى له امتياز.
- (٤) وقف الاحتجاج اللغوى عند عصر بعينه استبعد مفهوم التغير اللغوى، وأطلق القاعدة النحوية من قيد الزمن. وهكذا بعد أن اختلط فى التقعيد الأني synchronic والزمانى diachronic صار النحو العربى نحواً لا زمانياً achronic، وعجز عن متابعة ما أصاب اللغة من التغير، ولاذ النحاة بأزوح الحلول، وهو إنكار المتغيرات ووصمها بالخطأ، والجهد لنفى خبيثها المدعى عن اللغة.
- (٥) شغلت مآجريات المقام واعتبارها فى التقعيد النحوى حيزاً هامشياً، إلا ما كان منها داخلاً فى الحيز البلاغى، ولم يُعرف إلا قليلاً رُبُط تمايز

التراكيب بتمايز المقامات، وهو ما ظهرت أولياته في كتاب سيبويه،
وأتى ثماره الجنية في جهد الإمام عبدالقاهر (ت ٤٧١هـ) ومن بعده
الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) والسكاكي (ت ٦٢٦هـ).

(٦) غياب فكرة المستويات التحليلية من التقعيد، وقد نشأ من ذلك
بالضرورة غياب فكرة العلاقات النظامية التراتبية (الهرمية) بين هذه
المستويات.

(٧) تَشَعُّتُ مباحث المستوى الواحد حتى تداخلت مباحث الأصوات
والصرف والنحو وتشابكت ألفافها، فَقَدِمَ منها ماحقُّه التأخير، وأُخِرَ
منها ما حقُّه التقديم، وتقطعت أوصال المسألة الواحدة، ودُوخِلَتْ
بما ليس منها، وأُورِدَ بعضها في غير مظانِّها المتوقعة، على نحو
أعنت الباحثين، فَعَمَّ عليهم تضافر هذه المسائل، ووجوه تعالقها،
واختلاف أوضاعها ورسومها في حالي الأفراد والتركيب.

(٨) إهدار إنَّية الجملة وتمييع مفهوماتها، واختفاء التقعيد للنُّظْم والأساليب
النحوية تقعيداً تظهر به خُصُوصَتُها؛ فليس ثَمَّة وصف جامع لُنُظْم
النفي أو الزمان النحوي وغيرها. وكان مَرَدُّ ذلك إلى هيمنة العامل
والعلامة الإعرابية على التقعيد، حتى إن الجملة الشرطية أدرجت
لأدنى ملابسة عند صاحب الألفية والشرح تحت «جزم الفعل
المضارع»، على الرغم من أن جانباً كبيراً من أساليب الشرط هو
مقطوع الصلة بجزم الفعل المضارع. ولنا في كل ذلك أمثلة وشواهد
تفوت الحصر.

وباعتبار ما سبق يكون تحصيل جهاز قاعدي كفاء في العربية على
مستوى «نحو النص» غاية بعيدة المآلى، تتوعر السبيل الموصلة إليها
ما لم يكن لها مَاهِدٌ من جهاز قاعدي كفاء على مستوى «نحو

الجملة». وهنا تبرز الفضيلة العظمى لما نُجِزَ على يد شيخنا في كتابه
الفذ الذي نعرض له هنا بالدرس.

٥٢/٤ تقويم «نحو الجملة» في الصيغة المقترحة

على الرغم من أن شيخنا يُعالن في تقديمه لكتابه بأن الغاية التي يسعى إليها منه أن يلقي «ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»^(٣٣)، وعلى الرغم أيضاً من أن المعالجة الوصفية تختلف في فلسفتها وإجراءاتها البحثية عن المعالجة المعيارية - وهو ما أفصح عنه شيخنا أبلغ إفصاح في كتابه الموسوم «اللغة بين المعيارية والوصفية» - نقول: إنه على الرغم من ذلك - لا وجود في الكتاب الذي هو موضوع النظر لما يدل على أن الغاية المعيارية من النحو قد توارت بالحجاب. كذلك ليس في الكتاب موقف معلن من خاصيَّتي الاطراد والإطلاق على نحو ما عُرفا بها لدى الشيخ، فكل هذه الصفات المواتر - فيما يبدو لنا - قد بُقيت على الأصل، أو كانت في حكم المسكوت عنه. من هنا يمكن حصر الإنجاز العلمي لكتاب شيخنا في موقفه المستعلن من النحو القديم صدد الصفة المائزة الرابعة، ألا وهي «اقتصاره على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة»، ثم ما وسم به هذا النحو مُحَقَّقاً من أنه نحو تحليل لا نحو تركيب، وأن دراسة أبواب الجمل كانت من غائبات همومه. وفيما ذكره شيخنا تقييد لهذه الصفة المائزة؛ فالنحو وإن اقتصر على ما يقع في حدود الجملة بما يستوجب أن يطلق عليه تسمية «نحو الجملة» - هو قاصر لا يزال عن إدراك هذه الغاية، وأن إطلاق هذه التسمية لا يتأتى له إلا بشيء غير قليل من التسمح والتجاوز.

أو قل إن إيجاب هذه التسمية للنحو القديم إنما يكون بمفارقة خصائصه
خصائص «نحو النص»، لا بموافقتها شروط «نحو الجملة» الحق.

وعلى ذلك يكون جوهر الإنجاز العلمي لكتاب «اللغة العربية: معناها
ومبناها» هو تقديم صيغة متكاملة لنحو عربي حقيق بأن يوضع في باب
«نحو الجملة». وإذا كنا نحرص على تقرير هذه الحقيقة في الأذهان؛ فلا
ينبغي لمن ليس له بصر بالأمر أن يحمل هذا التقرير على محمل التوهين أو
التوهين؛ ذلك أن الكتاب بهذه الشئمة وحدها - وجازئك بها من سُهمة -
استحق في تاريخ المصنفات النحوية خاصة واللسانية عامة مكانةً يشارف
بها الأُمّهات والأصول.

وحسبنا في هذه العُجْلة تبريز أمور نستجلي فيها الركائز الأساسية لهذا
الإنجاز وهي:

- (١) اعتماد تشخيص المعنى غايةً للدرس النحوي.
- (٢) اعتماد أمن اللبس غاية للاستعمال وقواماً للنظام.
- (٣) اعتماد مفهوم النظام اللغوي (أو المستوى التحليلي).
- (٤) تأسيس فكرة تراتبية النظم اللغوية (أو المستويات التحليلية).
- (٥) ممارسة التحليل على المستوى الصرفي، والتركيب على المستوى
النحوي.
- (٦) الكشف عن دور الظواهر السياقية في تكييف النظام لمقتضيات الأداء.
- (٧) تضافر القرائن لتحقيق أمن اللبس والكشف عن المعنى.
- (٨) استيعاب المقام داخل إطار النظرية النحوية لاستكمال الكشف عن
المعنى.

هذا، ولم يكن لهذا البناء المُخَكَّم أن ينهض على هذه الركائز إلا برجع البصر في مجمل التراث النحوي، واستصفاء ما هو جدير بالاستصفاء، وجمع الشبيه إلى الشبيه، واقتراح الأبدال، واستكناه دلالات التراكيب، وإقامة النظامية مقام التفتيتية atomism، وتمييز القيم الجامعة من القيم المائزة، وتجريد الثوابت الحاكمة على المتغيرات. وكل أولئك مما ينوء بهمة أولي العزم من الأئمة المجتهدين.

ولعلنا لا نجاوز الصواب حين نقول إن الكتاب كان استدراكاً بصيراً لجمهرة العلل القوادح التي فعلت فَعَلَتها في جسم النحو العربي، وتزييفاً موثقاً لتلك القالة التي سارت في الناس، ووصمت النحو العربي بأنه العِلْم الذي نضج حتى احترق. لقد أصبح لدينا بهذا الكتاب صيغة عربية موفقة من صيغ «نحو الجملة» لم تكن من قبل، وهي صيغة يمكن الانطلاق منها لتحقيق النقلة المنهجية إلى «نحو النص».

٣/٤ الدرس النحوي من ضيق «الجملة» إلى سعة «النص»

ثلاثة المسائل التي نطابق عليها شيخنا تمام حسان هي توليته وجهه شطر «نحو النص» ليستكمل به ما يفوت «نحو الجملة»؛ من قُدرة على تشخيص المعنى. وأياً ما كانت مساحة الخلاف في فهم «نحو النص» وغاياته، ومقاصد مصطلحاته، وطبيعة إجراءاته البحثية مما سنعرض له بشيء من التفصيل في لاحق فإن التوجه في ذاته سديد، وهو مؤشر ساطع الدلالة على ما ينتظر علوم اللسان خاصة وعلوم الإنسان عامة بهذا التوجه من آفاق بحثية عريضة - يخرج بها الدرس النحوي من ضيق الجملة إلى سعة النص، ومن محدودية الغاية التعليمية إلى لا محدودية الكشف والاستكناه لعبقرية اللغة وإمكاناتها، وتعالق جهاز القواعد فيها مع تجليات الإبداع اللغوي على اختلافها وتنوعها.

وقد ترددت الدعوة إلى نحو النص ومعالجة بعض مسائله في أعمال سابقة لكاتب هذه الدراسة يرجع تاريخ أقدمها إلى عام ١٩٨٠^(٣٤). ولا نزال على يقيننا بأهمية هذا التوجه لخدمة الدراسات النصية في مختلف الحقول المعرفية، سواء كان النص من النصوص الدينية أو الفلسفية أو الأدبية أو التاريخية، وهلم جرا إلى أن نستقصي جميع النصوص على اختلاف أنماطها وأزمانها وفنونها.

أما وقد فرغت من أمر القول في مسائل المطابقة فلم يبق إلا الكلام على مسائل الخلاف، وهو موضوع المطلب الآتي من هذا البحث.

٥/٠ من مسائل الخلاف

ينصرف أكثر الحديث في هذا المطلب إلى «نحو النص»: غايته ومكانه من نحو الجملة، والمعايير التي تثبت بها للنص نصيته، ومكان المكون البلاغي من النظرية النحوية. وفي كل أولئك تُورد وجهة أخرى للنظر لعل في إيرادها تقليباً للمسائل، وإضاءة لأغماضها. وقديماً قالت العرب: «إذا كثرت المؤتفكات زكت الأرض»، ويعنون بالمؤتفكات الرياح التي تقلب الأرض أو التي تختلف مهابتها. ولا أحسبها إلا قالة حق لا شوب فيه. ونعالج في هذا المطلب المسائل الآتي بيانها:

- (١) أي معنى؟ وأي نص؟
 - (٢) حول معايير النصية.
 - (٣) من أمن اللبس إلى قصد التلبس.
 - (٤) حول المكون البلاغي في النظرية النحوية.
- ونورد فيما يأتي القول في هذه المسائل منسوقة على ما تقدّم.

٥/١٠ أي معنى ؟ وأي نص؟

أشرنا فيما سبق (٢/٥٢) إلى ما قرره شيخنا من أن كل دراسة لغوية - لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم - لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. كذلك أوردنا قوله باقتضاء الضرورة المنهجية تشقيق المعنى إلى معنى وظيفي، ومعنى معجمي، ومعنى اجتماعي. وهذا النوع الأخير (ويسميه أحياناً المعنى العرفي أو المقامي) هو غاية الغايات من الفعل التحليلي في الدراسة النحوية. وينص شيخنا نصاً - في دَرْج كلامه عن علم البديع - على إخراج التحسين اللفظي من دراسة المعنى العرفي؛ إذ إن معنى التحسين فني لا عرفي^(٣٥). أما المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي فكلاهما عنده متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق^(٣٦).

وتأسيساً على ما سبق تنهض نظريته على عدد من الركائز: منها استبعاد المعنى الجمالي (أو الفني) بما هو مشكل واقع خارج الدرس النحوي، ومنها أن غاية التحليل هو التوصل إلى معنى واحد ينتفي معه التعدد والاحتمال. ويتحقق تَعَيُّن المعنى خالصاً من التعدد والاحتمال بإعمال القرائن، ويتضافر مستويات التحليل وأنواع المعنى الثلاثة على ترشيح معنى واحد من بين المعاني المحتملة.

والرأي عندنا أن ذلك إن صَحَّ في حق نحو الجُملة - على تجوِّز - فإن صدقه على نحو النص فيه نظر. إن النص مفهوم عام يشمل جميع أنماط النصوص بما في ذلك النص الأدبي، وهو نوع من النصوص المبنية على الاحتمال والتعدد في المعنى أو حمالة الأوجه، بل إن احتمالية المعنى

وتعدده فيها هي الأصل، كما أنها أحد المعايير المائزة لجياد النصوص. ولئن أخرجَ نحوُ النص من مجال عمله النصوص المحتملة، إنه بذلك يكون قد طوى كشحاً عن أخصب مجالات النظر وأشدها عُلُقَةً بالسلوك اللغوي اليومي، والنشاط اللغوي الحي والملابس لكيثونة الإنسان في مختلف أطوارها وأحوالها، لا نستثني من ذلك عيون الشعر ومتخير النثر. وكل أولئك أمور لا تُفهم حقيقة الظاهرة اللسانية إلا بتعرف جوهرها أو فض مغاليقها. ونعم؛ قد يكون في إعمال التحليل النحوي النصي عون على نفي الاحتمال والتعدد عن المعنى في بعض النصوص القابلة لهذا النوع من المعالجة، لكن تلك المقدمات لا ينبغي أن تُنتج حكماً يقول بأن: «نحو النص في تمسكه بفكرة الاتساق وضرورة وضوح المعنى وعدم قبول تعدد الاحتمالات يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافاً باللبس»^(٣٧).

ونأتي هنا إلى الجواب عن السؤالين اللذين جعلنا منهما عنواناً لهذه المسألة - صدد حديثنا عن نحو النص - وهما: أي معنى وأي نص يصلحان أن يكونا موضوعاً للتحليل في نحو النص؟ فنقول: إن كل أنواع المعاني: وظيفية ومعجمية وعرفية وفنية صالحة لأن تكون موضوعاً لهذا اللون من التحليل النحوي، وأن كل كلام يستوفي معايير النصية صالح لذلك أيضاً، سواء منه ما كان قطعي الدلالة أو حمال أوجه. وإذا كان مدار القول في ذلك على استيفاء معايير النصية في الكلام كان السؤال عن مفهوم هذه المعايير وارداً بل مُلتحاً، ومن هنا جعلناه موضوعاً للمسألة الآتية.

٥/٢٠ حول معايير النصية

تقاضتنا استبانة وجوه الاتفاق والافتراق بين نحو الجملة ونحو النص تصنيف هذه الوجوه أصنافاً ثلاثة:

(١) ما يستقل به «نحو الجملة» دون «نحو النص».

(٢) ما يشترك فيه النمطان كلاهما.

(٣) ما يستقل به «نحو النص» دون «نحو الجملة».

وسنصرف القول في هذه المسألة إلى الصنفين: الثاني والثالث من هذه الوجوه. ففي الصنف الثاني الذي جعله صنفًا جامعاً لنحو الجملة ونحو النص كليهما أدرج شيخنا صفتين هما: التضام والاتساق، ولم يُورد في كلامه بإزاء كل مصطلح من هذين المصطلحين ما يتردد مقابلاً له في اللسانيات المعاصرة. والغالب على الظن أن التضام عنده هو المقابل العربي للمصطلح cohesion، وأن الاتساق هو المقابل العربي عنده للمصطلح coherence، ويشهد لذلك اختصاصه الأول باللفظ والثاني بالمعنى.

وإذا كان ما رجّحناه صحيحاً - ولا نحسبه إلا كذلك - فإن ملاحظَ عِدَّةٍ ينبغي إيرادها في هذا المقام نوجزها فيما يلي:

(١) آثرنا ونؤثر أن نقترح مصطلح «السبك» مقابلاً عربياً للمصطلح cohesion، ومصطلح «الحبك» مقابلاً عربياً coherence. وصحيح أنه لا مُشاحَّة في الاصطلاح. وبهذا القيد لا مانع من قبول الأسماء إذا لم تتغير حقيقة المسمى.

يَبْدُ أَنْ قبول «التضام» مصطلحاً مشتركاً بين نحو الجُملة ونحو النص يوجب الحذر؛ إذ إن مظاهر التضام بالإضافة إلى الجملة غير مظاهر التضام بإضافتها

إلى النص. إن الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول هي من مظاهر التضام على مستوى الجُملة، والحاجة إليها في نحو النص ثابتة بيقين. لكن نحو النص يتجاوز هذا المستوى ليشمل وسائل الربط في ظاهر النص surface text:

- أولاً : على مستوى العلاقات داخل الجُملة intrasentential
ثانياً : على مستوى العلاقات بين الجُمَل intersentential
ثالثاً : على مستوى العلاقات بين الفقرات (أو ما في حكمها) paragraphing
رابعاً : على مستوى العلاقات في مجمل النص textual

وعلى ذلك يصعب سحب مصطلح التضام من مفهوم الجُملة على مفهوم النص إلا بتحميله قيمة جديدة مختلفة تناسب موضوع التحليل^(٣٨).

ولقد ميّز شيخنا في نحو الجُملة بين التضام بالمفهوم البلاغي وسمّاه «تواردًا»، والتضام بالمفهوم النحوي وجعله على ضربين هما: «التلازم» حين يستلزم أحد العنصرين التحليليين عنصراً آخر على وجه الاقتضاء الوجودي، و«التنافي» حين يستلزم وجود عنصر تحليلي ما انعدام عنصر آخر على وجه الاقتضاء العدمي. أما المصطلح cohesion فإنه يتّسع ليشمل جميع أوجه الربط في ظاهر بنية النص، بما في ذلك: الربط بالاشتقاق، وبالتوازي في التراكيب parallelism، والتكرار repetition وبالصياغة الموازية paraphrasing وغير ذلك من الوسائل التي لا يتّسع هذا المقام لاستقصائها، وكلها مما يضيق مصطلح التضام بالمفهومين البلاغي والنحوي - عند شيخنا - عن استيعابه^(٣٩).

أما مصطلح الاتساق فقد عُرّف بأنه «علاقة بين المتضامّين تجعل أحدهما

غير نابٍ في الفهم عن الآخر^(٤٠). ولا يمكن بهذا المفهوم أن يكون مقابلًا للمصطلح coherence في نحو النص؛ إذ لا وجه في نحو النص للاقتصار على المتضامّين بصيغة التثنية، ولا وجه أيضاً لصياغة المفهوم على نحو تشريعي يشترط فيه تحقق عدم النبو في الفهم. وإنما يُراد بهذا المصطلح احتباك المفاهيم والتصورات في علاقات منطقية كالتضاد والتناقض والاستدعاء والسببية وهلم جرا. وقد تقوم هذه العلاقات بين جملتين، ولكنها في النص تتجاوز مفردات الجُمْل إلى كلية النص. وهي رصد لما هو كائن، وليست تشريعاً لما ينبغي أن يكون.

ونأتي إلى ما ذكر تحت الصنف الثالث من وجوه الاتفاق والافتراق بين نحو الجملة ونحو النص:

فمن ذلك «القصد» - ونحسبه مقابلًا للمصطلح intentionality وإن لم يرد له تعريف في المحاضرة، ولكن قيل بشأنه: «ليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ»، وإنه «إذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي».

ومفهوم القصد المتعارف عليه في نحو النص هو اعتقاد المنشئ أن سلسلة الأحداث القولية التي ينتجها يمكن أن تشكل نصاً مسبوکاً محبوکاً [أو متضاماً متسقاً بمصطلح المحاضرة] يكون أداة لتحقيق مقاصد المنشئ؛ كأن ينقل معرفة أو يحقق هدفاً جرى توصيفه في إطار خطة موضوعة.

وعلى ذلك لا يخرج الإكراه كلام المنشئ عن نصيته إذا صاغه ليحقق هدفاً مراداً له كالخروج من بعض المآزق مثلاً، بل إن لغو الكلام يمكن أن يكون نصّاً إذا توافر له شرط القصد لتحقيق غاية. ومن ثم فإن ربط المعيار بالحديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فيه نظر.

أما «الإعلامية» - ونحسبها مقابلاً للمصطلح informativity - فقد عُرِّفت بأن «يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة هذا النص»، وبذلك آلت في خاتمة أمرها إلى أن تتحد بمفهوم الاتساق الذي عُرِّف بأنه «علاقة بين المتضامين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر». وبرهان ذلك أنه حين شرح تعريف الإعلامية بالمثال أتجه إلى الاستشهاد بالشعر الحديث، إذ وصف الشعر الحديث بأننا «لا نجد له معنى ولا نحس له مذاقاً، ولا نستطيع له تصنيفاً. فهو كالحُثْثى المشكل لا ينسب إلى شعر ولا إلى نثر، ولا يتمتع بصفتي التضام والاتساق، لا على مستوى نحو الجملة ولا على مستوى نحو النص»^(٤١).

ويعتضد هذا البرهان بالمثال الثاني الذي سبق لشرح الإعلامية وهو النص المصنوع الذي صاغه شيخنا وضمّنه كتابه «الأصول». فقد جاء في تعليقه على النص: «إن نحو الجملة لا يجازف بنسبة عدم الاتساق إلى هذا الكلام إلا بعد طول تأمل في المناسبة المعجمية بين مفردات هذه المقطوعة. ولقد أطلق نحاة الجملة على فكرة الاتساق مصطلح (الحسن)»^(٤٢).

هكذا آلت فكرة الإعلامية إلى التوحد بفكرة الاتساق، وفقدت خصوصتها بما هي معيار مستقل من معايير النصية. والرأي عندي أن «الإعلامية» تفترض ابتداءً أن للكلام محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة النص، ومن ثم فهي لا تعالج نصاً غير محبوبك [أو غير متسق] أصلاً، ولكنها تتسلط على الكيفية التي يجري بها عرض هذا المحتوى. إنها - بعبارة أخرى - تتعلّق باستقبال الكلام على أنه نص ذو محتوى كما يتعلّق بحكم المتلقي على طريقة عرض المحتوى بالجدة وبمدى توقعه لطريقة العرض، إذ يرتبط ذلك بما سمّاه ابن سينا «الإغراب» أو تحقق

الطرافة وإخلاف التوقع لدى المتلقي، وهو أمر يمكن أن يرتفع به الكلام في سلم النصية. كذلك ترتبط «الإعلامية» بمعدل ظهور النقاط التي تمثل نقلات أو منعطفات جديدة في تسلسل عرض المحتوى بالنسبة للمتلقي؛ إذ تميز النصوص باختلافها من حيث معدل البطء أو السرعة في حدوث النقلات، ومن ثم تتفاوت في مدى تحقق صفة النصية لها. لذلك يرتبط مفهوم الإعلامية بما يسمى «الانتباه» attention أو «التركيز» focusing، وينصرف إلى استجابات المتلقي أصالة، وإلى خاصية الحبك تبعاً (أي الاتساق بمصطلح المحاضرة).

وهكذا يمكن أن نفكّ الجهة بين مصطلحي «الإعلامية» وما سمّته المحاضرة الاتساق (أو الحبك بالمصطلح الذي نؤثره)^(٤٣).

وقل مثل ذلك في معيار «القبول» - ونحسبه مقابلاً للمصطلح acceptability -، إذ ذكر في شأنه أن نحو النص «يضع القبول في مقابل مطابقة القاعدة»، وقيل في شرحه: «إن التركيب في نحو الجُملة قد يكون محتملاً لأكثر من إعراب»، وأن نحو الجملة:

«يقنع بالخضوع للبس معدداً الاحتمالات دون أن يختار واحداً منها. أما نحو النص فلا يقنع بمثل هذا التردد، وإنما يعمل على تسخير ما ذكرناه من صفاته كالتناص ورعاية الموقف والإعلامية وغيرها لاتخاذ قرار يؤدي إلى تحديد المعنى؛ أي بوصف النص بصفة القبول التي أحلها نحو النص محل مطابقة القاعدة التي يفرضها نحو الجملة على الكلام»^(٤٤).

ومقتضى ما ذكر ألا يكون القبول معياراً بذاته من معايير النصية، بل هو محصلة إعمال المعايير الأخرى أو هو متحد بها. ومقتضاه أيضاً أن يشتغل

معيّار القبول بتحديد المعنى المُراد من بين المعاني المحتملة على جهة القطع، وعلى سُنّة اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى هذا التحديد. وقد تقدّم بيان بأن مهمة القطع بتحديد معنى واحد من بين المعاني المحتملة ليست مُشغلة نحو النص، وأن جميع النصوص - محتملة أو غير محتملة - يمكن أن تكون موضوعاً للدرس في نحو النص، ويتولى معيار «القبول» فحص الاحتمال والتعدد لا بهدف نفيه وترشيح معنى واحد من بين المعاني المحتملة، ولكن بهدف تشخيصه وتجليته. والقبول - بَعْدُ - له أبعاد ووجهات ثقافية واجتماعية، ويتصل بتحديد موقف المتلقي من الكلام، ومدى تقبله لسلسلة الأحداث الكلامية على أنها نص قابل لأن يوصف بالسبك والحبك، وأن له نوعاً من الجدوى بالنسبة للمتلقي، كأن يكتسب معرفة أو يتبنى موقفاً، أو يُسهم باستجابة لإنجاز خطة، وهلم جرا.

بقيت أمور أخرى تدخل في باب مسائل الخلاف؛ منها نُعت نحو النص بأنه نحو تطبيقي غير نظري. وفي هذا الإطلاق نظر يحتاج تقييده إلى كلام شديد التحصيل والتفصيل، ومنها أن جميع ما سيق من أمثلة إنما كان لتوضيح اعتماد نحو النص ومعايير أساساً لنفي التعدد والاحتمال في المعنى. وقد يكون ذلك وجهاً من وجوه الانتفاع بنحو النص، ولكن التوحيد بينه وبين نحو النص غير وارد، بل إنه قد يكون أهون وجوه الانتفاع به شأنًا.

ومنها القول بأن نحو النص «لا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضراً معرضاً لتطبيق النحو عليه مستخرجاً من مادته»^(٤٥). قلت: ومثل ذلك - على حد قول الناظم - «يغلب لكن ليس مستحقاً»، فمن المقاربات النصية ما يُطلق عليه «المقاربة الإجرائية» procedural

approach، وهو نوع يستند إلى المقاماتية pragmatics وعلم النفس الإدراكي cognitive psychology وعلم الذكاء الاصطناعي artificial intelligence لتفسير العمليات الذهنية والأطوار التي تمر بها العمليات الذهنية المصاحبة لإنشاء النص واستقباله وتفسيره، وهو باب من العلم ينتظر أولي العزم من أبناء العربية لترويض شُموسه وتيسير عُسراه.

٥/٣٠ بين أمن اللبس وقصد التلبس

ذكرنا أن أمن اللبس أريد له - في المذهب النحوي الذي هو موضوع بحثنا في هذه الأوراق - أن يكون غاية الاستعمال اللغوي وقوام النظام القواعدي، فإليه جميعاً تُوجّه القرائن، وأن هذا الأمر لا يختص به نحو الجملة على رأي هذا المذهب، بل يَنجَرّ أيضاً إلى نحو النص. والذي نراه أن في الأمر تفصيلاً نحاول الإبانة عنه فيما يلي:

إن أمن اللبس - فيما نذهب إليه - هو فرض منهجي مثالي وليس ظرفاً واقعياً في الاستعمال اللغوي. والنظرية اللسانية تسلّم به تسليماً لا بُرْهان لها به، لكي يصح لها صياغة النظام والكشف عن الجهاز القاعدي للغة. يقول ن. تشومسكي:

«إن النظرية اللسانية معنية، أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي تكلماً وسماعاً، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف لفّته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة في أثناء أدائه اللغوي الفعلي، لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي مثل: محدودية الذاكرة والارتباك والعوارض التي تتوزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مميزة. ذلكم هو الموقف - كما يبدو لي - لدى مؤسسي

اللسانيات العامة الحديثة. ولم يطرأ بعد من الأسباب المقنعة ما أدى إلى تعديل هذا الموقف»^(٤٦).

واتساقاً مع مثل هذه الفرضيات يكون اعتماد أمن اللبس غاية للاستعمال وقواماً للنظام أمراً له مشروعيته، بل حتميته العلمية في باب تجريد القواعد. ويكون أمن اللبس في هذا السياق أهم عناصر المنظومة المنهجية التي تعالج بها المادة المدروسة.

وليس بخاف أن هذه الفرضية المنهجية المثالية لا يمكن أن تفهم على أنها صورة صادقة للواقع اللغوي بحال، فهذا الواقع يخالف في خصائصه عن كل هذه الشروط التحكمية الصرف. ومن هنا دعت الحاجة إلى قيام نوعين من الدرس اللساني هما: اللسانيات التقريرية *deterministic linguistics* وهي التي تقوم على افتراض التجانس في السلوك اللغوي على نحو ما أبان عنه تشومسكي، واللسانيات الاحتمالية *probabilistic linguistics* وموضوع دراستها هو مظاهر التنوع والتخالف في السلوك اللغوي باعتبار العوامل الفردية والاجتماعية والمقاماتية. وواضح أن «نحو الجملة» إنما ينتمي بالأصالة إلى اللسانيات التقريرية؛ حيث يفترض أن يكون أمن اللبس هو غاية الاستعمال وقوام النظام، على حين ينتمي «نحو النص» إلى اللسانيات الاحتمالية قولاً واحداً في ارتباطه المعقد سبكاً وحبكاً بمستويات الصياغة اللغوية المختلفة، وبمعايير القصد والقبول والإعلامية والتناص^(٤٧). لذلك لا يصلح أمن اللبس في الممارسة اللغوية الحية أو في نحو النص لأن يكون غاية الاستعمال أو قوام النظام كما أريد له؛ ففي الحياة يكون الصراع والحيلة وتناقض المصالح، وتقاطع الانتماءات وتعقد المواقف والاتجاهات، وكل أولئك حوائل لا يمكن مواجهتها لغوياً بالبيان الصريح الذي يؤمن فيه

اللبس، بحيث لا يكون للكلمة الواحدة إلا معنى واحد يرشحه السياق من بين المعاني المحتملة. ونحن على يقين من أن الناس في معترك الحياة كثيراً ما يتكلمون لا ليعبروا تعبيراً أميناً عن ذوات أنفسهم وعقولهم، حريصين في ذلك على أن يفهمهم الناس على ما هم عليه حقاً وصدقاً. ولكنهم يتكلمون ليخفوا حقائقهم، ويُلبّسوا على الآخرين نواياهم ومقاصدهم. وهنا لا يكون أمن اللبس غاية للاستعمال اللغوي بحال، بل قد تكون الغاية هي قصد التلبس، وتحريف الكلم من بعد مواضعه، وإيضاع الفتنة، وابتغاء الخبال.

ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام على أن أمن اللبس لا مكان له البتة في هذا السياق، فالله سبحانه لم يُخل أرضه من الصديقين والأبرار، كما أن كثيراً من أنواع الخطاب العلمي لا تقوم إلا بأمن اللبس، ولكن الذي نعنيه أن عمود الصورة يوشك أن يختلف اختلافاً مبيهاً بين الفرض المثالي وممارسة العيش، حتى إننا لو اعتمدنا أمن اللبس غاية للاستعمال وقواماً للنظام في نحو النص لأخرجنا من مجال همومنا العلمية جمهرة النصوص وجيادها وأحوجها للفحص والمدارسة وأجداها على الدرس اللغوي والنظرية اللسانية، وإذا صحَّ ذلك - وهو إن شاء الله صحيح - وجب التوقف في قبول ما أُسند إلى نحو النص من «تمسكه بفكرة الاتساق وضرورة وضوح المعنى، وعدم قبول تعدد الاحتمالات»، ومن أن «نحو النص» هو المرتجى لرفع التعدد والاحتمال من دلالات الآيات في القرآن المجيد؛ ذلك أنه بعبارة شيخنا «يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافاً باللبس، وحاشا لكتاب الله أن يكون مُلبساً»^(٤٨). نعم، لا مناص من التوقف طويلاً أمام هذه العبارة وتحريير دلالتها حتى لا يكون أمرنا علينا غمّة؛ ذلك أن

التعدد والاحتمال في اجتهادات البشر لاسكتناه معاني الآيات ثابت بيقين تعدد تفاسير المجتهدين منذ نزول القرآن المجيد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. لكن هذا التعدد ليس من قبيل الإلباس المعيب، وحاشا لكلام الله أن يكون كذلك، بل هو حاصل الاجتهادات البشرية التي تحاول الفهم عن مُراد الله بكلامه. وكل اجتهاد من أهل العلم والراسخين فيه من أولي الأهلية يقبله لسان العرب، ولا يخالف معلوماً من الدين بالضرورة، ويتسق مع قيم الدين وتعاليمه ومقاصده هو اجتهاد مقبول في هذه الحدود لا يتعداها، ولا يعني اختلاف توارد الاجتهادات على تفسير الآية الواحدة حمل الإلباس على الآية بحال. والاحتكام إلى نحو الجملة أو إلى نحو النص - في هذا المقام - لا يعدو أن يكون هو نفسه نوعاً من الاجتهاد لأهل العلم، يمكن أن يكون محلاً للرفض أو القبول أو الترجيح بقدر وفائه بما أسلفنا ذكره من معايير. والله سبحانه - من قبل ومن بعد - هو وحده الأعلّم بمراده من كلامه.

بقيت مسألة أخيرة تتصل بالعلاقة بين علم البلاغة ونحو النص نجعلها موضوعاً للمطلب الآتي:

٥/٤ حول المكون البلاغي في نظرية نحو النص

أوردنا في (٢/٥٣) من هذه الدراسة تقويماً لدور المكون البلاغي في نظرية نحو الجملة. ولعلنا قد لاحظنا - على وجه الإجمال - تهميش هذا الدور في مذهب شيخنا، بالنظر إلى أن البلاغة لا تقصد قصداً إلى بيان المعنى العرفي الذي هو عنده غاية الدرس النحوي؛ لذلك استصفى شيخنا من البلاغة فكرتي المقام والمقال. ورأى في علم المعاني «نحواً من

النحو»، وربط علم البيان بالمعجم الذي هو عنده قائمة وليس بنظام، ثم كان أن وضع علم البديع في مكان هو فيه أبعد علوم البلاغة الثلاثة من مجال نظرية النحو؛ إذ كان مداره على التحسين والتزيين لا على الجوهر العرفي الاجتماعي في المعنى.

يَبْدُ أَنَّنَا إِذَا وَلَّيْنَا وَجْهَنَا شَطْرَ نَحْوِ النِّصْ، واعتدنا بمعايير النصية السبعة الماثورة عن ييوغراند وديسلر في كتابهما الشهير، واعترفنا بالتعدد والاحتمال مجالاً للدرس النحوي فإن عمود الصورة يوشك - على النحو الذي أسلفنا ذكره - أن يختلف اختلافاً مبيناً أيضاً في مقام فحص العلاقة بين النحو والبلاغة. ونسوق هنا - على سنة الاختصار - طائفة من الإشارات الدالة على قسّمات هذه الصورة الجديدة للعلاقة التي يمكن أن تقوم بين هذين المجالين المعرفيين. ونبدأ بالسبك cohesion الذي يعده كثير من مصنفات نحو النص معيار النصية الأول (ويغلب على الظن أن يكون هو المراد بالتضام في نحو النص بمصطلح شيخنا تمام حسان. وقد أسلفنا بيان رأينا في هذا المصطلح [انظر ٥/٢٠٢] من هذه الدراسة).

يختصّ السبك بالوسائل التي تتحقق بها الاستمرارية والاتصال والتماسك لظاهر النص surface text، أو هو - بعبارة أخرى - يختص بالوسائل التي تبرز وحدة البنية اللغوية للنص. أما ظاهر النص فنعني به الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، أو التي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة القرطاس. وهذه الأحداث ينتظم بعضها بعضاً تبعاً للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصاً إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظاً بكيّنونته واستمراريته. ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي grammatical dependency، ويتحقق

الاعتماد في شبكة هرمية ومتداخلة من المستويات: على مستوى الجُمْل، ثم على مستوى ما بين الجُمْل، ثم الفقرة (أو ما في حكمها)، ثم الفقرات (أو ما في حكمها أيضاً)، ثم في جُمْلَة النص.

أما مظاهر السبك فتأتي على:

«مستويات صوتية وحرفية وتركيبية ومعجمية ودلالية، كما تتخذ أشكالاً من التكرار الخالص، والتكرار الجزئي، وشبه التكرار، وتوازي المباني وتوازي التعبير، والإسقاط والاستبدال، وعلاقات الزمن، والروابط بأنواعها المختلفة. وكل أولئك إنما يتحقق في أنماط متداخلة ومتعاقبة، تتباين من نص إلى نص، كما تتباين داخل النص الواحد بحسب ما يشتمل عليه من البنى الصغرى، وبحسب النماذج الكلية التي تشخص وحدته واستمراريتها»^(٤٩).

هكذا يتخذ علم المعاني وضعاً جديداً في سياق نحو النص بعد أن نتجاوز به أسوار الجُمْلَة الواحدة، ونتخلى عن فهم النص على أنه سلسلة خطية من الجمل المتتابعة.

ويقوم علم البيان بمهمته في السبك المعجمي، وفي إمدادنا بالكلمات/ المفاتيح key words التي نرصد من خلالها حركة المفاهيم داخل النص والعلاقات الرابطة بينها بما يحقق للنص صفتي السبك والحبك.

أما علم البديع الذي قنع بوظيفة التحسين والترزين، وانتبذ من أجل ذلك مكاناً قصياً في ميدان النظرية النحوية على أنه أهون الشركاء - فإن له في نظرية نحو النص شأناً أي شأن. ومن ينعم النظر في التراث البديعي يجد أن جُل فنونه - بل كُلّها - معقود عليها الأمل في سبك النص، حتى ما كان منها

لفظياً محضاً؛ فهناك يقوم الجنس بأنواعه، والطباق والتكرار بأنواعه ورد العجز على الصدر (أو ما سُمِّيَ التعطف)، والأشتقاق، والمشاكلة، والألثفات، والتورية، وأسلوب الحكيم وغير ذلك من فنون البديع بدور حاسم في انسباك ظاهر النص واحتباك مفاهيمه الباطنة.

وحين نتقل بالدرس النحوي ونتحول بالبلاغة العربية من بلاغة الشاهد والمثال إلى بلاغة النص، بإقامتها على قاعدة منهجية رصينة من علم الأسلوب اللساني والدراسة المقاماتية ونحو النص - نقول: إننا حين نجهد لتحقيق هذه النقلة المنهجية نكون قد وضعنا جُلَّ العلوم ذات الأرومة العريقة في الثقافة العربية وضعاً جديداً مفتوحاً على أصولها التراثية من جهة، وعلى المنجزات المنهجية للفكر البشري في حياتنا المعاصرة من جهة ثانية - وما كان هذا الأمر ليقوم بفرد أو أفراد، ولكن أخرى به أن يكون همّاً معرفياً أصيلاً للمشتغلين بهذا العلم الشريف والمعنيين بثقافة هذه الأمة في حاضر أمرها وقابله.

٥/٦ كلمة خاتمة

عالجت هذه الدراسة خمسة مطالب أمحضنا ثلاثة منها لعرض المذهب النحوي لشيخنا تمام حسان؛ فصرفنا أول الثلاثة لنقده للنحو القديم، وثانيهما لبيان خصائص إنجازه العلمي المتفرد في كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها»، وجعلنا المطلب الثالث خالصاً لاستجلاء حديثه عن نحو النص، وفي المطلب الرابع دارسنا المسائل التي طابقتنا شيخنا عليها.

أما المطلب الخامس فقد أغرتنا فيه سماحته وما وشجته بيننا أبوة العقل ورَجْمُ العلم بإيراد مسائل كان لنا فيها نظر يخالف عمّا ذهب إليه شيخنا. وما

كنت لأبرئ نفسي من خطأ أو سهو فهذا مقام يَزَلُّق فيه الحذر ويؤْهِم
الحصيف. غير أن مسائل الخلاف ربما كانت أبلغ دلالة من مسائل
المطابقة على ما أفاء الله على الشيخ الجليل من قوة فائضة، وعلى مذهبه
من خصوصية ناهضة. وعسى أن أكون على حالي المطابقة والخلاف أشد
إقراراً لشيخنا بشرف الإنجاز وتمكّن الأستاذية، وما من طالب علم إلا وهو
منفوع - إن شاء الله - بهذه وتلك.

* * *

الحواشي والمراجع

- (١) يتردد اسم شيخنا الأستاذ الدكتور تمام حسان في البحث كثيراً، وقد - والله - حرت طويلاً في كيفية إيراده، وهو عندي بالمقام الذي يعلم من الهيئة والإجلال. يَبْدُ أَنِّي لم أجد خيراً من هذا الوصف صدقاً على حقيقة الجامعة التي تشج ما بيني وبينه؛ فحيثما وَجَدَ القارئ لهذه الدراسة هذا الوصف مطلقاً من القيد فالمعني به هو لا غيره.
- (٢) معتمدنا في هذا البحث على الطبعة الثانية الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٩. وسنشير إليها لاحقاً باسم «العربية» على سنة الاختصار.
- (٣) العربية: ١٠.
- (٤) العربية: ٦.
- (٥) انظر لصاحب هذا البحث: «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص» نشر في الكتاب التذكاري الذي أصدرته جامعة الكويت بعنوان «الأستاذ عبدالسلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً»، ١٩٩٠، ص ص ٤٠٦ - ٤٣٢، (والاقتباس هنا من ص ٤٢٤ - ٤٢٥).
- (٦) سنشير إليها - اختصاراً - فيما يلي - باسم «المحاضرة».
- (٧) العربية: ٢٧.
- (٨) العربية: ١٧.
- (٩) المحاضرة: ١.
- (١٠) الخصائص لابن جني، بتحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ١٩٥٢، ١/ ٣٤٠.

- (١١) العربية : ٣٤ .
- (١٢) العربية : ٩ .
- (١٣) العربية : ٢٨ - ٢٩ .
- (١٤) العربية : ١٨ - ١٩ .
- (١٥) العربية : ٢٠ - ٢١ .
- (١٦) العربية : ١٨ .
- (١٧) العربية : ١٩ .
- (١٨) العربية : ١٩ .
- (١٩) العربية : ٢٠ .
- (٢٠) العربية : ٢٠ .
- (٢١) العربية : ٣١٢ - ٣١٤ .
- (٢٢) المحاضرة : ١
- (٢٣) المحاضرة : ١ .
- (٢٤) المحاضرة : ٢ .
- (٢٥) المحاضرة : ٢ .
- (٢٦) المحاضرة : ٣ .
- (٢٧) المحاضرة : ٣ - ٤ .
- (٢٨) المحاضرة : ٤ .
- (٢٩) البيان في روائع القرآن لشيخنا تمام حسان : عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م ، ج ١ / ١٢ .
- (٣٠) المحاضرة : ٦ .

- (٣١) دراسة المؤلف: «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص»، ص ٤٠٩.
- (٣٢) «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص»، ٤٣١.
- (٣٣) العربية: ١٠.
- (٣٤) انظر لصاحب هذه الدراسة: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٢، ص ٢٩.
- وأيضاً: «مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية» وهو المبحث الأول من كتاب «في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة»، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص ص ٧١ - ٢٧.
- (٣٥) العربية: ٢٠.
- (٣٦) العربية: ٢٨ - ٢٩.
- (٣٧) المحاضرة: ٦.
- (٣٨) العربية: ٢١٦ - ٢١٧.
- (٣٩) انظر في ذلك لصاحب هذه الدراسة:
- «نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية»، وهو المبحث الخامس من كتاب «في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة»، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨.
- (٤٠) المحاضرة: ٢.
- (٤١) المحاضرة: ٣.
- (٤٢) المحاضرة: ٣.
- (٤٣) انظر في معايير النصية:

- 1) Teunon, A. Van Dijk "Some Aspects of Text Grammar: A Study in Theoretical Linguistics and Poetics" Mouton, 1972.
- 2) De Beugrand and W. Dressler "An Introduction to Text Grammar" Longman, 1990.

(٤٤) المحاضرة: ٤ .

(٤٥) المحاضرة: ١ .

(٤٦) N. Chomsky, *Aspects of the Theory of Syntax*, Mass. 1965, pp. 3 - 4.

(٤٧) يمكن الرجوع إلى كتاب لصاحب هذه الدراسة عنوانه «في النص الأدبي - دراسات أسلوبية إحصائية»، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٩ - ٢٢ .
حيث يجد القارئ بياناً مفصلاً لفرق ما بين اللسانيات التقريرية واللسانيات الاحتمالية.

(٤٨) المحاضرة: ٦ .

(٤٩) نحو أجرومية للنص الشعري، ص ٢٣٨ .

المبحث الثامن

معجم القراءات

لـعبد اللطيف محمد الخطيب :

تقديم وتقويم

نشر البحث تقديماً للمعجم الذي صدرت طبعته الأولى
عن دار سعد الدين - دمشق، ٢٠٠٠ م.

المبحث الثامن
معجم القراءات
لـعبداللطيف محمد الخطيب :
تقديم وتقويم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمةَ وَفُضِّلَ الخطاب، سيدنا محمد بن عبد الله، الفاتح لما أُغلق، والخاتم لما سَبَقَ، والناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراطِ الله المستقيم.

وبعد، فقد أَحَسَّنَ أخي عبداللطيف الخطيب بصاحب هذا القلم الظنَّ، فرغب إليه أن يُقَدِّمَ لهذا السُّفرِ الجليل. وَمَحَبَّةُ الرجال للرجال فتنةٌ مُوجِبَةٌ لتكَلُّفِ الحُسْنِ فيما ليس بالحَسَنِ، وَبُغْضُ الرجالِ للرجالِ فتنةٌ صارفةٌ عن التماسِ العذرِ وإقالةِ العثرةِ فيما هو معيب، وإيثارُ السلامة فتنةٌ تُغري بِزُخْرَفِ القول، وبما هو حَمَالُ أَوْجِهٍ من الكلام، ذلكم كله حقٌّ لا شَوْبَ فيه، وإنِّي لأشهد أن بيني وبين مصنف هذا الكتاب وَدًّا ليس بالظنين، وصلةٌ واشجةٌ تتأبى - بإذن الله - على التقلُّبِ والخُؤُولِ. بيد أن هذا الودَّ الخالص لوجه الله والعلم ما ينبغي له أن يُفْسِدَ شهادةً لا يكتُمها إلَّا من هو آثِمٌ قَلْبُهُ، وأعوذ به سبحانه أن أَتَجَانَّفَ إلى إثم، أو أن أخوضَ فيما ليس لي به علم، وهأنذا، إذ أُؤدِّي الشهادة، أسأله الصبرَ على صعوبةِ المُرتَقَى، وَوَعَاءَ الطريق، وبلوغِ المقاصد.

والحق أن أمر هذا المعجم وصاحبه عَجَبٌ من عَجَب. أَرَأَيْتَكَ هذا الذي

وَدَعَ الْوِكَالَ وَالْهُوَيْنَا، وَتَجَافَى عَنْ طَلَبِ الذِّكْرِ وَالْمَثَالَةِ بَيْنَ النَّاسِ؛ طَلَباً مِنْهُ لِمَا هُوَ أَبْعَدُ غَوْرًا وَأَعْلَى قُلَّةً وَأَثْقَلُ وَزْنًا، وَتَعَرُّضًا مِنْهُ لِلْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ الَّتِي هِيَ عِنْدَ رَبِّكَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا. لَقَدْ نَصَبَ أَخِي عَبْدِاللطيفِ لَغَايَةَ تَفْوُتِ دُزَعِ الْعُضْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ، وَتَصَدَّى فَرْدًا لِأَخْرُفِ الْقُرْآنِ جَمْعًا وَاسْتِقْصَاءً، وَتَحْرِيرًا وَتَحْقِيقًا، وَتَوْجِيهًا وَتَخْرِيجًا - حَتَّى كَانَ الْعَمَلُ الَّذِي لَا يَكَادُ يَشْكُ الْمُتَصَفِّحُ لِأَثْنَائِهِ أَنَّهُ قَمِنَ بِأَنْ يَكُونَ مَعْجُوبًا مِنْهُ، وَمَعْجُوزًا عَنْ مِثْلِهِ، فِي زَمَنِ فُسَدَ فِيهِ السَّمِينُ بِالْغَثِّ، وَرُقِعَ فِيهِ الْجَدِيدُ بِالرُّثِّ، وَاخْتَلَطَ فِيهِ الْمُبْرَمُ بِالسَّجِيلِ.

وَحَقُّ الْقَارِئِ عَلَيَّ وَعَلَى الْكِتَابِ أَنْ يَجِدَ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ قِسْطًا سَاسًا مُسْتَقِيمًا يَسْتَيِّبُ بِهِ النِّقْصَانَ مِنَ الرَّجْحَانِ، وَتَتِمَّازُ بِهِ الشَّائِنَاتُ مِنَ الزَّائِنَاتِ، وَأَنْ يَلْتَمِسَ فِيهَا مَا يُعِينُهُ عَلَى إِنْزَالِ هَذَا الْعَمَلِ فِي حَاقِ مَنْزِلَتِهِ مِنْ مَكْتَبَةِ الْقُرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَعَلَى التَّهْدِي إِلَى آفَاقٍ مِنَ الدَّرْسِ اللَّسَانِيِّ وَالْقُرْآنِيِّ مَا كَانَ لِأَنْظَارِ الْبَاحِثِينَ أَنْ تَطْمَحَ إِلَى اسْتِشْرَافِهَا لَوْلَا مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ نَاصِبٍ نَهَضَ بِهِ رَجُلٌ مِمَّنْ رَزَاهُمُ اللَّهُ لِبَاسَ الصَّبْرِ، وَأَنْزَلَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثَلَجَ الْيَقِينِ، وَنَزَّهَ عِزَائِهِمْ عَنْ كَلَالِ الْحَدِّ وَانْتِشَارِ الطَّيْنَةِ.

وَصَمَدًا إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ تَنْطَوِي الْمَقْدَمَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَطَالِبٍ: فَأَمَّا أُولَاهَا، فَبَيَانُ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْجَمٍ لِلْقُرَاءَاتِ بِإِطْلَاقٍ، وَأَمَّا الثَّانِي، فَجَلَاءُ وَجْهِ الْمَزِيَّةِ فِي هَذَا الْمَعْجَمِ بِخُصُوصِهِ فِيمَا نَصَبَ لَهُ وَتَعَيَّاهُ، وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَدَلِيلُ نَجْلُو بِهِ وَجْوهِ الْإِنْتِفَاعِ الْمُمْكِنَةِ بِمَا يَضُمُّهُ الْمَعْجَمُ بَيْنَ دَفْتِيهِ مِنْ كَنْزِ لُغَوِيٍّ فِي حَلِّ كَثِيرٍ مِنْ مَعْضَلَاتِ الدَّرْسِ اللَّسَانِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَإِضَافَةِ الْمَوَاطِنِ الْمَظْلَمَةِ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ لَكَارِبٌ لِلنَّفْسِ حَقًّا أَنْ

يستحيل هذا الجهد المُنْصِبُ كتلةً صَمَاءَ في خزائن الكتب، وما أكثر ما كان من ذلك ويكون.

ونفرغ الآن لِيَسْطِ القول في ثلاثة المطالب واحداً فواحداً، فنقول - وبالله التوفيق - :

المطلب الأول

وَجْهُ الحاجةِ إلى معجمٍ للقراءات

ثَمَّةٌ حقيقةٌ يُطَبِّقُ على صحتها الدارسون من عرب ومستعربين، هي أن العربية من أطول لغات الأرض عمراً وأوسعها انتشاراً، وأغرقها ثقافة، وأعمقها تأثيراً في سيرة الفكر الإنساني، ولكن تاريخ هذا اللسان هو من أشد تواريخ الألسنة البشرية غموضاً، حتى إنه ليكاد يكون لساناً بلا تاريخ، ولم تفلح خمسون عاماً من عمر اللسانيات العربية الحديثة في تغيير هذا الواقع العلمي المرير.

١ - فليس للغة العربية معجم تاريخي يرصد ما طَرَأَ على دَلالاتِ الكلمات من تغير، وما تَعَاوَرَهَا من تخصيص أو تعميم، ومن تقييد أو إطلاق، ومن استعلاء في السلم الدلالي أو استفال، وما تداولها من مجالات دلالية، وواكب رحلتها من ظهور أو خفاء.

٢ - وليس للغة العربية معجم يعالج متلازماتها اللفظية من منظوري «الآن والزمان» مما حظيت به لغات أخرى كثيرة يقع بعضها دون العربية في التاريخ والمكانة.

٣ - وليس للغة العربية أطلسٌ لساني يحصر التنوعات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في اللهجات العربية الحديثة، ويرصدها، ويصنفها، ويتتبع انتشارها ومسارات توزيعها بالاعتبارين: الجغرافي والاجتماعي.

٤ - والدرس اللساني العربي لا يزال في معالجته للتراث محصوراً معظمه في أفق مهني بالغ الضيق والعقم، فلا يرى موضوعاً له إلا ما كان معالجةً لمسائل من الصرف والنحو، أو لقضايا من المعجم وفقه اللغة. ومما يَنَحُّ النفس أسفاً أن يكون ذلك مَبْلَغَ أهله من العلم برحابة أفق البحث اللساني، وإن كان هذا الأفق لَيَمْتَدُّ فيشملُ بالفحص والتشخيص والتحليل جميع أوجه النشاط اللغوي عند الإنسان، بدءاً من أرقى ثمرات العقل في الأدب والفلسفة والعلوم إلى أبسط حوارٍ يجري بين العامة وأعراض المتكلمين.

٥ - وأكثر ما صدر من دراسات للسانين المحدثين مما يَتَّخِذُ «التطور اللغوي» أو ما أشبهه عنواناً له لا يزال من أَسَفِ أسير النظريات اللسانية التي سادت القرن التاسع عشر عند الداروينيين والنحاة الشبان، ومدارس المقارنات اللسانية، فلا يكاد يجمعه جامعٌ باتجاهات اللسانيات التاريخية فيما بعد سوسير، بل هو نقيضُ خالصٍ لمقولات البنيوية والنسقية التي هي جوهر الانقلاب السوسيري في تاريخ اللسانيات؛ لذلك كان قصارى أولئك الباحثين هو الرصدُ التفتيتيُّ الذريُّ لبعض التغيرات في مفردات الكلمات؛ فليس ثمة بحث في تغيّر كليات النُظُم الصوتية والصرفية والنحوية في ذواتها، وفي الاعتماد المتبادل بين بعضها وبعض.

تلكم المهمات التي أسلفنا القول فيها، والتي لا تزال مجالاتٍ عذراء في
الدرس اللساني، يتجاوز خطرها دائرة اللسانيات الصُّرف إلى دوائرٍ أخرى،
تتداخل وتتداخل في قلب الهموم التاريخية والعقدية والسياسية والاجتماعية،
أو قل، على سنة الاختصار، إن خطرها لَيَتَجَاوَزُ الأفق المهني للسانيات
إلى التاريخ العقلي والاجتماعي للأمة التي إليها ننتسب.

وإذا كان دارسو الأدب العربي قد عَمَدُوا إلى مُغْضِلِ التاريخ لهذا الأدب
فَحَلَّوْهُ حَلًّا مَرِيحًا بِإِسْقَاطِ عِصُورِ التاريخ السياسي عليه، وجعلوا من هذا
الأدب ما هو جاهلي أو أموي أو عباسي أو ما شئت وشاءوا من هذه
الألقاب - فإن هذا الحل يبدو لنا زائفاً ودخيلاً على جوهر الظاهرة التي
هي موضوع النظر. وظني أن اللسانيين العرب سَيُطَوَّقُونَ ما بَخِلُوا به من
جهد في هذه السبيل؛ إذ لا يكون تاريخ صحيح للأدب إلا أن يحصل لنا
تاريخ علمي صحيح للسان الذي فيه تشكّل الأدب، وإذا صَحَّ ذلك في حَقِّ
الأدب العربي - وهو إن شاء الله صحيح - فإنه كذلك في حَقِّ سائر ظاهرات
النشاط العقلي والاجتماعي عند الإنسان.

والآن، ما موقع القراءات القرآنية ومعجمها من هذه القضية؟

إن أزمة التاريخ للسان العربي، أو إن شئت فقل: أزمة التاريخ للعقل
العربي المسلم لا تنجم عن نُذْرَةِ الدراسات العلمية في هذا المجال؛ إذ إن
هذه النُذْرَةَ عَرَضٌ لمرضٍ آخر أشدَّ خطراً، وهو غياب الجمع العلمي
المستوعب والمنضبط للمادة اللسانية التي لا يقوم الدرس اللساني التاريخي
إلا بها، ولكي تعترض هذه الدعوى بالبرهان نقول: إن المادة اللسانية
اللازمة لكتابة هذا التاريخ تنسحب إلى ثلاث شعب هي:

١ - المادة اللسانية في عصر الاحتجاج

وتشمل جميع المروي من نصوص العربية في هذا العصر. وفيها يتخذ القرآن الكريم مكان القلب والصدارة، وتأتي أحرف القرآن لتمثل لنا الخريطة اللسانية لعصر الاحتجاج في أعظم صورها تنوعاً، وأدق خطوطها تشابكاً، وتفصيلاً، ويزيد من خطرهما أن واسطة النقل فيها هي المشافهة والتلقي، وأن حظها لذلك من التوثيق عظيم، وجداها في مجال الدرس الصوتي التاريخي يفوق غيرها من ألوان المادة اللسانية المقيّدة بالتدوين والكتابة، كما أن قداستها تُحفظها بالنصيب الأوفى من القدرة على المحافظة ومقاومة التغير.

٢ - المادة اللسانية فيما بعد عصر الاحتجاج

وتسّع لتشمل جميع فنون التراث العربي الإسلامي المكتوب منذ نهاية عصر الاحتجاج - على الخلاف الشهير في تحديده - إلى بداية اختراع وسائل التسجيل الصوتي الحديثة. ولا تستثني هذه المادة نصوص الأدب أو التاريخ أو الفقه أو الفلسفة أو الرياضيات أو الطبيعيات، فجميع ذلك وغيره مجال صالح لرصد التغيرات المعقدة التي تناهت اللسان العربي بنظمه الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وعلى الآليات التي تتحقق بها وظائفه التواصلية والتصورية والنصية.

٣ - المادة اللسانية الحية

وتشمل مادة العربية المعاصرة المسجلة تسجيلاً صوتياً، سواء كان تسجيلاً بالقوة أو بالفعل. وتتعدد صورها بين العربية الأدبية (أي الفصحى

الحديثة أو عربية العصر) واللهجات الحديثة في أطرافها المتباعدة على امتداد الأرض العربية باعتبارها المتجادلين: الجغرافي والاجتماعي.

تلک المادة اللسانية بشعبها الثلاث هي المادة الغُفْل التي يُعاد بمعالجتها تركيب التاريخ اللساني للعربية على نحو ما تعالج به المواد «الجيولوجية والأركيولوجية» ليتوصل العلماء من خلالها إلى إعادة تصور الماضي في عصور سحيقة لا يملكون عليها دليلاً مباشراً. وتعالج هذه المادة اللسانية تبعاً لمقولات منهجية ثلاث:

أولاًها : تكامل المادة اللسانية بشعبها الثلاث على نحو تشكّل به جسماً واحداً.

وثانيتهما: خضوع مسارات التغير في هذه المادة لقوانين واتجاهات واحدة أو متشابهة، بحيث تتكامل المسارات أو تتوازي فيما بينها.

وأخريتها: أن الفصحى ليست بالضرورة هي أقدم أشكال النطق، ومن ثمّ فإن اللهجات الحديثة قد تشتمل على صورة هي أقدم من نظائرها في الفصحى من حيث الانتماء التاريخي، كما أن القراءات الشاذة يمكن أن تنطوي على صُورٍ نُطْقِيّة هي أغرق في التاريخ من نظائرها في قراءة الجمهور أو القراءات المتواترة الأخر.

ويحصل لنا، باعتبار ما سبق:

- ١ - أن كتابة تاريخ اللسان العربي ضرورة لسانية وحضارية في آن.
- ٢ - أن القراءات القرآنية هي أحد أضلاع المثلث الذي يشكّل المادة اللسانية اللازمة لكتابة هذا التاريخ.

وإذا استبان لنا أن كلا الضلعين الآخرين لا يزال استقصاء جمعه حُلماً بعيدَ المنال - فإنه يَصْخُحُ لنا الآن خَطَرُ ما قام به صاحب هذا المعجم حين تَصَدَّى فرداً بالجمع والتدقيق والتوثيق لطوفان زاخر من القراءات، وليقدم بذلك استقصاء مستوعباً لأعظم صور التنوع اللَّهْجِي تشابكاً وتفصيلاً في عصر الاحتجاج.

وغني عن البيان أن كتابة تاريخ اللسان العربي على النحو الذي أسلفنا بيانه إنما هو مقدمة لا غنى عنها لإعادة كتابة تاريخ اللغات السامية، بل لإعادة كتابة تاريخ لغات الفصيصة السامية - الحامية كلها.

فانظر - أيها القارئ - أي صنيع قَدَّمَ الرجل؟ وأي قولٍ ثَقِيلَ ألقاه بعمله هذا على كل مشتغلٍ بعلوم هذا اللسان الشريف؟

المطلب الثاني

الكشف عن وجوه المزية في هذا المعجم

أما أن الحاجة إلى معجم للقراءات ثابتةٌ بيقين، فذلك هو ما حاولنا الإبانة عنه في المطلب الأول. وهذه الحاجة شركة بين هذا المعجم وغيره مما سبق بالظهور. وما بنا هنا أن نوازن بين الأعمال؛ فالمخطئ والمصيب كلاهما - إن شاء الله - مَعْدُورٌ ومُثَاب. والسائر في هذه السبيل المَخُوفَةُ إنما يسير على دَخَضٍ، ويحتسي غير مَخْض. وسبحان من جعل من كلامه الشريف ناسخاً ومنسوخاً، أما الذي بي فهو أن أجلو وجوه المزية في هذا المعجم الذي أقَدِّمُ له. ولقد تبَيَّن لي منها أمور:

أولها : أن لهذا المُصَنِّف مزية الجمع المباشر، ينهضُ به جامعُ المادة بلا

وساطة. وهذه المزية ثابتة له من جهتين: الأولى: أن الجمع بالوساطة لا تُؤمّن معه السلامة في طريق كثيرة المزالق، قلّما يُتبلّ فيها ممارسٌ لهذه الصناعة. وليس يكفي إذا ما اعتمدت الوساطة أن يُذكر ذلك على وجه التجهيل، أو أن يُعرّف صاحبها بالاسم واللقب مُجرّدين؛ إذ لا بد من إعلام القارئ بشروط الأهلية التي استحق بها أن يكون موضع الثقة والتكليف. والأخرى: أن الجامع بلا وساطة في معجمنا هذا ذو قدم راسخة، وسابقة حسنة في ممارسة هذا الفن. وصحيح أن الجمع باعتماد الوساطة أَسْرَعُ وَأَتَجَزُّ، ولكن الجامع إذا كان من أهل الاختصاص كان بدقائق عمله أَعْرَفَ، وَيَسْبِرُ معضلاته أَذْهَنَ وَأَغْوَصَ.

والثاني: يَبْدَهُكَ في هذا المعجم الاتساعُ البَيِّنُ في استخدام المصادر كَمَا وكيفاً؛ لذلك فقد أحاط بما لم يُحِط به غيره، فثبت له بهذا مزية الاستيعاب. والاستيعاب في هذا المقام ليس من الأمور التحسينية التي لا يَضُرُّ قُوَّتُهَا؛ إذ إن نقيضه يُدْخِلُ الضَّيْمَ على جوهر الغاية التي يَتَغَيَّأُهَا المعجم. ومعلوم أن صورةً واحدةً من صور النطق يمكن أن يكون لها في الدرس اللساني التاريخي خطورةُ الكشف الأثري الذي يفعل فعله في نظريات التأريخ نقداً ونقضاً.

الثالث: امتاز المعجم بالاتساع في الإحالات واستيفائها بما يمنحه قيمة توثيقية عالية.

الرابع: أُتِيحَ للمعجم أن يَعَزُوَ قدراً صالحاً من القراءات التي وردت في ما سواه من غير عَزْوٍ.

الخامس: مَيَّز المعجم في دقة بالغة بين تعدُّد القُرَاء في القراءة الواحدة، وتعدُّد طرق الرواية عن الراوي الواحد.

السادس: استدرِك المعجمُ على كثرة كاثرة من المصنفين والمحققين أغاليط وأوهاماً لا يُستهان بها في ضبط القراءات وعزوها، وفي أسماء القُرَاء والرواة وألقابهم وكُناها.

السابع: كانت المادة الصوتية في المعجم أعظمَ وفرةً وسخاءً، حتى إنه احتفى بالنص على اختلاف القراءات في تفاوتٍ طَوَّل المدود.

الثامن: احتفى المعجم بتخريج ما أورده من وجوه القراءات ما وافق حفصاً وغيره في الرواية أو خالفه، وما كان الرسمُ الدقيق لخريطة القراءات ليتمَّ إلا بمثل هذا الذِّكْر.

التاسع: لم يقنع المُصنِّف في ضبط القراءات بالعلامات المتعارَف عليها في الرسم الإملائي حتى أضاف إلى ذلك الضبط بالعبرة في كل موضع لا يُؤمَّن معه اللُّبس أو الغلط.

العاشر: أورد المعجم - على جهة الاستيفاء - قدراً صالحاً من مسائل الخلاف بين العلماء فيما يتصل بنقد القراءات سنداً ومرتناً وترجيحاً واختياراً، وبيان منزلتها وحَظُّها من خطأ أو صواب.

حادي عشر: إن مُصنِّف المعجم كان حاضراً في كل معالجة صرفية أو نحوية للقراءات، ن شريكاً فاعلاً وأضلاً في تخريجها وتوجيهها، فحلَّل واختار، وعَلَّل لاختياره في كثير مما وقع له في ما اقتضى ذلك من مسائل.

ثاني عشر: كان جِزْصُ المصنف ظاهراً على إيراد ما اتصل بلغات القبائل، فأضاف بهذا الصنيع محصولاً طيباً لمعارفنا عن التوزيع الجغرافي للهجات في عصر الاحتجاج.

ثالث عشر: لعل التأليف في القراءات لدى علماء السلف كان أشبه شيء بالأمالى؛ لذلك لم تَرِدْ كثيرٌ من القراءات حيث كان ينبغي إيرادها، أو حيث يتوقع طلابها العثور عليها، وانتشرت قراءات كثيرة لآيات سورة البقرة وآل عمران وغيرهما من مقدمات السور في غُرُص هذه الكتب وفي أضعافها لأدنى ملابسة، أو حيثما دَعَتْ مناسبة الآيات إلى ذكرها.

وقد كان لتمرّس المصنف بأساليب القدماء في التأليف أثره المحمود في تتبع القراءات التي وردت في غير مظانها حيثما وجدت، ليردَّ غُربتها، ويُسكِنها في مساكنها، وبذلك اتخذ عمله - في بعض جوانبه - صورة من صور إعادة التنظيم لهذه المصنفات، وجعل القراءات قَيْدَ الضبط بعد انتشارها وانتشارها في غير نظام يَسْهُلُ التهذي إليه.

وهكذا أفلح المصنّف في أن يجعل من معجمه هذا نصّاً جامعاً ومنسوقاً ومقيّداً لشتات القراءات، وفقاً لتسلسل الآيات في المصحف الشريف. وهنا تستعلن مزية الجمع المباشر بلا وساطة يقوم به عقل يَقيظ، وعين راصدة، وهمّ جميع.

رابع عشر: وُقِّقَ المصنّف - فيما أحسب - إلى العبارة الدقيقة في جميع ما عرض من مسائل الخلاف، وما عالج من تخريج وتوجيه، فجاء

الدال في عبارته مقدوداً على المدلول، لا يقع دونه سقوطاً، ولا يتجاوزه قُروطاً.

إنه ما من صفحة تُصَفِّحُها من هذا المعجم إلا وهي قُؤول لذلك كله أو بعضه. لهذا ولكثير مما لا يتسع المقام لاستقصائه - نرى أن هذا العمل الجليل سيكون له - بركة الإخلاص فيه إن شاء الله - إثناءً ونفع فائض.

المطلب الثالث

في وجوه الانتفاع الممكنة بهذا المعجم

ما بي في هذا المطلب أن أعمد إلى حصر أو تقييد لوجوه الانتفاع التي تقترحها مادة هذا المعجم على الباحثين، فإن ثمة علوماً كثيرة لها فيه مُستَرد ومَذْهَب. وحسبي أن أشير إلى علوم كالفقه والأصول والتفسير والفلسفة وعلم الكلام، وغير ذلك مما لا أراني أهلاً للخوض فيه خوض أولي الاختصاص والعلم به.

وما بي في هذا المطلب أيضاً أن أأخذ موضوعاتٍ بأعيانها مما أراه صالحاً لأن يكون موضع نظر الباحثين، ومناطقاً لجهودهم، فالمادة ولُود، وما للتفصيل من غاية إليها ينتهي.

بيد أنه قد كان من سَوَالِفِ الأَفْضِيَةِ لمثلي أن يُعْطِيَ عمره المعرفي كله للدرس اللساني، وحين صَفَّحْتُ أثناء هذا المعجم بهذه العين أيقنت أننا أمام كثر لَمَّا يُعْرَفُ خَبْرُهُ، ولا تنقضي عجائبه. وأزعم أن العربية لو ظفرت بأطلس للهجات الحديثة، يقيد شوارد التنوع اللهجي صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة،

ويقوم على ضبطها وتوزيعها واستنباط توجهاتها، وتحديد مساراتها - أقول
لو أن ذلك كان، وانضاف إلى هذا المعجم الذي بين أيدينا، لاجتمع للسانيات
التاريخية العربية والسامية جناحاها اللذان بهما يكون التحليق، واستشراق أبعد
المرامي.

وإذا كان الله قد قَيَّضَ للقراءات القرآنية من سَلِمَ من سَوَارِقِ الْعَجَلَةِ،
ليقوم على أمرها قياماً لا ينقاد لطالبه سهواً رهواً بلا كُلفة ولا مؤونة - فإن
الجناح الآخر لا يقل عن ذلك كلفةً ووعورةً مَزَكِبَ، وصعوبةً مراسٍ؛ إذ
يَقُوتُ دَزْعُهُ وَسُخَّ الآحاد. فلم يَبْقَ إلا أن تُؤْمَنَ به المؤسسات القائمة على
ثقافة الأمة، وتُذَكَّرَ خطره ووعورة مأتاه، وعَظِيمَ جداه، فتُسَابِقَ إلى
إنجازه، ثم تقوم كذلك على نشر معجمنا هذا وأمثاله لكي يكون دولة بين
الباحثين. ويومئذ تتم الفائدة بهذا المعجم تمامها، ويؤتي جُهدُ هذا
المؤلف الفاضل أَكْلَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ. وإلا فإن عليه ما حُمِّلَ وعليكم ما حُمِّلْتُمْ،
وما أحسبني متجاوزاً إذ أقول: إن صدور هذا المعجم على الوجه المُبْتَغَى
حَقِيقٌ أن يكون فيصلاً بين حقتين من حقب الدرس اللساني إذا ما قمنا
بحقه وحق العربية علينا. ولعمري ألا يستحق لسان هذه الأمة ووعاء فكرها
أن يُخْلَصَ له قادتها وزعماؤها مؤتمراً قائماً برأسه، نستنقذ به كينونتنا
المتشظية، ونواجه به أعاصير الصراع الفكري المحتدم حولنا في عالم لا
يرحم الضعفاء؟ بلى، إن الأمر لَمُسْتَجِبٌّ لهذا ولما هو أكثر منه، وإنْ غَفَلَ
عن ذكره الغافلون، وما يَذْكُرُ إلا أولو الألباب.

لقد أقنعني هذا المصنّف الجليل أولاً بأن أرض البحث في التراث اللساني

لا تزال عذراء، وأننا آثرنا في كثير من الأحيان سلوك المأهول على ارتياد المجهول.

وأقنعني - ثانياً - أن الأمد لا يزال بعيداً ما بين نَحْوِ الفطرة على ألسنة الفصاح، ونَحْوِ الفطنة في مصنفات النحو، وأن الأول ينبغي أن يكون حاكماً على الآخر ومهيماً عليه، وهنالك أقول: ألا تستيقظ هذه المقولة أنظارنا إلى وجوب تصحيح العلاقة بين القراءات الثابتة بالنقل الصحيح وما خلفها من قواعد النحاة، وأن نحرر في ضوئها الشرط القائل بوجوب موافقة العربية ولو بوجه. وبذلك لا تكون العربية مرادفاً لنحو النحاة، وتكون القراءات هي المرجع المعول عليه في تحديد وجوه العربية، ولا عكس؟

وأقنعني هذا المصنّف - ثالثاً - أن بإمكاننا صياغة قواعد التحولات الصوتية، والصرفية، والنحوية، وتفسير تغيراتها التاريخية من خلال ما يتيح المعجم من مادة لسانية سخية بالعطاء.

وأقنعني - رابعاً - بأن علينا أن نُعيد رسم الخريطة اللسانية لشبه الجزيرة في عصر الاحتجاج بتوظيف ما عُزي إلى القبائل من صور الكلام، ويتمحيص العلاقة بين بيئات القُرّاء والرواة وما رُوي عنهم من وجوه القراءات.

وأقنعني - خامساً - بأن ثمة متسعاً لا يزال للعودة إلى معاجم العربية باستدراك للفوات، وإتمام للنواقص، وتذليل للقوالص.

وأقنعني - سادساً وأخيراً - بإمكان الكشف عن القوانين والسنن الفاعلة في تطور العربية، والحاكمة على هذا التطور على نحو يمكن به إعادة تصوّر

الماضي، وتفسير الحاضر، والتنبؤ العلمي بفعل مسارات التطور في المستقبل قياساً للغائب على الشاهد.

وبعد، ألم أقل إن صدور هذا المعجم حقيق على أن يكون فيصلاً بين عهدين من البحث اللساني؟ بلى، وما كان ذلك لِيَتَّاحَ إلا على يد رجل من أولئك الذين يُمَسِّكون بالكتاب، والذين لا يأخذون عَرَضَ هذا الأدنى، ولا يودّون أن غير ذات الشوكة تكون لهم، ولعل هذا العمل أن يكون لصاحبه - إن شاء الله - نوراً يمشي به في الناس، حتى إذا قدم إلى ربه تَبَشَّشَ له، وَأَحْلَه دار المُقامة من فضله، وأثابه عن لسانه ودينه وأمه ثواب الصابرين.

مناقشات

اللغة والتطور والمنهج المعياري

تعقيب على بحث

لصلاح الدين صالح حسنين

إضاءة:

نشرت مجلة «الفصل» في عددها الثمانين بحثاً كتبه صلاح الدين صالح حسنين بعنوان: «اللغة والتطور - المنهج المعياري في الدراسة اللغوية». فكانت هذه المثاقفة تعقياً على البحث، نُشر في العدد التاسع والثمانين من مجلة «الفصل» (أغسطس ١٩٨٤).

* * *

هذه هي المرة الأولى التي أكتب فيها «الفصل» الغراء، وإن كنت من الحريصين على قراءتها؛ فـ «الفصل» - ولست في هذا الرأي بواحد ولا أول - هي من معالم الحركة الثقافية العربية المعاصرة وقسماتها المضيئة. وندعو الله لها بالثبات على نهج الجدية والرصانة فيما تأخذ وما تدع، وفيما تقدمه لقرائها من زاد.

هذه العلاقة الحميمة بين المجلة وقرائها جديرة بالرعاية والحيطة من كليهما. وهذا ما حفزني - على كره مني في اللدد والخصام - إلى أن أكتب بهذه المراجعة لموضوع سبق الأخ الأستاذ الدكتور صلاح الدين صالح حسنين إلى الكتابة فيه في العدد الثمانين من «الفصل» تحت عنوان «اللغة والتطور». المنهج المعياري في الدراسة اللغوية، وكاتب المقال مشكور مأجور على كل حال. يَبْدُ أَنْ أَكْثَرَ مَا جَاءَ بالمقال في حاجة - من وجهة نظري - إلى إعادة نظر.

إن أول ما يدهنا في المقال هو عنوانه الذي صيغ على نحو غير مفهوم؛ هكذا جاء العنوان: «اللغة والتطور». المنهج المعياري في الدراسة اللغوية. ومعلوم أن القول بالتطور اللغوي يطرح فكرة مخالفة للمنهج المعياري إلى حد النقيض. فالأول يؤمن بحركية اللغة وتغيرها، ويُعْنَى برصد ما يطرأ على ظواهرها من تطور. والثاني يرفض هذه الحركية ويتغيا تثبيت قواعد اللغة، ويدين كل خروج عن إطارها واصماً إياه باللحن والتحريف. وصياغة

العنوان على هذا النحو قد تجعل بعض القراء يَلجُون إلى فحوى المقال وهم معتقدون أن النظريتين مترادفتان، أو أنهما من قبيل اختلاف التسمية ووحدة المسمى. ولا أحسب هذا مراداً للكاتب. أضف إلى ذلك أن المنهج الذي جاء في العنوان ثانياً هو سابق في الزمن، والذي سيق في صدر العنوان لاحق. وهذا الوضع المعكوس يمكن أن يؤدي إلى لبس لا يتسنى رفعه بسهولة. وقد كان من الممكن أن تستقيم الأمور على الجادة لو أن الكتاب اكتفى بالعنوان الأول «اللغة والتطور»، وجعل من الثاني «المنهج المعياري في الدراسة اللغوية» عنواناً جانبياً يكتب بحروف من جنس حروف المقال. وهنا يكون العنوان مدخلاً يتخذ فيه الكاتب من بيان النظرة المعيارية عند القدماء مقدمة منطقية وتاريخية لعرض فكرة التطور. ولعل ذلك هو ما أراد الكاتب، ولكن سبق القلم بما كان.

وإذا انتقلنا من عنوان المقال إلى صلبه وجدنا الكاتب قد ربط بين المنهج المعياري - القائم على تحديد معايير الخطأ والصواب في اللغة - بالمنطق. بيد أن ما هو معلوم للكافة بالضرورة هو أن النظر المعياري للغة أسبق من تأثر النحاة بالمنطق؛ فقد كان النحو الهندي السنسكريتي منطلقاً من أساس معياري يتغيا الحفاظ على لغة كتاب الهندو المقدس، وكذلك كانت نشأة النحو العربي تلبية لحاجة ملحّة هي حياطة النص القرآني، وحفظه من التشويه والتحريف حتى لا تلتوي به الألسنة العجماء؛ وقد كان ذلك كله ولم يكن منطق. وليس في مقالي هذا نفيًا لتأثر النحو العربي بالمنطق، لكن ذلك كان في القرون اللاحقة، ثم إنه امتد ليشمل جميع جوانب الدرس اللغوي غير مقتصر على تأسيس الجانب المعياري وحده. وهما هنا هو فك الجهة بين نشأة النظرة المعيارية والمنطق.

على أن الكاتب بعد أن أكد ارتباط المنهج المعياري بالمنطق قرّر أن هذا المنهج «انقسم كما تنقسم أبحاث المنطق إلى قسمين»، وجعل القسم الأول يعتمد على القياس، والثاني يعتمد على السماع. والحق أنني لا أعرف أحداً قبل الكاتب قسّم أبحاث المنطق هذا النحو من التقسيم، بل إنه يستخدم في ذلك صيغة المضاربة «تنقسم»، ليقول إن هذا التقسيم هو العرف العلمي الجاري بين العلماء إلى يوم الناس هذا. فهل يمكن للكاتب أن يدل قارئه على مرجع واحد، قديم أو حديث، عربي أو أجنبي أو معرّب يُقسّم أبحاث المنطق إلى قياس وسماع؟!.

عدّ عن ذا، وانظر بعد أن عرض للمنهج المعياري كيف تحوّل إلى معالجة المنهج الآخر، واضعاً له عنواناً بارزاً في وسط السطر هو «المنهج العلمي». وسؤالنا هنا هو: هل يمكن بمفهوم المخالفة الذي ذكره أسلافنا من علماء الأصول أن نعد المنهج المعياري - بناء على ذلك - «منهجاً غير علمي»؟!.

إن كان ذلك مُراداً للكاتب، فالأمر من الخطورة بمكان؛ إذ إنه يعني أن علينا استدبار التراث النحوي العربي كله ووضعه في سلّة المهملات. وما كذلك يكون النظر في الأمور. إنّ المنهج المعياري له مجاله، والمنهج التطوري له مجاله، ولا غنى عن الأول في باب التعليم والتلقين، ولا غنى عن الثاني في باب العلم والفقه بظواهر اللّغة. وما يزال للمنهج المعياري - في بابه - سلطان لا يتحلحل؛ وإلا لكان جميع ما تفعله الأمم وما تصطنعه من وسائل لتعليم اللّغات لأبنائها ولغير أبنائها عبثاً في عبث. ومعلوم بالضرورة أيضاً أن مثل هذا التعليم لا يمكن أن يقوم إلا على أساس معياري، هو وجوب التمييز بين الخطأ والصواب، وضرورة الإعراض عن الأول والاستمسك بالثاني.

ثم نرى الكاتب تحت عنوان «المنهج العلمي» يلخص آراء دي سوسير بوصفه واضع المنهج الحديث في دراسة اللغة فيجعلها ثلاثة آراء، حدد أولها وثانيها بقوله:

(١) اللغة كائن حي.

(٢) اللغة ظاهرة اجتماعية.

وسؤالنا هنا أيضاً: كيف لم يفطن الكاتب إلى تناقض المقولتين بحيث إن القائل بالأولى لا يمكن أن يكون هو عينه القائل بالثانية، وإلا وقع في الإحالة والتناقض؟. إن هذا التلخيص ينكره دي سوسير نفسه أشد الإنكار، وما ينبغي بحال من الأحوال أن يحمل عليه؛ ذلك أن المقولة التي تصف اللغة بأنها «كائن حي» هي مقولة ولجت إلى دراسة اللغة في القرن التاسع عشر من خلال شليخر وأتباعه ممن فتنوا في ذلك الحين بنظرية دارون في «أصل الأنواع». وقد أصبحت اللغة في نظريتهم كائناً حياً يُولد ويحيا ويتناسل ويموت ويتصارع، وهو في ذلك كله محكوم بقوانين ونواميس من داخله ذات طبيعة حتمية صادقة، ومن ثم فاللغة عندهم كائن حي مفارق في نشأته وتطوره لإرادة الفرد والجماعة. وقد تبين للعلماء خطأ هذه المقولة وخطورها، وكانت مدرسة شنتال النفسية ومدرسة النحويين المحدثين ردّاً علمياً مغايراً لمقولات اللسانية الدارونية. أما دي سوسير فقد خرج فكره من عباءة النحويين الشبان وخالفهم في كثير، ولكن نظريته إلى اللغة لم ترتد إلى الدارونية بحال. فالنظرية الدارونية إلى اللغة تجاوزها الزمن، وثبت خطؤها بيقين. وذلك أمر واضح بأيسر النظر، فتأكيد دي سوسير للطبيعة الاجتماعية لظاهرة اللغة متأثراً بأستاذه دوركايم لا يجعل للغة كياناً مفارقاً لإرادة البشر، بل يجعلها ظاهرة محكومة بقواعد الاجتماع البشري.

وعلى الرغم من وضوح ما سقناه من حديث نجد وصف اللغة بأنها «كائن حي» يجري على أقلام كثير من المتخصصين العرب - ومن بينهم علماء أجلاء - ربما بحسن نية، أو على سبيل المجاز، وربما كانوا في ذلك متأثرين ببعض من كتب في الموضوع من أمثال جرجي زيدان في كتابه المعنون «اللغة العربية كائن حي». بَيِّدَ أَنَّ جرجي زيدان لم يكن ساذجاً، ولم يستخدم العبارة على سبيل المجاز، بل كان يعني ما يقول، وما ينبغي - في ظني - لعلماننا أن يقعوا في شرك هذه العبارة الخطيرة؛ لأنها أثر من آثار الغزو الفكري أولاً، ولأنها محض خطأ ثانياً.

حقاً إن فكر دي سوسير يؤمن بأن اللغة تتغير، وأن له رأياً ومنهجاً معروفاً في دراسة هذا التغير، ولكن منهجه ينكر أشد الإنكار أن يكون تغييرها من قبيل تطور الكائن الحي. ذلكم أمر يعرفه كل من اتصل بفكر دي سوسير، وهو فكر مشهور ذائع في الناس. فكيف إذن بالكاتب يجعل هذه المقولة أساساً من أسس البحث عند دي سوسير؟.

أما حديث الكاتب عن أسباب التطور اللغوي ومظاهره ففيه قَدْر لا يُستهان به من العجلة وأخطاء التصنيف. مثال ذلك أنه يضع تغير حرف المضارعة بين الفتح والكسر تحت التطور الصوتي. وليس ذلك تطوراً صوتياً بحال، بل هو اختلاف في الصيغ ينبغي عزوه إلى الجانب الصرفي.

كذلك تفسيره لما سبق من فرض حول تطور «لأن» إلى «لعل» بأنه من قبيل التطور في البنية الصرفية، ولا صلة لما ذكر بالبنية الصرفية من قريب أو بعيد، إلا إذا كان لهذا المصطلح لديه مفهوم يغير ما عليه الناس، كما تجد الكاتب إذ يشير إلى التطور ينص على الأصل والفرع، جاعلاً ما شاع من سنن الفصحى أصلاً بالضرورة، وما خالفها في اللهجات القديمة فرعاً

بالضرورة. وهذا أمر لا يستقيم في كل حال؛ فقد يكون ما عدّه أصلاً هو الفرع، وما ظنه فرعاً هو الأصل. وهذا أمر معروف أيضاً لكل من شدا طرفاً في علم اللغة التاريخي. وغير ذلك كثير مما يطول بنا القول إذا أردنا له تبعاً واستقصاء.

وبعد؛ فإني أقول قولِي هذا آملاً ألا يقع من نفس الكاتب الفاضل موقعاً لا أرضاه فإنّ بيني وبينه صلة واشجة، ومودة قديمة هي عندي حقيقة بالرعاية، يَبْدُ أنّ لمجلة «الفصل» وقرائها، وللعلم وطلابه عندي أيضاً حقوقاً رأيتها أولى بالقضاء.

* * *

كلمة بين يدي
معجم سِمَات الشَّخْصِيَّة
لأحمد عبد الخالق

إضاءة:

كانت هذه الكلمة تقديماً لمعجم «سِمَات الشَّخْصِيَّة» الذي أنجزه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الخالق أستاذ علم النفس بجامعة الكويت، تلبية لرغبة كريمة من صاحب المعجم.

* * *

أعلم علماً ليس بالظن أني لست من أهل الدار. ولكنها كانت دعوة من كريم؛ طاعت له عواصي العلم، ورزقه الله الصبر على مكاره التحصيل، وإخلاص القلب والعقل لطلب الحق. كان ذلكم هو ظني بأخي وصديقي الأستاذ الدكتور أحمد عبد الخالق حين لقيناه أول عَين، ثم بلوته فوجدته على ما أملت؛ قلباً عَقُولاً، ولساناً سَوُولاً، وهمة لا يَتَهَدَّى إليها الكلال.

ولقد جاليناه بالعجز، وألقيناه إليه بالمعاذير، فاستدرجني من حيث لا أعلم بلطف المقال، وزين لي أن أنزل على هذه المائدة المعرفية العامرة ضيفاً غير مذموم، وأن أكون جليساً لأعلام علم النفس وسميراً لجهاذته. وأشهد أنني حمدت المقام، وأن هذه التجربة الفريدة زادني إيلافاً وأنساً، حين جمعني هذا المقام المحمود بأعلام هُم النجومُ الثواقبُ في سماء علوم اللسان. وإذا شؤون العلم وشجونه قسائم بين أولبورت وأودبيرت وويجنز وأضرابهم من جانب، وبين الخليل وابن دريد والمعجميين من جانب، وإذا العلوم على بُعد المسافة بينها بادي النظر هي مجال واحد لتلاقح الملكات وثاقف العقول، وإذا أولو العلم تتخالجهم همومه طرائق قِداداً، ولكنهم أبدأ يلتقون في نهاية المطاف على سبيل.

ولقد شفى نفسي أن تجد علوم الإنسان فوائتها لدى علوم اللسان، وأن تحتل اللغة مكانها كوكباً سياراً في فلك المعرفة، تتوارد عليه مناظير العلوم

ومراصدها من كل صوب. ولا عجب؛ فباللغة وحدها كان الإنسان إنساناً؛ وفيها تتجلى ملكاته، وبما تتيحه طاقات التعبير فيه يُدَوّن تاريخه، وتشكل رؤيته للعالم، وتتجسّد إنجازاته ومبتكراته، وتُصاغ فلسفاته وفتونه.

كان ذلك هو ما بعثه فيّ بديناً تصفحي لأثناء «معجم ألفاظ الشخصية» الذي أنجزه بروية واقتدار الصديق الفاضل والعالم الجليل، وازداد يقيني إيكاداً على إيكاد حين قرأته على مُكث، وراعني فيه ما يتحلّى به صاحبه من حلية التواضع، والحرص على استشارة أولي الاختصاص في كل صغيرة وكبيرة طلباً للكمال، واستبصاراً للطرق الخوادم أن تُدخّل الضيم على عمله. وتلك - لَعَمْرُ الله - فضيلة تحسب؛ فلقد رأينا وقرأنا لكثير ممن يركبون هذا المركب الوعر، فينفردون بالرأي، أو يلوذون بمن لا يملك لهم خبرة ولا نُصحاً؛ فيأتي العمل مخروماً من جهة الأوليات والبدائنه، وما ظنك بالأعرج يتوكأ على أعرج مثله؟. ولا كذلك المعجم الذي بين أيدينا، إذ اعتضد فيه عقل مصنّفه وخبرته بمشورة الناصحين الصادقين؛ فسَلِمَ من سوارق الابتسار والعجلة، وكان مكانه حيث يصعد الكلم الطيب، ويرتفع العمل الصالح. ولعل آية ذلكم أنك إذا كنت من المشتغلين باللسانيات وهمومها المعرفية لا تُحسُّ مع هذا المعجم الفريد في ثقافة العرب أنك تَدْعُرُ بيت علم النفس دَغْرَ المقتحم، أو تتسور جداره تسوّر المتسلل، ولكنك فيه شريك فاعل، ومُعِين مُعان.

ولعل هذه المشاركة الفاعلة الطامحة إلى تبادل المنفعة حاملة إياي على التنفيس عن هَمّ كتيّم لا تأتي بواعثه من قبل علم النفس، ولكن من جهة المجال المعرفي الذي إليه أنتمي وهو اللسانيات. هل لي أن أنفذ من هذه الكوة إلى أفق التسالّ الرحيب الذي يتكشف أمام الراصد لهذا الجُهد

المصبور عليه والمعجوب منه؟ أحسب أن ذلكم لا بد يكون، ولا بد في كل عمل ينجزه بشر من حديث يكون وراءه «حبذا» و«ليت»، ويقوم مبناه على «عسى» و«لعل». إن مهب الريح هنا ليس من قبل الجهد المبذول، فإن التكليف بما فوق الوسع مرفوع بميزان العقل ونص النقل. ولقد أنجز عالمنا الجليل عمله بشروط واقع علمي لا سبيل إلى تجاوزه، فهو على ذلكم مشكور مأجور بإذن الله. يَبْدُ أن تحصيل الفائدة بتمامها واستثمارها على وجهها معقود بإصلاح واقع المعجمية العربية المعاصرة، وما أشد حاجته إلى الإصلاح.

إن اختيار «المعجم الوسيط» قواماً لهذه الدراسة الجادة الرصينة هو اختيار صادف التوفيق أو صادفه التوفيق في حدود الممكن والمتاح؛ إذ هو من أحدث المعجمات العربية باعتبار الزمن. والحدثة في مقام الدرس النفسي شرط وجوب، وإذن فـ «الوسيط» مستجيب للشرط باعتبار الزمن. لكن تبقى اعتبارات آخر لحدثة «الوسيط» فيها نظر، فلدينا الحدثة باعتبار المادة ودرجة الاستيعاب، وباعتبار التصنيف والتبويب والترتيب، وباعتبار ملاحقة الجديد والمتداول، وباعتبار التحديث في وسائل الإحالة والاستشهاد، وطرائق الشرح والبيان واستحياء السياق. بل إنني لأزعم أن الخادم الحقيقي للغاية المبتغاة من هذه الدراسة - أعني غاية الدرس النفسي خاصة - إنما هي اللغة الحية الجارية على ألسنة الناس؛ تلك التي تلازم ما يعتمل في دخائلهم وطواياهم من عمليات الذهن وحالات الشعور، وتلتبس بما يحركهم من دوافع ونوازع، وتكون أداتهم الرهيفة الطيعة لنعت المواقف والسلوك وأنحاء التصرف. وليس بالحتم اللازم أن تكون تلك اللغة المطلوبة مما يقع في التصنيف العلمي تحت لغة العامة، فإن الخريطة

الواصفة لمراتب التعبير اللغوي وطبقاته أعقد من أن تندرج تحت هذه القسمة الطرفية الحادة. ومن هنا تأتي المفارقة؛ فشتان ما بين معجمات اللغات الأجنبية - أوروبية وغير أوروبية - ومعجمات العربية من جهة ما أسلفت بيانه من اعتبارات. ولعل معجم الأستاذ الدكتور عبدالخالق أن يكون صيحة تنبيه لما للنشاط المعجمي من نفع وإتاء فائض يتجاوز حدود المعرفة باللسان إلى المعرفة بالإنسان، ومن ثم يكون تدارك نواقص المعجم العربي وتحديثه ضرورة واجبة، ليس لمعجميتنا العربية المعاصرة أن تبغي عنها جِولاً إذا أردنا لمثل هذا العمل الجليل أن يؤتي عائده صفواً بلا كدر، وخالصاً بلا شوب.

وإلى أن يكون ما نتمنى، يبقى «معجم ألفاظ الشخصية» للأستاذ الدكتور أحمد عبدالخالق إنجازاً علمياً باذخاً، وعلامة طريق لرجل أخلص للعلم خالصته، وجاوز ببصيرته حدود اختصاصه، وناسق بين معارف اللسان وقضايا الإنسان على نحو فريد غير مسبوق في ثقافتنا. لا جَرَم كانت حفايتي بما قدّمه من عمل، وشهادتي له بسُموق القامة ورسوخ القدم؛ فمثله من رجال العلم وطلاب الحقيقة قلال، ثم إن شهادات الأفعال أعدل من شهادات الرجال.



**المعجمات العربية
وموقعها بين المعجمات العالمية
تعقيب على بحث
لمحمود فهمي حجازي**

إضاءة:

احتفل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت بإنجاز تحقيق معجم تاج العروس وإتمام نشره.

وفي الندوة العلمية التي اقيمت بهذه المناسبة (٩ - ١٠ فبراير ٢٠٠٢) شارك الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي بورقة بحثية تحت العنوان.

فكان هذا التعقيب على تلك الورقة البحثية بتكليف من الجهة الداعية.

وقد نشر بحث الدكتور حجازي متبوعاً بالتعقيب، ثم بما أورده المنتدون من تعقيبات عليهما في إصداره للمجلس الوطني للثقافة بعنوان «ندوة تاج العروس»، الكويت، ٢٠٠٣ ص ص ٢٣٤ - ٢٨١.

* * *

هكذا انتظمت نثار حَبَات التاج عَقْدًا يزين جيد العربية، ولأياً كان، حتى حَسِب الناظرون أن إخراجه للناس غاية غير موصول إليها، ولا مظفور بها، ثم تاح الله بفضلله لهذه الغاية قوماً ما وهنوا في ابتغائها، ولا انتشرت عزائمهم دون استقصائها، فالشكر واجب لمن أجرى الله للعربية هذه النعمة على أيديهم. وبمثل ذلك يحيا مَوَاتُ الآمال، وتستيقظ رواقدهم.

ولقد دُعِيتُ بأخِرة من الأمر إلى هذا المتدى سِداداً من عَوَز، أَمَلْتُهُ ضرورة ملجئة حَزَبَتِ القائمين على أمره للتعقيب على هذا البحث، وهو بحث نهض به عالم جليل، هو الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، ليعالج به موضوعاً جليلاً هو «المعجمات العربية وموقعها من المعجمات العالمية»، فأما الباحث فهو في ميدانه معقد الأبصار، ومشغلة الأسماع، ومُسْتَجِرُّ الحديث، وأما المبحوث فقضية طال تطواف الباحثين بها، وما كان طواف أكثرهم بها - على عظيم خطرهما - إلا مُكَاءً وتصدية.

وكادت مضايق الوقت وملابسات الدعوة أن تُجِثْنِي إلى الاعتذار، بيد أن جلال الباحث وخطر المبحوث ورصانة المتدى وشرف المناسبة كل أولئك كان من المغريات التي حالت بي إلى القبول، وَحَرَكْتَ عندي نوازع التشوف الظامئ إلى تعرف رؤية أهل الاختصاص في قضية هي من عوائص العلم.

ثم إنه كان عجباً لي حين حُمِلَت إليّ مطبوعة البحث لثلاث ليالٍ خَلَّتْ أن

يخالف المتن المبعوث عن جوهر المشكل الذي وُعدت، وأن يطالعني المتن بعنوان غير الذي إليه دُعيتُ، فإذا العنوان الجديد هو: «بين معجمات اللغات العالمية المعاصرة»، وإذا أنا حيال غاية جديدة للبحث صاغها صاحبه بقوله: «وهدف هذا البحث تعرّف الخبرات العالمية في صناعة المعجم؛ وذلك للإفادة منها في صناعة المعجمات العربية».

ولقد استبان لي من قراءة متن البحث صدق العنوان الثاني على منطوقه وفحواه، وحقاً كان لسياحة الباحث بين معجمات اللغات العالمية المعاصرة طرافته واستيعابه وعظيم جداه، غير أنني على حفايتي بما قرأت، وإعجابي بما احتشد في أثنائه من وُصوف وبيان، كنت أكثر تشوّفاً إلى قراءة ما يصدق عليه العنوان الأول وهو: «المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية»، ولم يَصح لي مغزى الحؤول من الفاضل إلى المفضول، ولا علة استبدال المقصود تبعاً، بما هو مقصود على الأصل في مصطلح علماء الأصول، فلقد حفلت الورقة من المعلومات بما هو فوق المراد ودون الغاية، حتى ضُمّنت مسائل هي من المعلوم في هذا الباب من العلم بالضرورة، فلا غيابها يَنقُص من علم المختص، ولا حضورها يزيده، ومن ثَمَّ كانت الورقة كريمة معي؛ إذ فتحت لي باباً للقول فيما أحسب أنه كان الأولى بالمعالجة، وهو ما كان يعد به أصل العنوان.

إن تشخيص واقع المعجمات العربية بين معجمات اللغات العالمية المعاصرة باعث حقاً على الابتئاس، بل إنه يكاد يُشرف بنا - إذا لم نتدارك أدواءه - على القنوط والإياس. ولست أريد أن أكون في هذا المقام البهيج كالناعي في يوم غُرس، بيد أن المكاشفة الواجبة بين شيوخ العلم وطلابه جديرة بالتقديم على سائر ما عداها من طقوس المحاسنة ومظاهر المجاملة.

وأورد هنا ملاحظة أسوقها على سُنّة الاختصار، ففي إطالة شرحها إملالٌ سامع وفناء زمان.

إن ثمة عللاً جساماً تقعد بالنشاط المعجمي المعاصر في العربية عن اللحاق بغيره في لغات العالم، وهي أمور على حد قول أبي الطيب المتنبّي في مقام غير هذا المقام:

« نَعْدُ مِنْهَا وَلَا نُعَدُّهَا »

وقد أتى بعضها في الورقة التي هي موضوع التعقيب مستخفياً في حواشي التكمير. ولكنني أردتُ الاستعلان بها؛ لأن التذكير في هذا الموقف من أوجب الواجبات، وفروض الأعيان.

الأمر الأول:

هو عمق الفجوة بين الوعد والإنجاز، فسرعان ما يتنادى المنادون، وتَفَرَّعُ الظنائب للمشروع، وبُطْآن ما يكون العمل. يستوي في ذلك ما صرف فيه الجهد إلى إحياء تراث الأقدمين، وما صنعه بديناً جيل المحدثين، فمعجمنا الذي نحفّيه في هذه المناسبة دليل صابح لا شُبْهة فيه على صِدْقِ الشُّقِّ الأوّل من القضية، والمعجم الكبير الذي واعدنا به مجمع اللغة العربية في مصر دليل على صِدْقِ الشُّقِّ الثاني منها. لقد سلخ من عمره ثلاثين سنة، وطال ارتقاب الساغبين لناره، ولا يزال في أوائل أحرف العربية لا يريم.

الأمر الثاني:

وفرة العدد ونُدْرَةُ التنوّع؛ فعلى حين تقذف المطابع بكثرة كاثرة من المعجمات تظل مجالات بأسرها تشكو النُدْرَةَ والغُرْبَةَ والانقطاع إلا من

مغامرات خَيْرَة يقوم بها آحاد الناس ؛ وأكثرهم من الهواة ، وأقلهم من الرّاسخين في العلم ، وعُدَّ من ذلك معجمات الأفعال ، والترادف ، والتضاد ، والمشارك ، والمصاحبات اللفظية إلى غير ذلك من مجالات الاستعمال وظاهراته .

الأمر الثالث :

التناسخ ؛ فأكثر هذه المعجمات يستنسخ بعضها بعضاً ، ويستسهل أصحابها سلوك دروب النقل والتكرار حين يَغَيُّون بملاحقة متغيرات الاستعمال ، ومن ثَمَّ كان في بعضها غُثَّة عن سائرها .

الأمر الرابع :

غياب التحديث والمتابعة لجديد الاستعمال ، وهو فرع عن سوابقه ؛ فلقد ظلَّ المعجم الوسيط أربعين سنة يراوح الخطأ ، على حين يجري تحديث معظم المعجمات في الإنجليزية ، في كل خمس من السنوات تزيد وتنقص ، كما يُحَدَّثُ معجم (روبير) الفرنسي كل ثلاث ، وطبعته الآخرة تزيد بمقدار الربع عن طبعته التي تسبقها ، فاعتبر ذلك واعجب ما شاء لك العجب .

الأمر الخامس :

تكابد معجماتنا الحديثة كثيراً مما يُسْتَدْرَك عليها في أصول الصناعة ؛ فأكثرها لا يتوجه إلى مستعملٍ متعَيِّن النعوت والأوصاف ، ومن ثَمَّ يختلط في حمولته لغة الاستعمال العام ، ومصطلحات العلوم التي هي مطلب الخاصة من الناس . ويفخر بعضها كالوسيط باشتماله على آلاف من المصطلحات التي أقرها المجمع ، مع أن التعريف فيه كلا تعريف ، فشجر

الآس: نبات من فصيلة الآسيات، والخبازي: من فصيلة الخبازيات، والأراك: من الفصيلة الأراكية، والخنزير: من فصيلة الخنزيريات، والقنيط: من فصيلة الصليبية، والأنشوجة: سمك من فصيلة الصابوغيات، وهَلُمَّ على هذا جَزْراً وسحباً.

على أنك إذا راجعت أكثر المواد التي هي ذات علاقة بما تقدّم مثل «آس»، «وأرك»، «وصلب»، و«صبغ» - فإنك غير واجد فيها ما يشفي النفس وينقع الغُلة. هذا على حين يغفل المعجم مصطلحات سَيّارة فارقت ضيق لغة العلم الخاص إلى سعة الاستعمال العام، كالموجة الصوتيّة في الفيزياء، والمعدّل والمتوسّط في الرياضيات، والسمعيّات في الطب، وغيرها مما يفوت دَزَعُ الحاصر.

الأمر السادس:

أكثر ما يُضنّع من معجمات لا يراعي من أسفٍ ما استقرت عليه أصول الصناعة في صياغة المداخل، واستيفاء شروط الجودة في التعريف، وكثير من موادها يتورّط في تعريفٍ طويل العبارة أو غامضٍ أو ملبسٍ، أو فيما يلزم عنه الدور والتسلسل، أو الإحالة إلى مجهول.

الأمر السابع:

استعمال الموضّحات على الوجه الأمثل ليس له مكان في أكثر هذه المعجمات، ولا سيما الموضّحات البصرية، والأشكال الشارحة، كما يشوب الأمثلة التوضيحية المقتبسة والمصنوعة عدم وفائها بالمعنى المراد، أو ملاءمة مستوى المستعمل، أو السقوط في التكلّف، ويتّصل بذلك ما اشتهرت به هذه المعجمات من قبح الإخراج، وسوء التنفيذ، وفوات جماليات الطباعة.

الأمر الثامن :

ذكر الباحث الجليل - وَصَدَقَ - أن المعجم التاريخي العربي لا يزال حُلماً بعيد المنال، غير أن من المعلوم من تاريخ الثقافة بالضرورة أن المعرفة باللسان العربي وحضارة أهله لن تستقيم إلا بإنجاز مثل هذا المعجم.

ولقد عرضتُ لذلك الأمر بفضل بيانٍ فيما قَدَّمت به لـ «معجم القراءات» الذي تُجَزَّ على يد أخي عبداللطيف الخطيب؛ إذ نهض الرجل بأمر القراءات القرآنية، وقام بها قياماً لا ينقاد لطالبه إلا بالدأب الدائب والجهد المضني؛ إذ إنَّ ذَرَعه ليفوت وُسع الآحاد. ولقد قلتُ ثَمَّة، وأعيد القول هنا:

«إن صدور هذا المعجم على الوجه الذي كان، حقيقٌ على أن يكون فيصلاً بين عهدين من البحث اللساني التاريخي في العربية، وهو عون على التهذي إلى آفاق من الدرس اللساني والقرآني ما كان لأنظار الباحثين أن تطمح إلى استشرافها لولا ما كان من عمل ناصب، نهض به رجل مِمن رَذاهم الله لباس الصبر، وأنزل على قلوبهم ثُلج اليقين، ونَزَّه عزائمهم عن كلال الحذّ».

لقد خطونا بهذا المعجم خطواتٍ ثوابت على طريق وَغَر، وبقي على غيره من الباحثين والمؤسسات القائمة على ثقافة الأمة أن تستكمل السعي لرصد جديد الاستعمال، وبالأمرين يجتمع للسانيات التاريخية العربية جناحاها اللذان يكون بهما التحليق واستشراف أبعد المرامي.

الأمر التاسع :

أشارت الورقة إلى كثير من الجهود المأجورة المشكورة بإذن الله، تلك التي انصرفت في الأطروحات الجامعية إلى رَصد متغيّرات الاستعمال العربي

في عصوره المتعاقبة ليكون ذلك زاداً يَسُدُّ الخلل في علمنا بتاريخ العربية. غير أن بعض هذه البحوث اتخذت من دواوين الشعر العربي القديم ولغة الأدب مادة للدرس، واختارت لرصد المتغيرات منهج تحليل المكونات، وهو ما يُطلَقُ عليه في اللسان الإفرنجي مصطلح (componential analysis).

وغاب في هذه الدراسات عن الناجز بها أن هذا النوع من التحليل هو آخر الأنواع صلاحية لمباشرة اللغة الأدبية؛ إذ إنه يتغيا حصار المعنى، وتحريره بتحليل معنى الكلمة إلى العناصر الدلالية الصغرى ليبلغ بالتحديد أقصى درجات الدقة؛ على حين تقوم اللغة الأدبية على ارتكاب المجاز، وتجميع الفروق، وإهدار الحواجز بين حقول الدلالة، وهكذا اجتمعت في مادة الدرس ومنهج الدراسة المتضادات والمتعاندات، وانصرفت جهود كثير من شباب الباحثين إلى غير ما طائل ولا جدوى.



ذلكم هم واقع المعجم العربي الحديث، نسوقه بلا تزويق ولا تنميق، وذلك هو ما تاح لي من جواب على عنوان الورقة المثبت في بطاقة الدعوة، وعملي فيما استسرّت به ورقة العالم الجليل الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، في عنوانها القائم في المطبوعة التي بين يدي.

وإذا كان لهذه الأمة العظيمة التي إليها ننتسب وللعلم الشريف الذي ورثناه ممثلاً في «تاج العروس» وأضرابه من كنوز العلم أن تثبت أصوله، وتمتدّ ظلّاله = وكانت ملاحقة العصر واجبة على كل أمة تتشبّث بالبقاء في عالم لا يعترف بالضعفاء = فإن علينا أن نصوغ للمعجم العربي الحديث واقعاً مخالفاً لما هو عليه بالكلية، وأن نفتحم به آفاقاً جديدة تقوم على

استيعاب المادة، ورصد طوفان المتغيرات في الاستعمال العربي المعاصر
بتنوعاته الاجتماعية والثقافية والقطرية.

لقد بلغت معجمات اللغات المعاصرة من الدقة والتحري ما جعل بعضها
يعين النسبة المئوية لشيوع الاستعمال في كل كلمة يوردها؛ ليقيم معايير
للتصويب تستند إلى أساس ركين من الحياة اللغوية الفاعلة والنامية، وتصل
التاريخ الغابر بحاضر لا يعرف توقفاً ولا التفاتاً إلى وراء.

فأين واقع معجماتنا من واقع معجماتهم؟

لكأننا المعنيون في هذا الزمان بنصيحة الشاعر القديم إذ يقول:

إِلْبَسْ قَمِيصَكَ مَا اهْتَدَيْتَ لِجَنِيهِ فَإِذَا أَضَلَّكَ جَنِيْبُهُ فَاسْتَبْدِلْ

ولقد بالغنا في أخذنا بنصيحة الشاعر فأخلقنا القُمُص، وأضللنا الجيوب،
وتهدلت علينا الأسمال، وليس أماننا من حل في هذا المقام إلا الاطراح
والاستبدال.

والله المستعان على كل حال

* * *

